قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 4-1-2012

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الأسبوعي الدوريّ وأصدرت بنتيجة مناقاشاتها البيان الآتي:

أولاً – تتابع الأمانة العامة الأحداث المتنقلة على الحدود اللبنانية – السورية شرقاً في منطقة عرسال وشمالاً في منطقة وادي خالد وتسجّل اعتراضها على السكوت المطبق من قبل حكومة لبنان والمجلس الأعلى للدفاع حيال ما حصل ويحصل، وعلى التباطؤ في التحقيق في جريمة قتل ثلاثة مواطنين لبنانيين الأسبوع الماضي في وادي خالدمن جانب قوات نظام الأسد. وإذ تعتبر الأمانة العامة أن الحكومة مسؤولة عن مواجهة الخروق الأمنية السورية وعن حماية المواطنين، فإنها تحذّر من المحاولات المستمرّة لربط لبنان أمنياً بسوريا، لا سيما اختراع سيناريو تحركات القاعدة في لبنان وانطلاقاً منه؛ وهو للتذكير السيناريو الذي روَّجت له كل الأنظمة المتهاوية أمام انتفاضات الربيع العربي، وهو الأمر نفسه الذي يكرره عدد من أبواق النظام السوري.

ثانياً – تنظر الأمانة العامة بعين التقدير الى شجاعة الشعب السوري الذي يواجه أقسى حملات العنف والتسلّط من قبل النظام تحت عيون مراقبي الجامعة العربية الذين يقدمون حتى الآن صورةً ملتبسة لمهمتهم الأساسية ألا وهي تأمين الحماية للشعب السوري. إن فشل الجامعة في هذه المهمة الدقيقة والمفصلية من شأنه أن يحرمها من أدوار أساسية تنتظرها لحل الأزمات المتفجرة في العالم العربي، فضلاً عن دورها المأمول في عملية السلام.

ثالثاً – إن زيارة الأمين العام للأمم المتحدة الى بيروت الأسبوع المقبل، هي مناسبة لتذكير الرأي العام اللبناني والعربي والدولي بأن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بلبنان لا سيما القرارات 1757 – 1680 و1701 تشكّل المدخل الرئيس لعبور لبنان من فوضى السلاح وفوضى تسيُّب الحدود اللبنانية – السورية وفوضى العدالة الإستنسابية الى استقرار المجتمع والدولة. وفي هذا الإطار وفي هذه المناسبة تكرر الأمانة العامة دعوتها حزب الله الى سلوك طريق المصالحة مع فكرة الدولة، بشروط الدولة، وإعطاء الأولوية لوحدة الشعب اللبناني أمام التحديات المصيرية، على غرار حركة حماس في فلسطين التي أعطت الأولوية لوحدة الشعب الفلسطيني ومصالحه على كلّ ما عداها.

رابعاً – وفي الوقت الذي يأكل التضخّم كل الزيادات المحتملة على الأجور، يستمرّ الغياب التام للحكومة، ولا تزال مكوّناتها تتخبّط في المناكفات والصراعات بحيث بات المواطنون يعانون من غياب المعالجة وانعدام الإستقرار.

بيــان
لمنسّق الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الدكتور فارس سعيد
السبت 7 كانون الثاني 2012

نستغرب الكلام الذي صدرَ عن النائب عماد الحوت خلال محاضرة نظّمتها الجماعة الإسلامية في عكّار، والذي يكشُف فيه عن وجود جناح مسلّح تابع للجماعة الإسلامية تحت عنوان " قوات الفجر"، والذي حسب ما قال النائب الحوت يهدف إلى حماية لبنان في وجه الإعتداءات الإسرائيلية أو الخارجية ضدّ لبنان.

نُؤكّدُ بأنّ قوى 14 آذار تُناضل من أجل العبور إلى الدولة التي هي وحدَها صاحبة الإختصاص للدفاع عن لبنان وليس سواه، وإنّ أي سلاح خارج إطار الدولة اللبنانية تحت أيّ ذريعة كان هوَ سلاح مرفوض جملةً وتفصيلاً.

إنّ قوى 14 آذار تُطالب النائب الحوت والجماعة الإسلامية بتوضيح هذا الكلام من أجل وضع حدٍ لأي مُزايدة إعلامية أو كلامية.

وتؤكّد قوى 14 آذار بأن أصواتها أوصلت إلى المجلس النيابي نواباً ملتزمين الدفاع عن لبنان وسيادة قراره وقيام دولته الواحدة المحرّرة من أي سلاح غير شرعي.

بيان الأمانة العامّة
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 11-1-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي:

أولا: تضم الأمانة العامة لقوى 14 آذار صوتها الى صوت الشعب السوري في مطالبة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بتسمية الأمور بأسمائها، ونقل صورة دقيقة عن المجازر والارتكابات التي يقدم عليها النظام السوري في حق شعبه. لقد أثبتت التجارب أن النظام السوري يسعى لاستغلال أي مبادرة دبلوماسية أو مسعى سياسي في سبيل كسب الوقت وممارسة قدر أكبر من القمع في حق مواطنيه المطالبين بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وهو ما يتطلب من جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي تدخلا أكثر حزما وفاعلية لوقف المجازر اليومية التي تستهدف المدنيين العزل في مدنهم وأحيائهم ومنازلهم، والإنتقال بسوريا الى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا: إنطوى خطاب رئيس النظام في سوريا على تلويح بمزيد من العنف الدموي في الداخل، والإشتباك مع المجتمعين العربي والدولي، ما يتطلّب مزيداً من الخطوات العربية والدولية لِلَجم ارتكاباته في الداخل وترجماته في الخارج. وإذا كان لبنان ناى بنفسه، بلا مبرّر، عن الملف السوري في مجلس الأمن، فإن الحكومة مدعوّة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الى أن تنأى بلبنان عن ترجمة النظام السوري لخطّته المضمرة في خطاب رئيسه.

ثالثاً: إن زيارة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المرتقبة الى لبنان تضع المسؤولين اللبنانيين أمام محك الإلتزام الفعلي بالقرارات الدولية من خلال تدابير وخطوات تنفيذية وعملية تتجاوز إطار التصريحات والمواقف. إن قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالوضع في الجنوب واليونيفيل، وبالحدود اللبنانية السورية، والمحكمة الخاصة بلبنان، وببسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها بقواتها الشرعية تتطلب من الحكومة اللبنانية وأجهزتها كافة تحمل مسؤولياتها وتطبيق التزاماتها وتعهداتها بعيدا عن المناورات الإعلامية التي تخفي محاولات متكررة لإفراغ القرارات الدولية من مضمونها.

رابعاً: إن تراكم المشاكل الحياتية والخدماتية يرهق كاهل المواطن اللبناني في ظل فشل وعجز حكوميين عن إيجاد الحلول المطلوبة لقضايا الخدمات العامة ولا سيما الكهرباء والطرقات والسير وصولا الى مسرحية تصحيح الأجور التي لم تنته فصولها بعد في ظل استغلال سياسي وابتزاز حزبي مرفوضين لحاجات الناس والحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة.

وتطالب الأمانة العامة لقوى 14 آذار للمناسبة نواب الأمة بمواكبة المطالب العمالية والنقابية وحركة أطراف الإنتاج والهيئات الإقتصادية بما تتطلب من رعاية وعناية واهتمام، وبتحمل مسؤولياتهم في مساءلة الحكومة ومحاسبتها على عجزها عن توفير الحد الأدنى من الإستقرار الإقتصادي والحياتي والإجتماعي المطلوب.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 18-1-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي:

أولا: تتقدّم الأمانة العامة بأحرّ التعازي لذوي ضحايا فاجعة انهيار مبنى الأشرفية في فسّوح، وتضم صوتها الى أصوات نواب بيروت وقوى 14 آذار في مطالبتهم الحكومة بتأمين الإيواء والتعويضات لعائلات الضحايا وبتحديد المسؤوليات في ما جرى من أجل تفادي تكرار هكذا كوارث. كما تقدّر الأمانة العامة جهود كل الأجهزة التي ساهمت في رفع الأنقاض وإسعاف الجرحى، لا سيما الدفاع المدني والصليب الأحمر اللبناني.

ثانياً: شهدت بيروت الأسبوع الماضي زيارات لعدد من كبار المسؤولين ممّا يؤكد الإهتمام الشديد العالمي والإقليمي بالدور الذي لعبته عاصمتنا في إطلاق الربيع العربي كما جاء على لسان وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو. كما أن إنعقاد مؤتمر الإسكوا في بيروت حول ديموقراطية العالم العربي وبحضور الأمين العام بان كي مون يجعل من لبنان واللبنانيين مؤتمنين على الإنخراط في عملية تحديث المنطقة التواقة الى الحرية وصون كرامة الانسان وبناء الدولة المدنية التي تؤمن الحقوق للمواطنين الأفراد والضمانات للجماعات.

ثالثاً: دخلت الثورة السورية في مرحلةٍ جديدة بعد الخطاب الأخير لرئيس النظام السوري الذي أكّد إستمراره في القمع الدموي ضد المواطنين العزّل، وبعد التجربة المتعثّرة للمراقبين العرب.

لذا تناشد ألأمانة العامة كل دوائر القرار العربية والدولية التعاطي بفعالية في الشأن السوري من أجل وضع حدّ لمأساة الشعب الذي يواجه قراراً ظالماً ودموياً من جانب النظام في هذا البلد.

رابعاً: إن هذه الثورة وانعكاساتها على الواقع اللبناني تحتّم على الأفرقاء اللبنانيين أن يضعوا نصب أعينهم الحفاظ على السلم الأهلي والعيش المشترك. وفي هذا الخصوص تطالب الأمانة العامة حزب الله الذي يمتلك السلاح الخارج عن سيطرة الدولة، أن يسارع الى إيجاد حلّ نهائي، وأن يجد المخرج المناسب من أجل تسليم سلاحه الى الدولة اللبنانية وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني التي أُقِرّت العام 1989 في الطائف وعُلِّق تطبيقها الى يومنا هذا.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 25-1-2012

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي ناقشت خلاله التطوّرات في لبنان وحولَه وأصدرت بنتيجة المناقشة البيان الآتي:

أولاً- إنّ الأمانة العامّة تستنكر بشدّة ما تسمّيه الحكومة "النأي بالنفس" عن التطوّرات في سوريّا والمترجم إنحيازاً للنظام السوريّ وربطاً للبنان به وبمصيره. ذلك أنّ "النأي بالنفس" وبدلاً من أن يكون تحصيناً لأمن لبنان من تداعيات أزمة نظام الأسد تحوّل إلى سياسة منهجيّة تقوم على دعم هذا النظام والنيابة عنه والنطق باسمه كما حصل في الإجتماع الوزاري العربي الأخير من جهة وعلى الصمت المطبق حيال إعتداءات النظام داخل الأراضي والمياه اللبنانيّة وعلى المواطنين اللبنانيين كما جرى في منطقة العريضة الأسبوع الماضي من جهة ثانية وعلى التخلّي عن واجبات الدفاع والحماية بأشكالها كافّة من جهة ثالثة.

إنّ قوى 14 آذار إذ تؤكّد وقوفها في وجه مخططات النظام السوريّ ضدّ لبنان وسيادته وأمنه وإستقراره، وإذ تشدّد على أنّ إستشهاد الشاب ماهر حمد لن يمرّ مرور الكرام، تطالب الحكومة بإستدعاء السفير السوري ومطالبته بالإعتذار إلى اللبنانيين، كما تطالب هذه الحكومة برفع شكوى ضدّ نظام الأسد أمام الأمم المتّحدة بإزاء إصراره على إستباحة السيادة اللبنانيّة.

ثانياً- وتوقّفت الأمانة العامّة عند تصريحات المسؤول الإيراني قاسم سليماني التي تعكس سياسة إيرانيّة إستباحيّة للبنان وجنوبه وترهن استقرار الجنوبيين وعيشهم بقرار طهران بل وتعبّر عن واقع حال التعاطي الإيراني مع لبنان. وهي إذ تشجب هذه التصريحات مستغربةً صمت الحكومة حيالها، تحذّر النظام الإيراني من محاولته مباشرةً وعبر "حزب الله" إشعال هذه الجبهة وتصدير أزمة النظام الإيراني الى لبنان.

ثالثاً- نوّهت الأمانة العامّة بالمسعى الإنساني الذي قام به نوّاب بيروت وقوى 14 آذار، من أجل إستيعاب تداعيات إنهيار مبنى الأشرفيّة، من خلال مؤازرة العائلات ومساعدتهم مادياً ومعنوياً. وتعتبر قوى 14 آذار أنّ تقصير الدولة أمام هذه الحادثة يندرج في سياق سياسة العجز عن معالجة شتّى مواضيع الحياة اليوميّة من ماء وكهرباء وخدمات عامّة. وترى في الإحتجاجات المناطقيّة ضدّ إنقطاع التيّار الكهربائي في مناطق واسعة من لبنان رداً شعبياً على إستهتار الوزير المعنيّ بالناس ومصالحهم وعلى فشله المدوّي في معالجة هذا الملفّ الحيويّ.

رابعاً- وفي الذكرى السنويّة الأولى لثورة 25 يناير في مصر، تؤكّد الأمانة العامّة من لبنان الذي أطلق الشرارة الأولى للربيع العربي قبل سبع سنوات، أنها تتضامن مع الثورات العربيّة كافّة وتهنئ الشعب المصريّ على عبوره التدريجيّ نحو الديموقراطيّة. وتبارك في الوقت نفسه للشعب اليمني الدخول في مرحلة جديدة بعد إزاحة الحاكم الديكتاتوريّ، وهي متأكّدة من أنّها ستهنئ الشعب السوريّ في يوم غير بعيد على إنتصار حريّته وكرامته بصموده وتضحياته وثورته الشعبيّة السلميّة.

خامساً- تصادف غداً الذكرى الخامسة لاستشهاد الرائد المهندس وسام عيد والمعاون أسامة مرعب. وفي المناسبة تعاهد قوى 14 آذار شهداء لبنان جميعاً على الإستمرار في مسيرة النضال نحو الحقيقة والسلام في لبنان.

بيان إستثنائي
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 25-1-2012

تلقّت الأمانة العامة بسرورٍ كبير الكتاب المفتوح الصادر اليوم عن المجلس الوطني السوري، والموجّه الى الشعب اللبناني، وتعتبر أن هذه الرسالة بادرة أمل وخطوة شجاعة لفتح صفحةٍ جديدة في العلاقات اللبنانية – السورية المرتكزة على سيادة واستقلال كلا البلدين.

كما وتعتبر الأمانة العامة ان هذه الرسالة التاريخية تستحقّ ردّ التحية بكتابٍ مفتوح يتناول تفاصيل ما ورد في رسالة المجلس الوطني نظراً لأهمية الحدث بمضمونه وتوقيته، كما وتتطلّع الى مزيد من التواصل لمصلحة شعبينا وبلدينا.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

رسالة جوابيّة مفتوحة من الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
على رسالة المجلس الوطني السوري

2012-02-01

أيّها الأشقّاء السوريّون،

إنّ قوى 14 آذار، على مشارف الذكرى السابعة لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وإستذكاراً لقافلة شهدائها على درب الإستقلال والسيادة والحرّية، تنحني إجلالاً لشهداء الثورة السوريّة في شهرها الحادي عشر، الثورة التي تزداد توهجاً بتضحيات جسيمة في مواجهة النظام الديكتاتوريّ من أجل الحرّية والكرامة والديموقراطيّة للشعب السوريّ الشقيق.

وإذ تعربُ عن بالغ إهتمامها بالرسالة المفتوحة الموجّهة من المجلس الوطني السوري إلى الشعب اللبناني بتاريخ 25-01-2012، وترى فيها وثيقةً تاريخيّة إذ تقدّم أوّل رؤية سوريّة من نوعها إلى العلاقات اللبنانيّة – السوريّة محدّدةً أسباب الخلل السابق فيها ومعيّنةً الطريق إلى طي صفحة مؤلمة وسوداء في تاريخ تلك العلاقات، فإنّ قوى 14 آذار ترغبُ من جهتها في التشديد على المبادئ الآتية:

1- لقد دلّت التجربة التاريخيّة على عمق الرابط بين ديموقراطيّة سوريّا من جهة وإستقلال لبنان وسيادته من جهة ثانية. فالنظام الآيل إلى الإنهيار في سوريّا قام بمصادرة حريّة السوريين وكرامتهم وديموقراطيّتهم مثلما قام بإنتهاك سيادة لبنان وإلغاء دوره والوصاية عليه والتدخّل في شؤونه ورعاية حروبه الداخليّة وقهر أبنائه ومحاصرة بلداته ومدنه وقصفها وقتل قياداته.
2- من هنا، فبقدر ما يشكّل التغيير الديموقراطي فرصةً تاريخيّة لسوريّا والسوريين، لسلام سوريّا ولتطوّرها، فإنّه فرصةٌ تاريخيّة لسلام لبنان المستقلّ السيّد.
3- إنّ إعلانكم إعتراف سوريّا الحرّة المستقلّة الديموقراطيّة بلبنان وطناً سيداً مستقلاً نتلقّاه بالمحبّة والترحيب، لأنّه السبيل الوحيد إلى إعادة تأسيس العلاقات اللبنانيّة – السوريّة على قاعدة صلبة من الثقة والتعاون "بين دولتين متساويتين وشعبين شقيقين يقوم بينهما تاريخ مشترك وحاضر مشترك ومستقبل مشترك" كما ذكرتم في رسالتكم.
4- إنّ التنوّع والتعدّد في كلّ من لبنان وسوريّا ، هما مصدر غنى وقوّة لهما. ونتطلّع إلى أن يقوم البلدان السيّدان الديموقراطيّان وعلى أساس التنوّع والتعدّد فيهما، بدور حضاري مشترك في المنطقة العربيّة، ولا سيما في المشرق العربي، وبين المنطقة العربيّة وأوروبا، مع الإنفتاح على العالم أجمع، وهو دور سبق أن لعباه معاً في عصر "النهضة العربية"، كما يؤهلهما له وعيهما المشترك لأهميّة سلام المنطقة وموقعها على خارطة العالم.
5- إنّ قوى 14 آذار مقيمةٌ على قناعة راسخة بأنّ دولة الديموقراطيّة في سوريّا ودولة السيادة في لبنان هما خيرُ معين لدولة الإستقلال الوطنيّ في فلسطين، بل إنّ قيامة هذه الدول الثلاث وترسُّخها من شأنهما أن يُكسبا الربيع العربيّ بُعداً إضافيّاً، لا سيما على صعيد محاصرة التطرُّف في المنطقة، وفي مقدّمته التطرّف الاسرائيلي، وأن يدفعا نحوَ ولادة نظام عربيّ جديد ديموقراطي وتعدّدي. وإننا لنستلهم معكم إعلان الرياض للعام 2007 الذي يُعطي البُعد الجوهريّ للعروبة بما هي رابطةٌ ثقافيّة إنسانيّة حضاريّة تتّسع لقيم التعدّد والتسامح والعدالة وحقوق الإنسان.

أيّها الأشقّاء السوريّون،
إنّ قوى 14 آذار تعتزّ بأنّ ربيع بيروت 2005 "ثورة الأرز" كان الإشارة الأولى للربيع العربيّ، إذ أخرج آلة قمع النظام السوري من لبنان قبل سبع سنوات، فشكّل مقدمة تأسيسية لأزمة هذا النظام التي إنفجرت على يد أحراركم في آذارٍ آخر قبل عام. ومن هذا المنطلق فإن قوى 14 آذار تتضامن معكم، مع الدماء الغالية التي تهرق في ميادين الكرامة، وتدعم كفاحكم لتحقيق التغيير الديموقراطيّ الذي نرى أنّه يدخلُ في هذه الأيّام منعطفاً حاسماً.

وهي إنطلاقاً من إقتناعها بأنّ بيننا وبينكم قضيّة مباشرة مشتركة، ترحّب بما تضمّنته رسالتكم من عناوين وملفّات للمعالجة الفوريّة بين بلدينا، أي التمثيل الديبلوماسي الصحيح وإلغاء المجلس الأعلى والمعاهدات التي أُبرمت في مرحلة الوصاية

وترسيم الحدود وضبطها لا سيّما في منطقة مزارع شبعا، والتحقيق في ملف المعتقلين والمفقودين اللبنانيين في سجون النظام السوريّ.

أيّها الأشقّاء السوريّون،

إنّ ثورتكم وضعت سوريّا ولبنان وفلسطين والمنطقة على مفترق إستراتيجيّ. وإنتصارها الحتميّ هو إنتصارٌ حاسم للربيع العربيّ.

سنكون معاً، نعملُ معاً، نؤسّس مستقبلاً يليقُ بشعبينا وشعوبنا العربيّة قاطبةً.

المجدُ لثورتكم المظفّرة ولشهدائها.

المجدُ لشهداء إستقلال لبنان وحريّته.

عاش لبنان المستقلّ السيّد الديموقراطي وعاشت سوريّا الحرّة الديموقراطيّة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 2 شباط 2012

رفاق نسيب لحود في "قرنة شهوان" ينعون صديقَهم ورفيقهم ورجلاً من رجالات لبنان الكبار الذي وضع جانباً مصالحه الشخصية أمام مصلحة لبنان، وتعالى فوق المناصب أمام الحفاظ على وحدة الصفّ، وناضل من خلال "قرنة شهوان" و"حركة التجدّد الديموقراطي" و"14 آذار" من أجل لبنان السيّد الحرّ المستقل الواحد المرتكز على العيش المشترك.

فقد لبنان في غياب نسيب لحود ديموقراطيّاً مدنياً ومارونياً ملتزماً ولبنانياً حافظ على أصالة جبلهِ وعربياً منفتحاً.

رحِمَ الله فقيد لبنان

رحِمَ الله نسيب لحود

في 2 شباط 2012

تنعي قوى 14 آذار فقيدها الغالي النائب والوزير نسيب سليم لحود الذي توفي بعد صراعٍ طويلٍ مع المرض، وتنحني إجلالاً أمام رجلٍ من رجالات لبنان قاد مدرسةً سياسيةً **إتّسمت** بالإستقامة والصدقِ والإلتزام في قضايا الوطن، كما حمل عنوان "العبور الى الدولة" الذي تبنّته قوى 14 آذار شعاراً لا يزال حديثاً حتى يومنا هذا.

وتطلب قوى 14 آذار المشاركة في القداس الذي يُقام عن نفسِه نهار السبت الواقع في 4 شباط 2012، في كاتدرائية مار جرجس للموارنة – بيروت، عند الساعة الثانية عشر ظهراً.

رحِمَ أله فقيد لبنان ورئيس أحلام اللبنانيين.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 8-2-2012

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة المناقشة البيان الآتي:

أولاً- توقّفت الأمانة العامة أمام ما يسمّى "الأزمة الحكومية" ورأت أن أدقّ توصيف في ما يتّصل بهذا الموضوع هو أن الحكومة مترنّحة على إيقاع ترنّح النظام السوري الذي كان في أساس قيامها من جهة ومجموع أزمات مكوّناتها من جهة أخرى.
وتعتبر 14 آذار أن هذه الحكومة الفاشلة سياسياً والفاشلة في الإنماء والفاشلة في الإقتصاد والفاشلة في الإتصالات والفاشلة فشلاً معيباً في الكهرباء، والتي تفوح منها رائحة الفساد والصفقات لا سيما فضيحة المازوت مثلاً لا حصراً، وفضائح التلزيمات وفضائح التعيينات.
وتعتبر 14 آذار أن هذه الحكومة تحاول تغطية فشلها هذا عبر استدرار صراع غير موجود بين مسيحيين ومسلمين لاستجلاب عطف المواطن المقهور والتلاعب به أكثر فأكثر، أو لتحوير اتجاه واقعها المازوم عبر ادعاء بعضها المدافعة عن حقوق للمسيحيين طالما اهدرها او عبر ادعاء بعضها الآخر الحماية لحقوق المسلمين تنازل عنها.
إن هذه الحكومة الفاشلة تقدّم أبشع صورة للبنان تجاه أهله والعالم إذ تتلهّى في ظلّ ظروف مصيرية دقيقة بمحاصصات من هنا ومصالح فئوية من هناك، الأمر الذي لا تخفيه إدّعاءات أطراف ما يسمّى "الأزمة" حول الإنتاجية والتفعيل تارةً وحول الصلاحيات تارةً أخرى. فلبنان في هذه اللحظات التاريخية أحوج ما يكون إلى سلطة تحمل الهمّ الوطني تحصيناً للبلد وتحمل هموم المواطنين ولا ترمي بها في مهبّ الرياح.

ثانياً- وفي السياق نفسه تستهجن قوى 14 آذار تكراراً إمعان "حزب الله" في نهج دعم نظام الأسد وإصراره على وضع فريق من اللبنانيين في مواجهة الشعب السوري بكلّ أطيافه وعلى ربط لبنان بمصير النظام الديكتاتوري في سوريا. فحزب الله لا يكتفي بمصادرة فريق من اللبنانيين واسترهانها واستتباعها بل يجعل منها وقوداً في خدمة إرتباطاته الإقليمية، في مرحلة يتطلّع هذا الفريق الى المساهمة في صوغ مستقبل لبنان جنباً الى جنب مع سائر اللبنانيين.

ثالثاً- أن قوى 14 آذار التي طالبت باستمرار بانتشار الجيش على الحدود اللبنانية مع سوريا حمايةً لها وللمناطق القريبة منها ولأهاليها وللنازحين إليها، تعرب عن أسفها لما حصل في مناطق عكار قبل أيام حيث جرت عملية عسكرية إتخذت شكل الإنزال وإقامة الحواجز بما في ذلك داخل الأحياء، الأمر الذي لا يشبه أبداً الإنتشار الطبيعي الذي نطالب به.
وفي هذا الإطار فإنّ قوى 14 آذار التي لطالما تمسّكت بالأمن الشرعي وآمنت بدور الجيش والأجهزة الأمنية تطالب بعدم ربط لبنان دولةً ومؤسسات وأجهزة بالأوضاع في سوريا.

رابعاً- تشجب الأمانة العامة الفيتو الروسي – الصيني المخزي في مجلس الأمن ضدّ مشروع القرار المرتكز على المبادرة العربية، وتعتبره موجّهاً ضد الشعب السوري وثورته وضد الشعوب العربية جميعها. وتحمّل هذا الفيتو المسؤولية عن تشجيع نظام الأسد لتصعيد مجازره وإيقاع المئات من الشهداء يومياً.
وإذ تجّدد تضامنها مع الثورة السورية وتخصّ مدينة حمص بالتضامن، وتشيد بقرار دول مجلس التعاون الخليجي سحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء النظام السوري لديها، تدعو الى مزيدٍ من المواقف الحاسمة عربياً وإقليميّاً ودولياً دفاعاً عن دماء السوريين واحتراماً لتطلعاتهم الى الحرية والكرامة والديموقراطية.

خامساً- وفي الذكرى السابعة لجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتجديداً للوصل مع ربيع لبنان وتواصلاً مع الربيع العربي، تؤكّد الأمانة العامة أن المهرجان الذي تقيمه قوى 14 آذار يوم الثلاثاء المقبل في 14 شباط في "البيال" سيكون محطة نضالية جديدة على طريق شهداء ثورة الأرز من أجل استقلال لبنان وسيادته وديموقراطيته.. من أجل استقراره وسلامه.

الأمانة العامة لقوى 14 آذار

الأربعاء 8 شباط 2012

حضر الإجتماع :

النواب السابقون : فارس سعيد.
النواب : عمار حوري، سيبوه كالباكيان.
والسادة : نوفل ضو، آدي أبي اللمع، هرار هوفيفيان، واجيه نورباتليان، يوسف الدويهي، الياس أبو عاصي، وليد فخر الدين وعلي حماده.
المنظمات الطلابية : وسام شبلي،سيمون ضرغام.

وقد تلا البيان الأستاذ آدي ابي اللمع.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
2012-2-22

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعي وأصدرت بنتيجة المداولات البيان الأتي:

أوّلاً- شكّل مهرجان الذكرى السابعة لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في "البيال" الأسبوع الماضي محطةً مهمّة في مسار نضال قوى 14 آذار ترسيخاً لإستقلال لبنان وسيادته من جهة ومن أجل الحريّة والديموقراطيّة في إطار الدولة السيّدة الواحدة والدستور والقانون من جهة أخرى.

وإذا كانت قوى 14 آذار حرصت على تظهير عمق الصلة بين ربيع بيروت 2005 والربيع العربيّ عموماً، وعلى تأكيد تضامنها مع الشعب السوريّ وثورته من أجل الحريّة والكرامة، في إمتداد إقتناعها بأنّ التحوّل الديموقراطيّ في سوريّا فرصة تاريخيّة للبنان، فإنّ الرسالة الموّحدة التي شاءت 14 آذار توجيهها إلى سائر اللبنانيين هي الدعوة إلى قراءة دقيقة في التطوّرات المحيطة بلبنان لتجنيبه ممرّات عسيرة وإغتنام الظروف لإنقاذه مرّة واحدة وأخيرة إلى كنف الدولة محذّرة من اللعب على حبال الفتنة.

ثانياً- إنّ قوى 14 آذار تعتبرُ أنّ التتمّة الطبيعيّة لوقائع مهرجان ذكرى 14 شباط، أي التتمّة لتلاقي الخطاب السياسيّ لدى مكوّنات الفريق الإستقلاليّ، هي في صوغ مشروع موحّد يحمل عنوان خلاص لبنان، مشروع يتضمّن رؤية متكاملة إلى المرحلة وتطوّراتها وكيفيّة تعاطي لبنان واللبنانيين معها.

ومجدّداً تؤكّد قوى 14 آذار أنها تدين بالإحترام للرأي العام الآذاري، وجماهير 14 آذار العابرة للمناطق والطوائف، ولفضلها وثباتها على المبادىء والقيم الوطنية، وتدعوها الى البقاء على أهبة الاستعداد والجهوزية لملء الساحات يوم تدعوها هذه الساحات، فالساحات لكم ومساحات حريتكم قد تمددت الى دنيا العرب من تونس الى سوريا.

ثالثاً- لم تستغرب الأمانة العامّة المواقف المتوتّرة التي عبّر عنها الأمين العام لحزب الله ردّاً على مواقف قوى 14 آذار في "البيال". ففي مقابل الخطاب الهادئ الذي ينادي حزب الله بالشريك ويحثّ على التعقّل في مقاربة مستقبل لبنان وعلى إستخلاص

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

العبر من التجارب الماضية، بقي خطاب المسؤول الأوّل في "حزب الله" أسيرَ الماضي وأسيرَ الإرتباطات الإقليميّة بالنظامين السوريّ والإيراني، رافضاً الإنفتاح، ناسباً إلى 14 آذار وضع شروط كي يحاول إملاء الشروط.

إن الأمانة العامّة التي ترى في ذلك مكابرةً في التعامل مع الوقائع وتمادياً في التجبّر على اللبنانيين وإمعاناً في إقلاقهم والإستكبار عليهم، تستنكرُ بقوّة الإساءات التي تفوّه بها الأمين العام لحزب الله باتجاه رموز 14 آذار، وتذكّره بأنّ التخاطب مع قادة فريق سياسيّ – شعبيّ يمثّل نصف اللبنانيين وأكثر، يفترض أصولاً لا مكان فيها للتهويل والتهديد والشتم.

رابعاً- توقّفت الأمانة العامّة أخيراً أمام الوضع الحكومي البائس حيث يشهد لبنان بفعل سياسات الفريق الإنقلابيّ وصراعات الحصص بين مكوّناته، إنهياراً متوالياً للدولة في المجالات كافة، وذلك في أشدّ اللحظات حراجةً في لبنان والمنطقة. فلا الأمور الوطنيّة مصانة ولا مصالح الناس وحقوقهم، وسط لا مبالاة رسميّة بالمصير الوطنيّ، ووسط مساعٍ حثيثة لتغطية الفساد وروائح الموبقات والسمسرات والصفقات وفي كل مجالات الفساد والمازوت الاحمر وسواها من ملفات التعطيل المعطوف على التطبيل الفارغ والخطاب الكاذب والمستهتر بحاجات الناس واوجاعهم، خصوصاً من الذين تعودوا استعمال الناس وقوداً في معاركهم وارقاماً عند مصالحهم؛

وفي هذا المجال تعتبر قوى 14 آذار أنّ بقاء السلطة السياسيّة في البلد تحت إمرة محور إقليميّ في ذاته، وإمعان بعضها في ربط لبنان بهذا المحور ومحاولة جني المكاسب.. أمور لم تعد مقبولة وإنّ أوان رحيل هذه السلطة قد آن.

خامساً- إنّ الأمانة العامّة ترحّب بقوّة بإنعقاد مؤتمر أصدقاء سوريّا بعد غد الجمعة 24 الجاري في "تونس ثورة الياسمين". وترى فيه محطّة مهمّة لتطوير الدعم العربيّ – الإقليميّ – الدوليّ للشعب والثورة السوريين، ولتعزيز الإعتراف بالمعارضة السوريّة لا سيّما المجلس الوطني السوريّ. والأهمّ أنّ 14 آذار تأمل في أن تصدر عن المؤتمر قرارات بإجراءات فعّالة لحماية الشعب السوريّ من المجازر الوحشيّة لنظام الأسد.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
2012-2-29

أوّلاً- تحاول حكومة حزب الله وسوريا تقديم نفسها بعد صدمة موضوع الأجور واستقالة وزير العمل منها وكأنها حكومة منتجة ساهرة على أمن اللبنانيين ولقمة عيشهم، فيما تتراكم المشاكل ويتأكد معها شعور المواطنين أن هذه الحكومة بالذات هي عاجزة وغارقة في عتمة الصفقات والسمسرات وفاشلة في إدارة شؤون البلد وعليه ترفض قوى 14 آذار لفلفة اي ملف من ملفات الفساد لا سيما قضية المازوت الاحمر وتطلب من نوابها متابعة حيثاته على المستويات كافة منعاً لتمييع الحقائق وتضليل الرأي العام، وبغية ايصال العدالة الى خواتيمها.

ثانياً - يتأكد للمواطنين أيضاً أن تكوين الحكومة كما انتساب أعضاء جدد اليها يخضعان فقط لمعايير خارجية وإقليمية لا تمتّ بصلة إلى مصلحة لبنان، ليمسي، ويا للأسف، بعض رؤساء الكتل مطية لهذه المعايير.

وفي هذا الصدد تدين الأمانة العامة محاولة ربط لبنان من قبل هذه الحكومة بمحاور خارجية كما أوحت زيارة وزير الدفاع إلى إيران والتصاريح التي رافقتها. إن الأمانة العامة الملتزمة شعار "لبنان أولاً" ترى في مثل هذه التصريحات إهانة لكل لبناني وتطالب وزير الدفاع بتوضيحاتٍ ضرورية، كما تطلب من لجنة الدفاع النيابية الاجتماع الفوري لمساءلة معالي الوزير.

ثالثاً- لقد سبق لقوى 14 آذار أن اعترضت على آلية اتخاذ القرارات بشأن كتاب التاريخ والذي يُعمل له بشكل ملتبس وبعيد عن الاصول العلمية والأكاديمية، وهي تحذّر السلطة ووزارة التربية خاصةً من الإصرار على تقديم قراءة إستنسابية ومجتزأة للتاريخ الوطني.

وتؤكد الأمانة العامة أن اللبنانيين كلّ اللبنانيين ناضلوا من أجل تثبيت استقلال بلدهم وسيادته. فالمقاومة ليست اختصاصاً فئوياً أو طائفياً والتاريخ الوطني يكون للجميع أو لا يكون.

رابعاً- تؤكد قوى 14 آذار وقوفها الدائم الى جانب الشعب السوري المنكوب والبطل ولا سيما في مدينة حمص التي تتعرّض لعملية إبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية على يد قوات نظام الأسد، وتطالب المجتمعين العربي والدولي بالإرتقاء عملياً وفوراً إلى مستوى المسؤولية الانسانية والأخلاقية والسياسية، من أجل وضع حدّ حاسم ونهائي لهذه الجريمة التاريخية الموصوفة والمتمادية.

وتُثنّي الأمانة العامة على موقف المجموعة العربية داخل الأمم المتحدة التي طالبت البارحة بالفك الفوري للحصار عن مدينة حمص وإدخال المساعدات، وتدعوها لاعتبار الشعب السوري شعباً أسيراً، ومن خلال هذه الصفة لا يمكن أن يبقى المجتمعان الدولي والعربي مكتوفي الأيدي وعليهم العمل من أجل فكّ أسر الشعب السوري من قبضة النظام.

خامساً - تهنّىء الأمانة العامة الشعب اليمني بانتخاب رئيس جديد خلفاً للرئيس علي عبدالله صالح وتشهد على رؤية صورةٍ جديدة يمنية لم تكن ممكنة قبل الربيع العربي وتتمثّل بتسليم رئيسٍ قديم مهام الرئاسة الى رئيسٍ جديد.

هذا المشهد الجديد يؤكد على صوابية نضال الشعوب العربية من اجل الحرية والديموقراطية ومبدأ تداول السلطة الضروري لتثبيت قيم العدالة والكرامة الإنسانية، ويذكّر الجميع أن لبنان كاد أن يحتفظ بحصرية هذا التقليد لولا سنين الوصاية عليه من قبل النظام السوري.

سادساً- تتمنّى قوى 14 آذار التوفيق لفريق لبنان في كرة القدم اليوم في مباراته المرتقبة وتعتبر أنه وبالرغم من المصاعب التي نعيشها، يصرّ اللبنانيون على التمسك بحضارة الحياة، وبكلّ أشكالها.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان

بيروت في 19-3-2012

تتقدم الأمانة العامة لقوى 14 آذار بأحرّ التعازي الى الشعب المصري وخاصةً الى أبناء الطائفة القبطية بوفاة بطريرك الكرازة المرقسية وبابا الاسكندرية للأقباط الأرثودكس شنودة الثالث الذي غادرنا في ظرفٍ مفصليّ من حياة مصر ومجتمعها والعالم العربي، لما كان رحمه الله يختزن من قيم الحرية الفردية والقيم الانسانية المسيحية والحوار بين كافة الشرائح الاجتماعية المصرية.

إن رسالة البابا شنودة التي ارتكزت على الحوار مع المسامين هي امانة في اعناقنا جميعاً والتزام بهذه المدرسة الاخلاقية الكبيرة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيروت في 21-3-2012

بيان المنظمات الشبابية لقوى 14 آذار

نستنكر أشدّ الإستنكار أن تكون وصلت الامور الى هذا الحدّ في حرم جامعة الأنطونية في بعبدا البارحة، والذي بدأ بإصرارٍ بعض الطلاب على ممارسة شعائرهم الدينية في صرحٍ اكاديمي ينتمي الى الكنيسة المارونية خلافاً لأنظمة الجامعة ممّا استدعى ردّاً منها تداولته وسائل الإعلام.

- يهم المنظمات الشبابية في قوى 14 آذار التأكيد على ما يلي:

1- نحن طلاب قوى 14 آذار نؤكد على الوحدة الوطنية، وعلى الحوار الدائم بين مكونات الوطن الواحد، وعلى احترام الآخر المختلف كما هو. كما نؤكد على حرية الفرد والانسان والمعتقد مما يجعل من لبنان أكبر من بلد وهو رسالة بالفعل كما أكّد على ذلك قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

2- تشرف على ادارة الجامعات الخاصة والعامة في لبنان أنظمة داخلية تسعى للحفاظ على سير الأمور، وندعو الجميع الى احترام هذه الأنظمة وهذا لا يلغي احترام الخصوصيات للمجموعات الطلابية المكونة لكل جامعة.

3- ما لا نقبله في المقابل هو اسلوب تعامل بعض الاطراف السياسية التي تبتعد عن القيم الانسانية لكل دين محاولة إخضاع وتطويع خصوصيات الآخرين من خلال فرض وجهة نظرها بالقوة بنشوةٍ مشبوهة تنم عن شعورٍ بالانتفاخ في معالجة المسائل المطروحة أكان في لبنان أو في الجامعة أو المدرسة أو مركز العمل ، معتقدةً انها فوق القوانين والانظمة والدساتير.

4- تدعو المنظمات الشبابية لقوى 14 آذار جميع الطلاب في كافة الثانويات والمعاهد والجامعات إلى التوقّف عن الدروس غداً من الساعة الواحدة وحتى الساعة الثانية من بعد الظهر، وذلك رفضاً لمشاهد الإستقواء التي شهدناها بالأمس وصوناً للوحدة الوطنية وللشراكة الإسلامية – المسيحية المتكافئة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان

بيروت في 26-3-2012

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي:

تلقّت الأمانة العامة لقوى 14 آذار بإرتياح كبير وتقدير عالٍ الوثيقة الصادرة عن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، بتاريخ 25 آذار 2012، تحت عنوان "عهد وميثاق"، بوصفها اقتراحاً "لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكونات المجتمع السوري، بكل اطيافه الدينية والمذهبية والعرقية، وتياراته الفكرية والسياسية".

إن هذه الوثيقة التاريخية، في وقتها ومضمونها، تشكل إضافة أساسية ونوعية لوعود "الربيع العربي"، لا سيما في سوريا التي تربطنا بشعبها أواصرُ أخوَّةٍ ومصلحةٍ مشتركة. ذلك أنّ ما يضع سوريا على طريق المعاصَرَة والديموقراطية والتطوّر الآمن يشكل إحدى الضمانات الكبرى لصيغة عيشنا اللبناني وتطوّره الآمن، مثلما يشكل البلدان – في ظل تطوّر كهذا – رافعةً أساسية لمشرق العيش معاً في إطار عروبة العيش معاً والسلام العادل والدائم في هذه المنطقة من العالم.

1. وتنبع الأهمية الاستثنائية لهذه الوثيقة الرائدة – على غرار وثيقة الأزهر – من كونها واضحة الانحياز لحقوق الانسان، ذات الصفة العالمية، "كما أقرّتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية"، من دون أيّ تهويلٍ أيديولوجي أو تذرُّعٍ بالخصوصيات، ومن دون أيّ تحفُّظٍ عما "وصل إليه الفكر الانساني الحديث". وهي بذلك إنما تُتَفِّهُ تلك الدعوى التي استخدمها النظام السوري في الداخل والخارج، بزعمه أن الحركة الاسلامية في سوريا معادية للدموقراطية. والحال أن الواقع ومنطوقَ هذه الوثيقة يبيّنان أن "العلمانية" التي يدعيها نظام حزب البعث السوري والأُسرة الحاكمة هي الأشدُّ عداءً للديموقراطية.

2. وتقترح الوثيقة أساساً صالحاً، بل متيناً، لعقدٍ اجتماعي جديد في سوريا، يتميّز بحداثةٍ لا جدال فيها، كما يشكل مساهمةً معتبرة في حراك "الربيع العربي" من أجل عالم عربي جديد، ديموقراطي وتعدّدي، وفي مقدّمة ما يبشر به "الربيع العربي" وتدعو اليه الوثيقة، إقامة الدولة المدنية، حيث تُصان حقوق الانسان، ويتمّ تداول السلطة، ولا يُمنع أي مواطن – أكان رجلاً أو امرأة – من الوصول الى أعلى المناصب في الدولة بالطرق الديموقراطية، على قاعدتي الانتخاب والكفاءة، فضلاً عن المحافظة على السلم الأهلي ونبذ الإرهاب واحترام القانون الدولي. هذا ونأمل أن تتوصّل المعارضة السورية، بكل أطيافها وقواها، في القريب العاجل، إلى الإتفاق على "إعلان دستوري" يجسّد مبادىء العقد الاجتماعي الجديد، ويبعث الاطمئنان في نفوس جميع السوريين.

3. ومن هنا أهمية الدعوة التي أطلقتها الوثيقة الى "مصالحة وطنية شاملة"، من شأنها أن تضع حداً لسياسة التقسيم المنهجي التي اتّبعها النظام السوري على مدى عقود للإستقواء على شعبه، "لإطالة مدى حكمه، وإدامة تحكّمه برقاب الجميع".

4. أخيراً تنوّه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بالتفات وثيقة الاخوان المسلمين الى ضرورة إقامة "أفضل العلاقات الندّية مع الأشقاء العرب، وفي مقدمتهم لبنان الذي عانى شعبه – كما عانى الشعب السوري – من ويلات نظام الفساد والاستبداد"؛ وهو التوجّه ذاته الذي أثلج صدورنا وقرأناه في رسالة "المجلس الوطني السوري" الى الشعب اللبناني في 25-1-2012.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيروت في 4-4-2012

بيان

تدين الأمانة العامة لقوى 14 آذار الإعتداء بالرصاص الذي تعرّض له مقرّ القوات اللبنانية في معراب – كسروان ومكان منزل رئيسها الدكتور سمير جعجع، وتطالب الدولة اللبنانية بكلّ تراتبيتها الدستورية لكشف ملابسات هذه الحادثة الخطيرة التي طالت رمزاً وطنياً كبيراً وقائداً من قيادات 14 آذار، خاصةً أن هذا الإعتداء يأتي في سياق التحريض الممارس من قبل رموز لا تزال تدور في فلك النظام السوري.

إن قوى 14 آذار بكلّ أركانها تقف صفاً واحداً جانب القوات اللبنانية ورئيسها، وتعتبر أن هذا الإعتداء لا يطال فريقاً مكوّناً لها وحسب إنما يطال جسمها بالصميم.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيروت في 4-4-2012

بيان

تابعت الأمانة العامة لقوى 14 آذار في الساعات الماضية ملابسات جريمة محاولة إغتيال الدكتور سمير جعجع في معراب اليوم وبعد التشاور مع جميع المعنيين طالبت بما يلي:

أولاً، إعتبار هذه الجريمة الخطيرة إشارة الى دخول لبنان في مرحلة جديدة تتطلّب من الدولة اللبنانية العناية الفائقة من أجل حماية لبنان.

ثانياً، الطلب من الرئيس نجيب ميقاتي ووزير العدل شكيب قرطباوي إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإحالة التحقيق بالجريمة الى المحكمة الدولية، خاصةً بأن حصولها أثناء زيارة رئيس المحكمة إلى بيروت القاضي دايفد باراغوانث يدلّ على أن الجهة الفاعلة لا تتحدّى فقط الأمن اللبناني إنما القضاء الدولي أيضاً.

سياسة - امانة 14 اذار عقدت اجتماعها الدوري في الاشرفية
سعيد:عودة شبح الاغتيالات يؤكد ان فريقا يحاول قلب الاوضاع

وطنية - 2012/4/18 عقدت الامانة العامة لقوى الرابع عشر من اذار ظهر اليوم اجتماعها الدوري في مقرها في الاشرفية حضره النواب السابقون: فارس سعيد، مصطفى علوش والياس عطاالله، والسادة: نوفل ضو، ادي ابي اللمع، الياس ابو عاصي، فاتشي نورباتاليان، يوسف الدويهي، علي حماده، هرار هوفيفيان وراشد فايد وحضر جانبا من الاجتماع الصحافي مصطفى مصطفى جحا.
بعد الاجتماع قال سعيد: "اجتماع اليوم خصص لاعادة قراءة الوضع السياسي الهش الذي يعيشه لبنان بعد عودة شبح الاغتيالات السياسية الى لبنان، ويجب ان نذكر بأنه في 4 نيسان حاولوا اغتيال رمز وطني اسمه الدكتور سمير جعجع داخل منزله في معراب، وفي 8 نيسان حصل اغتيال وقتل عمدا الصحافي علي شعبان، وفي 14 نيسان حضر اليوم الصحافي مصطفى مصطفى جحا وشارك معنا في جانب من الاجتماع، لوضعنا في ملابسات ما تعرض له من محاولة اغتياله".
اضاف: "عودة شبح الاغتيالات في لبنان، يؤكد ان الحزب، الجهة، الفريق، الذي يعي مدى التغييرات الكبرى التي تحصل في المنطقة يحاول قلب الاوضاع السياسية في لبنان للامساك بوضعية تعويضية اي ان يعوض في ما خسره في المنطقة. ومن هنا تأتي عملية الاغتيالات".
وتابع: "طبعا نحن نتابع بدقة لامتناهية ما يجري في سوريا. ورحبت الامانة العامة لقوى 14 اذار في بروز القبعات الزرق في سوريا في اشارة واضحة بأن هذه المسألة وهذه الثورة وهذه الاحداث في سوريا اصبحت اليوم في عهدة الدول والامم المتحدة والاسرة الدولية وتدويل الثورة في سوريا".
واردف: "احداث سوريا تعني بأننا بدأنا في عملية العد العكسي للاستقرار الذي نحن نطالب به وهو الاستقرار المنشود من خلال سقوط هذا النظام في سوريا امام هذه الثورة الجبارة التي يقودها الشعب السوري".
وقال: "طرحنا ايضا المواضيع التي تطرح اليوم في المجلس النيابي ولا نريد اصدار بيان اليوم، لان الذي يتكلمون في المجلس يتكلمون باسمنا، واريد ان الفت الى انه من يتابع نواب الموالاة والنواب الذين يدعمون هذه الحكومة وكأنهم يمثلون كنواب معارضة امام الرئيس الشهيد رفيق الحريري. عندما كان يترأس حكوماته، بمعنى اننا في العام 2012 يتكلمون وكأننا في العام 2002 او 2003، انهم يحاسبون الشهيد رفيق الحريري بعد عشرين سنة. واذكر هؤلاء النواب والرأي العام اللبناني بأن رفيق الحريري شهيد لبنان استشهد في 14 شباط، والذي لا علم له ويبقى لمحاكمته ومحاسبته في المجلس النيابي، نذكر انه استشهد بألف طن من ال ت.ن.ت. في وسط بيروت بأوامر اقليمية سورية مباشرة وبتنفيذ من عناصر يدورون في فلك "حزب الله".

ع.غ

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيروت في 23-4-2012

بيان

ردّاً على كلام الوزير جبران باسيل الذي اتّهم فيه فريق 14 آذار عبر جريدة "الأخبار" بالإعداد لاغتيالات سياسية "كما حصل عام 2005"، ضارباً بعرض الحائط كل أعمال المحكمة الدولية وما أصدرت من قرارات إتهامية تتّهم حلفاء الوزير باسيل في تنفيذ اغتيالات رجالات ثورة الأرز، تحذّر الأمانة العامة لقوى 14 آذار الدولة اللبنانية بكلّ تراتبيّتها الدستورية، بدءاً من فخامة رئيس الجمهورية وصولاً الى الجسم القضائي مروراً بالوزير المذكور، من التعاطي باستخفاف بملف محاولة اغتيال رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع. حيث لا تخفى على أحد الغايات والأهداف السياسية من وراء محاولة الإغتيال هذه.

إن الأمانة العامة التي واكبت أعمال 14 آذار منذ ولادة مؤتمر البريستول 2004، تذكّر بالكلام الذي تفوّه به الأستاذ جبران باسيل إثر اغتيال الشهيد الصحافي سمير قصير. إذ نزع الطابع السياسي عن جريمة الإغتيال، واعتبر انها ذات طابع شخصي، مما استدعى إخراجه من قاعة مؤتمر البريستول 2005.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
2012-4-25

في مؤتمرها بتاريخ 14 آذار 2012، أطلقت قوى الرابع عشر من آذار دعوة في سبيل عمل لبناني مشترك لبناء سلام لبنان. وقالت في وثيقتها الصادرة يومها إن "لبنان أمام فرصة حقيقية لكسر القيد الذي كبّل حياته الوطنية وحرمه حقّه في الإستقرار ومواكبة التطوّر". وإعتبرت انّ الفرصة الحقيقية موجودة "لأن النظام السوري الذي عمل كلّ ما بوسعه منذ سبعينات القرن الماضي لوضع يده على لبنان يواجه اليوم ثورة شعبية غير مسبوقة في تاريخ سوريا الحديث، الأمر الذي يضعنا جميعاً أمام قرار مصيري: إما إنتظار ما يحدث حولنا وتلقّي نتائجه ومحاولة التكيّف معها وإما المبادرة من أجل بناء سلام لبنان الدائم".

بعد هذه الدعوة بشهر ونيّف أتى الردّ تهديداً بتجديد الحرب الأهلية، وكانت جلسات المجلس النيابي الأسبوع الماضي مسرحاً لهذا التهديد الذي سمعه اللبنانيون عبر الشاشات.

عبّر نواب 8 آذار والعونيون في مقدمتهم عن هذا التهديد بوضوح، في دعوتهم الصريحة المباشرة إلى إستنفار العصبيّات الطائفية، وفي إحيائهم مشروع حلف الأقليات ضد الأكثرية، وهو مشروع حربٍ دائمة كانت إسرائيل سبّاقة إلى طرحه في الخمسينات قبل أن يتولّى النظام السوري وضعه موضع التنفيذ منذ السبعينات.

وقد واكب نواب "حزب الله" هذا التهديد العونيّ بتصعيد بشأن أبدية السلاح الذي بات اللبنانيون على إختلاف إنتماءاتهم يعتبرونه مصدر خطر على العيش المشترك وعلى قيام الدولة وعلى أمن البلاد واستقرارها وسلمها.

إن هذا الردّ على الدعوة إلى بناء سلام لبنان، يعني أن الفريق الذي ربط مصيره بمصير نظام على طريق السقوط، يجد في تجديد الحرب الأهلية سبيلاً إلى الخروج من أزمته على حساب لبنان واللبنانيين، وصولاً الى التهديد بحملة جديدة من الإغتيالات بشر بها وزير عونيّ، ما دفع جمعية "إعلاميون ضدّ العنف" إلى المطالبة باستدعاء هذا الوزير أمام القضاء لمساءلته.

حتى أن هذه الجلسات بلغت في إثارة قرف الرأي العام حدّاً دفع بقطبٍ في هذا الفريق الى وصف الأجواء بأنها "مقرفة"، وهي كذلك بالفعل. وهو عبّر عن موقفٍ شعبي عارم. بيد أنّ هذا التوصيف وحده لا يكفي. ذلك أنّ الجلسات النيابية أعادت تظهير صفحة سوداء من التاريخ اللبناني، يضعها الفريق السياسي الذي يلجأ إلى التهديد برسم المستقبل.

إنّ قوى 14 آذار بإزاء هذا الخطر الذي يواجه لبنان، تؤكد أن التهديد بالحرب الأهلية لا يمكن أن يمرّ. وهي تدعو إلى إستنهاض لبناني عام دفاعاً عن سلام لبنان. إستنهاضٌ يتشارك فيه اللبنانيون على إختلاف الإنتماءات على إعتبار أن هدا السلام أولويّة وطنية تخصّ الجميع ومستقبلهم.

وإذ تحمّل قوى 14 آذار فريق "حزب الله"-عون مسؤولية شحن الأجواء لا سيما لحساب النظام السوري المترنح، وإذ تشدّد على تواصل اللبنانيين في ما بينهم لبناء سدّ منيع في وجه التلاعب بالمصير الوطني، تؤكد أنها ستتحرّك تحت عنوان حماية سلام لبنان وذلك بكل الأشكال الديموقراطية، وتعتبر أن السلطة مسؤولة عن لعب دورها في منع الفريق المذكور من جرّ البلاد إلى الفتنة.

إن قوى 14 آذار التي ما أطلقت مبادرتها إلاّ إيماناً منها باستحقاق لبنان لغدٍ مشرق، تعتبر أن حماية سلام لبنان مهمة لبنانية بطبيعة الحال، غير أنها مسؤولية عربية ودولية أيضاً.

إننا نخاطب إرادة اللبنانيين في الحياة، في الكرامة والحرية والأمان .. وندعوهم إلى مواجهة الخطر.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان

في 2012-5-4

توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند الكلام الصادر عن فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان حول ضرورة تسليم داتا الاتصالات الى الأجهزة الأمنية بهدف كشف ملابسات محاولة اغتيال الدكتور سمير جعجع في 4-4-2012.

إن هذا الكلام الصادر عن أرفع مسؤول في الدولة اللبنانية يكشف خطورة موقف معالي وزير الاتصالات البارحة والذي أكّد فيه دعمه حزب الله الى امتلاك شبكة اتصالات خاصة به.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيروت في 9-5-2012

بيان

يزور وفد من قوى 14 آذار، يضمّ شخصيات سياسية واعلامية واجتماعية، بلدة عرسال البقاعية خلال الأيام القليلة القادمة بهدف التضامن مع اهاليها والوقوف ضدّ ممارسات التضييق على ابنائها.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 9-5-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وبحثت في الوضع السياسي الراهن، لا سيما الحملة التي تستهدف رئاسة الجمهورية لضرب الشرعية اللبنانية وصولاً الى إسقاط الدولة ومؤسساتها، وبنتيجة المداولات أصدرت البيان الآتي:

أولاً- تشدّد الأمانة العامّة على أهميّة ما ورد في خطاب الرئيس سعد الحريري الأحد الماضي، رفضاً للسلاح ودعوةً إلى إسقاط نظام الوصاية البديلة المستقوية بالسلاح، وتشديداً على العيش المشترك وعلى إتفاق الطائف ودستوره. وتعتبر أنّ هذا الخطاب إذ يعبّر عن تطلّع إلى سدّ الآفاق في وجه مشروع غلبة لا يقود إلاّ إلى حرب أهليّة، تؤكّد تمسّك 14 آذار بالصراع السياسيّ الديموقراطيّ السلميّ المدنيّ وبإستقلال لبنان وأمنه وإستقراره وبالدولة السيّدة الواحدة.

ثانياً- في المقابل، توقّفت الأمانة العامّة عند النوبة الأخيرة من مواقف النائب ميشال عون وما تضمنته من نبش للقبور وإستخدام متكرّر للغة الطائفيّة الموتورة إنّما هو خطاب حرب أهليّة يسعى وحلفاؤه إلى إعادة لبنان إلى مناخاتها البغيضة. والأمانة العامّة التي تحمّل عون مسؤوليّة الإنحدار بنظام القيم العامّة إلى الحضيض منذ عودته إلى لبنان منقلباً على لبنانيّته، ومسؤولية استغلال السلطة وصرف النفوذ وهدر المال العام منذ ترؤسه الحكومة الانتقالية في العام 1988 والتي أدّت الى استغلال القوى العسكرية النظامية في حروبٍ عبثية أسقطت الشرعية ومؤسساتها وهدرت دماء شبابه ومال الوطن أيضاً وخلقت الاحقاد بين ابنائه، تؤكّد إقتناعها بأنّ ما يقوله ويصرّح به ويعلنه يعبّر عن إفلاس أخلاقي فاضح.

ثالثاً- تعلن الأمانة العامّة أنّها وبإزاء أوضاع النازحين السوريين في البقاع اللبناني، وحيال تنكّر الدولة لواجب رعاية هؤلاء النازحين وحمايتهم، وفرض شبه حصار عسكريّ – أمنيّ على تلك المنطقة والتضييق على أبنائها، سوف تزور برفقة وفد سياسيّ – مدنيّ – إعلاميّ بلدة عرسال هذا الأسبوع بهدف فكّ هذا الحصار وإسماع صوت اللبنانيين والنازحين السوريين على حدّ سواء رفضاً لـ "النأي بالنفس" عن موجبات تأمين كرامة الناس وموجبات الإلتزام بالشُرع الدستوريّة اللبنانيّة والإنسانيّة الدوليّة.

رابعاً- تأسف الأمانة العامة لمهزلة ما يسمّى إنتخابات لمجلس الشعب يجريها النظام في سوريّا، وسط المجازر والدماء والتنكيل والتدمير ضدّ الشعب السوريّ ومدنه وقراه كافّة.

إنّ الإنتخابات – المهزلة لم تعد تجدي نظام الأسد نفعاً، وهي لا تستر فاشيّته وإجرامه أمام أبناء شعبه وأمام العالم العربي وشعوبه وأمام المجتمع والرأي العام الدوليين ولن تحول دون سقوطه المدوّي. وتؤكّد 14 آذار وقوفها بجانب المجلس الوطني السوريّ في رفض تلك الإنتخابات المزوّرة، وتدعم نضال الشعب السوريّ من أجل إنجاز التغيير الديموقراطيّ الآتي حتماً.

خامساً- وتهنئ الأمانة العامّة الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند بإنتخابه لقيادة فرنسا خمسة أعوام إلى الأمام، آملة أن يدعم الرئيس الجديد لبنان في سعيه المتواصل نحو حماية الحرية وتوحيد اللبنانيين حول الشرعية وحقها في احتكار السلاح. وهذه مناسبة للتنويه بالتقاليد الديموقراطيّة العريقة التي تضمن التداول الديموقراطيّ للسلطة، وتشدّد على أنّ أبرز قيمة للربيع العربي أنّه يدخل المنطقة العربيّة في رحاب مبادئ الكرامة والحريّة والعدالة والديموقراطيّة.

كلمة قوى 14 آذار
عرسال في 13-5-2012

ايها الأصدقاء،

عرسال هذه البلدة البقاعية العريقة الشامخة والتي لم تبخل يوماً بتقديم دماء ابنائها على مذبح الوطن من أجل تحريره من العدو الإسرائيلي بالأمس ومن أجل تحريره من وصاية النظام السوري.

عرسال التي حضرت في ساحات الحرية منذ اللحظات الأولى التي تلت اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

عرسال التي شاركت بشيبها وشبابها في يوم 14 آذار المجيد ,في كلّ أيام ساحة الحرية.

عرسال الكرامة والكرم لم تكن يوماً إلاّ متصالحة مع ذاتها ومع محيطها، عرسال فتحت ذراعيها لأهلنا النازحين من سوريا، الهاربين من الظلم والقتل والاغتيال.

عرسال الصادقة والصديقة لم تنزلق يوماً الى الشائعات ولم تصدّق يوماً ان ما يجري في سوريا هو مؤامرة خارجية ضد نظام الأسد. عرسال تعرف ونعرف منها ان ما يجري في سوريا اليوم هو في صلب الربيع العربي وهو في صلب مطالبة الناس بالحرية والكرامة واحترام حقوقهم.

أيها الأصدقاء،

عرسال هذه، لبنانية، عريقة، شجاعة، ولم تكن يوماً إرهابية، ولم تكن يوماً متعاطفة مع الإرهابيين ، ولم تكن يوماً إلاّ لبنانية مئة في المئة.

جئنا الى عرسال لبنانيين من كافة المناطق اللبنانية ومن كافة الطوائف وكافة الأحزاب في إطار 14 آذار للتضامن مع أهلها، ولزيارة عائلاتها وزيارة العائلات السورية النازحة، ومن أجل أن نقول منها وعبرها الى من يهمّه الأمر:

1- نطالب الحكومة اللبنانية بالإهتمام الفوري بأهالي عرسال والبقاع كما بوضع العائلات النازحة من سوريا من خلال تأمين الحاجات لها عبر الهيئة العليا للإغاثة.
ونطالب بأن تتحمل وزارة الصحة مسؤولية تأمين الجرحى والمصابين في المستشفيات اللبنانية على نفقتها.

2- نطالب حكومة لبنان بالتدخّل الفوري من أجل وقف انتهاك سيادة لبنان من قبل جيش النظام السوري بإرهاب اللبنانيين ومنعهم من استثمار أراضيهم الزراعية. ونعتبر ان استمرار هكذا أعمال يمثّل إنتهاكاً فاضحاً لاستقلال لبنان وسيادته وهو يتعارض مع الميثاق الوطني ومع قرارات الشرعية الدولية.

3- نطالب الهيئات الرسمية، العربية والدولية، بزيارة المنطقة والإطّلاع على حاجاتها والوقوف الى جانب أهلها. فمصداقية الدول العربية على المحكّ ومصداقية المجتمع الدولي أمام اختبار إغاثة الناس وحمايتهم. وفي هذا المجال لا بدّ أن نتقدّم بالشكر لكلّ الذين دعموا صمود البلدة من دول عربية وصديقة وبعض المؤسسات الدولية.

4- تعتبر 14 آذار عرسال ووادي خالد وجبل الشيخ والعريضة ومنطقة القاع التي نخصّها بتحيّة حارّة، مناطق مستهدفة من قبل جيش النظام السوري وهي تتمنّى على نوابها تأليف لجنة متابعة من أجل تأمين التواصل مع كل المعنيين لدعم صمود هذه المناطق وغيرها التي تستقبل النازحين السوريين وتقدّم لهم المساعدات الإنسانية.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 16-5-2012

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مداولاتها البيان الآتي:

أولاً- توقّفت الأمانة العامّة أمام المنعطف الخطير الذي عاشته طرابلس في الأيّام الماضية، وأكّدت أنّها في الأساس ناجمة عن محاولة النظام السوريّ تصدير أزمته بإتجاه لبنان، تنفيذاً لتهديدات بشّار الأسد بإشعال لبنان والمنطقة ردّاً على انهياره داخل سوريّا من جهة ومحاولةً منه لترجمة مزاعمه بأنّ طرابلس بؤرة تؤوي إرهابيين من جهة ثانية لكن بهدف ضرب إحتضان طرابلس والشمال للثورة السوريّة وللنازحين السوريين من جهة ثالثة.

وفي موازاة تحميلها نظام الأسد مسؤوليّة التفجير الأمنيّ في طرابلس، تشدّد الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار على الآتي:

أ- تمسّكها بدعم الثورة السوريّة سياسياً وبدعم النازحين السوريين إنسانياً.
ب- شجبها لطريقة الإستدراج التي لجأ جهاز الأمن العام إليها في توقيف الشاب شادي المولوي، والتي بدا واضحاً أنّ المقصود منها كان إثارة ردود فعل لا يسهل السيطرة عليها. والأمانة العامّة تطالب القضاء في هذا المجال بتحقيق شفّاف بعيداً من التركيبات المخابراتيّة.
ج- وفي السياق نفسه، تذكّر الأمانة العامة الحكومة التي تزعم تطبيق القانون في طرابلس، بأنها لا يمكنها أن تستمرّ في التهرّب من مسؤولية توقيف اربعة متهمين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، جاء اتهامهم بموجب مذكرات صادرة عن المحكمة الدولية.
د- دعوتها إلى ضبط النفس لإخراج طرابلس نهائياً من الفوضى المسلّحة والدامية، ومن أجل أن تتمّ العودة إلى الدستور والقانون في كلّ لبنان.
ه- دعمها إنتشار الجيش في طرابلس مع تشديدها على دخوله كلّ الأحياء بدون إستثناء، والأهمّ بدون تمييز أو إستنسابيّة.
وتشيد الأمانة العامّة في هذا السياق بالإتصالات التي أجراها الرئيس سعد الحريري بدعمٍ من قيادات 14 آذار لتوفير التأييد السياسيّ لإنتشار الجيش وتسهيلاً لمهمّته.

ثانياً- إنّ الأمانة العامة وفي ضوء التطورات الأخيرة، تشدّد على الآتي:

1- أعادت أحداث طرابلس تظهر مشكلة إنفلات السلاح غير الشرعي، السلاح غير الخاضع للدولة في كلّ المناطق، وفي ضوء ذلك تطالب 14 آذار بلبنان منزوع السلاح، من أجل استعادة الحياة الوطنية الى سياق سلمي ديموقراطي وصوناً للسلم الأهلي وحفظاً لأمان الناس ومصالحهم.

2- تلفت الأمانة العامة الى موجة الإشاعات التي أطلقها جهاز أمني حول احتمال وقوع عمليات اغتيال تستهدف القيادات الوطنية في سعي واضح لترهيب الأطراف السياسية التي تقف في وجه العملية الإنقلابية المتنقلة ميدانياً ومؤسساتياً. وإذا صحّت توقّعات هذا الجهاز فليعمل على انتزاع داتا الإتصالات من الوزارة المعنية التي تغطّي المتآمرين وتخفي المجرمين منذ محاولة اغتيال الدكتور سمير جعجع. كما تستغرب الأمانة العامة الإستغلال المريب لـ"المصادر الغربية" في محاولة لإضفاء مصداقية مفقودة للمعلومات – التعليمات التي تصدر من دمشق الى الحكومة اللبنانية.

3- وبإزاء الإعتداءات المتكررة التي يقوم بها جيش نظام الأسد على السيادة اللبنانية وفي سياقها تفجير الوضع في طرابلس وهي اعتداءات استهدفت مناطق العريضة ووادي خالد وعرسال ومشاريع القاع وجبل الشيخ، وحيال عجز السلطة السياسية والقوى الأمنية عن حماية الحدود مع سوريا شمالاً وشرقاً، تطالب 14 آذار بالإستعانة بالمجتمع العربي والدولي لتحقيق هذا الهدف، وذلك بالإستناد الى القرارين الدوليين 1559 و1680، والقرار الدولي 1701 نفسه الذي يرتكز في بنوده ومندرجاته على القرارين السابقين.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بمزيد من الحزن والأسف تنعي الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إلى جميع اللبنانيين، كما إلى الإخوة العرب، لا سيما في فلسطين وسوريا، فقيدها الكبير نصير الأسعد، الذي غيَّبه الموت يوم الأحد 27 ايار 2012 على أثر نوبة قلبية حادة.

بغياب نصير الأسعد يفتقد لبنان السيادة والاستقلال والعيش المشترك قلباً كبيراً، وعقلاً راجحاً، وعزيمةً لا تلين في البذل والعطاء من أجل سلام لبنان الدائمُ.

كان فقيدُنا، منذ أوائل السبعينيات، مناضلاً صلباً على طريق الحرية والعدالة، كما تصورها وآمن بها كثيرون من أبناء جيله الطيليعيين، فدخل غمار الحرب اللبنانية على أساس تلك القناعات. ولكنه كان أيضاً وخصوصاً من أوائل الذين اكتشفوا عبثية تلك الحرب، وأقدموا على مراجعة ذاتية في العمق، ولسانُ حالهم يقول: لا يمكننا أن نتجاوز تلك الحرب/ اللعنة، ونساهم في إعادة اللُّحمة إلى مجتمعنا، إذا لم نعترف أننا – من جانبنا – قطعنا نصف المسافة اليها.

وهكذا انطلق نصير الأسعد بعد الحرب، مع سائر الجنود المجهولين المعلومين، عاملاً لا يهدأ في جهود الحوار والتواصل اللبنانية، مقاوماً على طريقته إحتلالين، ومتطلعاً مع أقرانه إلى تحريرٍ كامل واستقلالٍ ناجز.

ولما كان الاستقلال لا يتحقق إلا عبر الوحدة الوطنية، لا سيما الإسلامية – المسيحية، فقد انخرط في ورشة التفاهم الوطني، بمستوياتها الظاهرة والخفية، وصولاً إلى إنتفاضة الاستقلال في الرابع عشر من آذار 2005.

لم يكن الاستقلال نهاية المطاف، بل بدايةَ مرحلةٍ أكثر صعوبةً وتعقيداً، تطلبت أقصى درجات الوعي والتضامن. وعليه فقد انتدب نفسه، مع كثيرين، لتوثيق التضامن الاستقلالي بما يتجاوز حدود الطائفيات والمذهبيات والحزبيات وسائر الأنانيات الخاصة. ولا بد من الاعتراف بأنه كان من أكثر المشدّدين على أن 14 آذار هي بجميع مكوناتها، ولكنها في الوقت نفسه فوق هذه المكونات عندما تُطلّ الفروق برأسها.

لم يكن نصير الأسعد من صنّاع ثورة الأرز المخلصين والماهرين فحسب، بل كان من أشدّهم إحساساً بالمسؤولية وتحمُّلاً للمعاناة، لا سيما عندما يرى الفتنة تُطلّ برأسها من هنا أو هناك.

انفجر قلبُ نصير في عزّ هذه المعاناة، وعزاؤنا أنه يبقى علامةً مضيئة على طريق الصدق والوفاء والقيم النبيلة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 31 أيــار 2012

تنعي الأمانة العامة لقوى 14 آذار إلى اللبنانيين النائب فريد حبيب الذي غيّبه الموت مساء اليوم الخميس 31 أيار 2012.

إن الحركة الإستقلالية والسيادية تفقد بغياب النائب فريد حبيب وجهاً من وجوه النضال السياسي والحزبي والوطني الذي رافق ولادة ثورة الأرز منذ براعمها الأولى في لقاء قرنة شهوان حيث مثل القوات اللبنانية في ظروف قاسية تمثلت في الملاحقات والمضايقات التي كان النظام الأمني اللبناني – السوري يمارسها في ذلك الحين على القوات اللبنانية وقيادييها خصوصاً وعلى محازبي التيار السيادي وأنصاره.

رافق النائب الراحل الحركة السياسية التحررية من موقع المسؤولية النيابية اعتباراً من العام 2005 ورافق الحراك الشعبي في ساحة الحرية وغيرها مناضلاً شرساً.

أغمض فريد حبيب عينيه منشغل البال على لبنان في ظل ما يتهدده من مخاطر، لكنه رقد مرتاح الضمير وهو الذي بقي حتى الرمق الأخير في خدمة القضية التي من أجلها نذر نفسه وحياته ونضاله.

تتقدم الأمانة العامة لقوى 14 آذار بأحرّ التعازي من عائلة الفقيد والقوات اللبنانية وجمهور 14 آذار في الكورة الذي أحبّ وفي كلّ لبنان.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 13-6-2012

تحمّل الأمانة العامة لقوى 14 آذار الحكومة مسؤولية الإعتداء الجبان على الحدود الشرقية الذي ارتكبه جيش النظام السوري ، والذي أدّى إلى اختطاف المواطن محمد الحجيري من بلدة عرسال وإحراق منزل يعود إلى رئيس بلديتها محمد علي الحجيري، وهي البلدة التي قدّمت الغالي والرخيص من أجل الدفاع عن لبنان في مرحلة الإحتلال الإسرائيلي في الأمس ، وتقف اليوم حاملةً لواء الكرامة الإنسانية لمساعدة العائلات السورية النازحة هرباً من آلة القتل التابعة لنظام بشار الأسد.

إن هذا الإعتداء هو تكرار متعمّد من النظام السوري الذي دأب على إنتهاك سيادة أرضنا شرقاً وشمالاً، من العبّودية والعريضة مروراً بوادي خالد وعرسال وصولاً الى جبل الشيخ، وذلك في غيابٍ تام للحكومة اللبنانية التي تنأى بنفسها عن حماية اللبنانيين العزّل داخل لبنان، وتسمح لمن يضمن بقاءها بالتدخّل الواضح في الأزمة السورية داخل سوريا.

وتؤكد الأمانة العامة أنها ستقوم بالإتصالات اللازمة مع جميع المعنيين من أجل الوقوف بشتّى الوسائل الديموقراطية في وجه انتهاك سيادة لبنان واستقلاله.

ان شباب لبنان الذين قدّموا عمرهم على مذبح الاستقلال لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وسيعلنون من خلال أطُرهم الحزبية والمدنية رفضهم هذا السلوك الخطير.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 20-6-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

أولاً- سطَّر الربيع العربي مرحلةً جديدة في اتجاه الديموقراطية وكرامة الانسان مع الانتخابات الرئاسية الجديدة في مصر، وتنظر الأمانة العامة إلى هذا الانجاز الذي حقّقه الشعب المصري بعين الأمل من أجل استقرار مصر العزيزة ومن اجل شعبها الذي يستحق الحياة الكريمة أسوةً بكل شعوب العالم.

ثانياً- تستمرّ القوات السورية التابعة لنظام الأسد في سياسة الاعتداءات المتعمّدة على الحدود اللبنانية شرقاً وشمالاً، وكان آخرها حوادث عرسال والحوادث الدائمة في وادي خالد، وكانت الأمانة العامة قد أحصت أكثر من 20 اعتداء موثّقاً تستحق من الحكومة، التي تدّعي النأي بالنفس، تدابير من أجل حماية المواطنين اللبنانيين وصون سيادة لبنان واستقلاله، وتتوقّع الأمانة العامة من الجيش وضع إحصاءات حول الخروقات لوضعها بتصرف الرأي العام اللبناني والدولي.
إن حكومة لبنان مسؤولة عن كلّ اعتداءٍ يتعرّض له أي مواطن لبناني، مزارعاً في حقله كان أم مسؤولاً سياسياً، وفي السياق تسأل الأمانة العامة عن نتائج التحقيق في محاولة اغتيال الدكتور سمير جعجع وفي حادثة إغتيال
الشيخين أحمد عبد الواحد ومحمد مرعب في الكويخات، وذلك من أجل وضع حدٍّ للفلتان الأمني السائد ومنع تكرار محاولات اغتيال قد تطاول شخصيات وطنية.
إن ما تشهده البلاد من فلتان أمني وتداعي مقوّمات الوطن الاجتماعية والاقتصادية والحياتية، وقطع طريق المطار بما لها من معانٍ تفرض على هذه الحكومة – شريكة النظام السوري وصنيعة السلاح غير الشرعي – الرحيل.
كذلك تلفت الأمانة العامة إلى حوادث المخيمات الأخيرة، التي أطلّت برأسها بعد ظهور أحمد جبريل في زياراتٍ خاصة للبنان واستقبال بشار الأسد له. وفي السياق يهمّ قوى 14 آذار مطالبة رئيس الجمهورية بنشر الجيش في الناعمة وجميع القواعد تنفيذاً لقرارات طاولات الحوار السابقة، وعلى كلّ الأراضي اللبنانية بما فيها المخيمات.

ثالثاً- ترى الأمانة العامة لقوى 14 آذار أن من الضروري لفت القوى السياسية والحزبية وهيئات المجتمع المدني الى تكرار، وتعاظم، الممارسات التي تريد تحويل الجامعة اللبنانية الى موقع خاضعٍ لفريقٍ سياسي طائفي معيّن.
ان تفرّد رئاسة الجامعة بالقرارات وتجاوزها للقوانين يدعو الى ضرورة تحديد وتوضيح صلاحياته من خلال قانون جديد للجامعة مترافقاً مع غعادة هيكلتها وتطوير بنيتها بهدف مأسسة الفروع في المحافظات عملاً بمبدأ اللامركزية الإدارية وتحقيق الإنماء الأكاديمي المتوازن.
وهي تنبّه الرأي العام اللبناني الى خطورة تكرار ظواهر قمع الأساتذة وإرهابهم عبر توجيه التنبيهات والعقوبات إلى من يدافعون عن حرية الاستاذ الجامعي وكرامته.

رابعاً- تشهد منطقة الكورة انتخابات فرعية لاختيار ممثّل جديد عنها خلفاً للمرحوم النائب فريد حبيب. يهمّ الأمانة العامة اعتبار هذا الاستحقاق إستحقاقاً 14 آذارياً بامتياز يتجاوز الترسيمات الحزبية، وتؤكد دعمها الكامل والصريح لمرشّح حزب "القوات اللبنانية" الدكتور فادي كرم.

خامساً- إن سقوط نظام الأسد ينهي مرحلة سوداء من تاريخ لبنان وتاريخ العلاقات اللبنانية – السورية، وقد يكون مناسبة أيضاً لطي صفحة الانقسام الداخلي اللبناني على قاعدة عودة جميع الأفرقاء الى الدولة بشروط الدولة .
وشروط الدولة اللبنانية ترتكز على مرجعياتٍ واضحة: اتفاق الطائف وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بسيادة لبنان.
إن أي خروج على هذه المرجعيات يعدّ بمثابة نسفٍ واضحٍ لأركان لبنان وشروط بناء الدولة كما أنّه يقود لبنان الى المجهول.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

سادساً- تتقدّم الأمانة العامة لقوى 14 آذار بأحرّ التعازي من المملكة العربية السعودية ومن خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز ومن وليّ العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز بمناسبة وفاة سمو الأمير نايف بن عبد العزيز، فقيد المملكة والعالم العربي، الذي ساهم في وضع حدٍّ للإرهاب الذي شوّه صورة العالمين العربي والاسلامي.

سابعاً- تدعو الأمانة العامة جميع المخلصين إلى احياء الذكرى السابعة لاغتيال الشهيد جورج حاوي، أحد وجوه ثورة الأرز الذي قدّم حياته من أجل سيادة لبنان واستقلاله، وتدعوهم الى المشاركة بالقداس والجناز الذي يقام في بتغرين يوم الأحد 24 الجاري.

ليست المرة الأولى التي تتعرّض فيها وسائل الاعلام للاعتداء من قبل القوى التي لا تؤمن بأن جوهر لبنان يرتكز على مبدأ صون الحرية الفردية والجماعية.
فقبل بروز الفضائيات العربية وفي مرحلة ما قبل الربيع العربي، تميّز لبنان في احتكار حرية الاعلام والتعبير حتى بات هذا البلد ملجاءً لكل مضطهد وكل مظلوم في المنطقة على ايدي أنظمةٍ بدأت تتهاوى تباعاً.
وإذا عدنا في الذاكرة لما تعرّضت له وسائل الاعلام والاعلاميين وأهل الصحافة، لكنا وجدنا عشرات الأمثلة، وكان آخرها الاعتداء على تلفزيون "الجديد".
إن ما يميّز هذا الاعتداء، بالوقاحة الواضحة خاصةً، ما جرى بعد الاعتداء من إقفالٍ لطرقات وحمايةٍ للمرتكبين. وكأن الذين قاموا بهذه الأعمال أرادوا بعث رسالة تهديد لكل وسائل الاعلام ولكل أهل الفكر والصحافة، أن هناك قوى موجودة، معروفة لا تلجأ حتى إلى إخفاء اعمالها وأسماء من تستخدمهم وتريد كمّ أفواه الأشراف في لبنان.
اجتماعنا اليوم هو من أجل التداول بهذا الموضوع واتخاذ التدابير اللازمة من أجل ردع هذا الفلتان وهذه المحاولات البائسة للعودة الى الوراء، في حين نشهد على الساحة العربية نهضةً اعلامية وسياسية قد تجعل منّا بلداً هامشياً ومن اعلامنا ملحقاً وغير مبادر.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 27-6-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعا استثنائيا، بمشاركة عدد من الإعلاميين، حتمه الاعتداء الأخير على الحريات الإعلامية تمثل بما تعرضت له محطة الجديد التفزيونية، وما نشر عن مخطط كان يستهدف تلفزيون المستقبل. ويزيد في خطورة الأمر ما نشر عن إرادة مخططيه تحويل وسائل الإعلام المستهدفة إلى وقود لصراع سيفتعل من أجل تغيير وجه لبنان وضرب سلمه الأهلي.
ولعل ما حصل بعد الاعتداء من إقفال لمعظم الطرقات في العاصمة بيروت دفاعا عن المعتدين شكل إساءة أكبر وخطورة توازي وتضاعف خطورة هذا الاعتداء.
ولقد ادان المجتمعون الإعتداء والمخطط، ووجدوا فيهما إمتدادا لما بدأ في العام 1976 من محاولة قمع الحريات الإعلامية تحت نظام الوصاية بالمرسوم الاشتراعي الرقم 1، وتلاحق باستمرار في محطات عدة كحظر بث النشرات الإخبارية إثر توقيف الدكتور سمير جعجع في نيسان 1994 ،وفرض الرقابة الذاتية، وكإقفال محطة أم تي في، ومحاولة اغتيال مروان حمادة، ثم اغتيال الزميلين سمير قصير وجبران تويني ومحاولة إغتيال الزميلة مي شدياق. إن كل ذلك مهد للوصول إلى السابع من أيار 2008 ،حيث أطلقت الصواريخ على صحيفة "المستقبل" قبل إضرام النار في مكاتبها ،مواكبة مع إقتحام مبنى "إخبارية المستقبل".
رأى المجتمعون أن استهداف الإعلام اللبناني في حريته يأتي في لحظة كبرى في تاريخ الإعلام في العالم، وفي العلم العربي خصوصا، تحديدا في ظل الربيع العربي، تتمثل في مزيد من تمتعه بحرية الحركة نتيجة العولمة المطلقة، كما لو أن المعتدين عليه يريدون بقمعهم الدموي أحيانا كثيرة جعله يتخلف عن روح العصر والتقدم.
إن المخطط المفضوح، والإعتداء على "الجديد" أكثر بنوده دويا، يندرج في إطار السعي إلى التعتيم على ما تحققه الثورة الشعبية في سوريا، وكذلك إلى حرف طاولة الحوار عن هدفها الأساس وهو وضع استراتيجية دفاعية تحتضن سلاح حزب الله في إطار الدولة وقرارها ، وتعيد إليها قرار السلم والحرب باسم اللبنانيين .
إن هذا المخطط المفضوح يضع الحكومة العاجزة أمام واقع عجزها ، ويمنحها فرصة، ولو مأسوية ، لتظهر، على الأقل، إرادة المحاولة للخروج من الخضوع لقوى الأمر الواقع.
ودعا المجتمعون أهل الإعلام إلى التضامن مع أنفسهم باعتبار ذلك حصنهم الأساس، تحت خيمة الحرية المسؤولة فيسقطون بذلك أحد اسانيد المعتدين على حرياتهم ومؤسساتهم.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 27-6-2012

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي بعد الأحداث التي تنقّلت في بيروت من شارع سبيرز الى طريق المطار والرينغ حتى الساعة.

توقفت الأمانة العامة أمام حدثين اليوم.

الأول يتمثّل بإعلان وزير الداخلية العميد مروان شربل بداية الشهر الأمني، ويهدف هذا الإعلان الى محاولة تطمين اللبنانيين من قبل حكومة عاجزة.

والثاني يتمثّل بتكرار حوادث قطع الطرقات من قبل مشاغبين يتحركون تحت إسم "سرايا المقاومة"، بهدف محاولة الضغط لإطلاق الموقوف وسام علاء الدين، أحد المعتدين بالجرم المشهود على محطة "الجديد".

يهمّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار التاكيد على ما يلي:

أولاً- إن أي عمل يهدف الى العودة بلبنان الى زمن الفتن والحروب الأهلية هو مرفوض ونحمّل الحكومة مسؤولية اي إنزلاق.

ثانياً- تضع قوى 14 آذار "حزب الله" أمام مسؤولياته نظراً لعلاقته، بل دالته المعروفة، على ما يسمّى "سرايا المقاومة" التي يتحرّك بإسمها المشاغبون.

ثالثاً- تطالب قوى 14 آذار جميع اللبنانيين بضبط النفس وبترك المعالجة الى القوى الأمنية وبعدم الإنجرار إلى أي احتكاك مع المخلّين بالأمن، وهذا من أجل إحباط مخططاتهم الهادفة إلى إشعال البلد.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 2 تموز 2012

خبر

زار وفد من حزب التنمية والعدالة التركي مقرّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار في الأشرفية، واستعرض خلالها الوفد مواضيع الساعة مع منسق الأمانة العامة الدكتور فارس سعيد.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 4-7-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

أولاً- تعرّضت الحدود اللبنانية السورية في ليل 1-2 تموز الجاري الى اعتداء موصوف، عندما خرقت قوات الاسد السيادة اللبنانية عند نقطة الجمارك والامن العام في وادي خالد واسرت عناصر من الامن العام اللبناني، وسط استنكار عارم من قبل اللبنانيين. ويأتي هذا الاعتداء عشية صدور التقرير نصف السنوي للقرار 1701 في غياب أي تدبير من الحكومة اللبنانية واي موقف من المجلس النيابي في جلسته الاخيرة يدين الانتهاك الجديد للسيادة الوطنية من جيش النظام السوري.

تؤكد الامانة العامة في هذا المجال الآتي:

- **أ-** ادانتها الواضحة لهذا الاعتداء الذي تفوق خطورته واهدافه خطورة الاعتداءات المتتالية التي سبقته على الحدود الشمالية والشرقية، كما تدين الامانة العامة الاعتداء الذي تعرضت له بلدة الزرارية الجنوبية من العدو الاسرائيلي.
- **ب-** مطالبة حكومة لبنان برفع شكوى الى مجلس الامن من أجل ادانة الاعتداء وذكره في التقرير الأممي المرتقب.
- **ج-** تحمّل الامانة العامة القوى المتحالفة مع النظام السوري، وعلى رأسها "حزب الله" و"التيار الوطني الحر" وحلفاؤهم مسؤولية التغطية على هذا الاعتداء بدليل صمتها المطبق أمامه
- **د-** تجدّد الامانة العامة استنكارها تقاعس الخارجية عن استدعاء السفير السوري لإبلاغه اعتراض الحكومة اللبنانية على انتهاكات قوات نظامه للسيادة الوطنية، تماشياً على الأقلن مع ما عبّر عنه رئيس الجمهورية. وتجدّد استنكارها ايضاً تحوّل وزارة الخارجية منصة للسفير المذكور لاستعراض وهم وصاية اندثرت.
- **ه-** تطالب مديرية التوجيه في الجيش اللبناني بإطلاع الرأي العام على كل اعتداء يحصل من قبل النظام السوري على الحدود اسوةً باي اعتداء تقوم به القوات الاسرائيلية العدوّة.

ثانياً- تنظر الامانة العامة بعين القلق الى ما يحاك في الجنوب اللبناني تلبيةً لقرارات اقليمية مرتبطة بأزمة النظام السوري من جهة، وأزمة النظام الايراني مع المجتمع الدولي من جهة اخرى.
وتدعو الرأي العام اللبناني وأهلنا في الجنوب الى أخذ تصريحات أحمد جبريل، امين عام القيادة العامة، على محمل الجديّة، والتي يؤكّد فيها أن الفصائل الفلسطينية و"حزب الله" على كامل الاستعداد للقتال الى جانب سوريا في حال تعرّضت لأي اعتداء.
إن ربط لبنان بالتعقيدات الاقليمية يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية واتفاق الطائف ومقررات الحوار الوطني، ويبرّر قرارات بعض الدول الشقيقة بتحذير رعاياها المجيء الى لبنان.

ثالثاً- تنظر الامانة العامة بعين الخطورة:
- **أ-** الى الاستباحة المتمادية للطرقات العامة والدولية والاعتداءات المتكررة على القوى الامنية وذلك في الشهر الامني، كما حصل البارحة في الضاحية الجنوبية من بيروت.
- **ب-** وتتوجّه الى الشيخ احمد الأسير، وتدعوه الى تبديل اساليب اعتراضاته التي هي في ضمن اعتراضاتنا حول موضوع السلاح، وتؤكد ان العناوين الوطنية تفقد من قوتها عندما يحملها فريقٌ دون آخر وبلون مذهبي دون آخر. أن موضوع السلاح يتجاوز الترسيمات الطائفية، انه موضوعٌ وطنيٌ بامتياز نحمله جميعاً ونقرّر معاً اساليب النضال من اجل تنفيذه.

رابعاً- ترفض الامانة العامة ادخال ما حصل في مجلس النواب في اليومين الماضيين في سياق الاصطفاف الطائفي، بل تعتبره نتاج طبيعي لأسلوب عمل مجلس النواب، والمطاوب أن يستقيم، وعليه تدعو الامانة العامة جميع المعنيين الى العمل في هذا الاتجاه لترسيخ المبادىء الدستورية التي هي صمّام امان الدولة ومرتكزاتها.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

خامساً- تدعو الامانة العامة لقوى 14 آذار اللبنانيين الى المشاركة في احتفال ذكرى يوم الاربعين على وفاة الرفيق نصير الاسعد وذلك في مجمع البيال، نهار الجمعة 6 تموز عند الساعة الخامسة بعد الظهر، إحياءً لذكراه الغالية وعطاءاته المشهودة في سبيل لبنان ووحدته واستقلاله.

سادساً- تتوجه الأمانة العامة الى المؤتمرين في القاهرة والممثلين لكل اطياف الشعب السوري الثائر، وتتمنّى لهم التوفيق في ادارة شؤون الشعب السوري وايصاله الى تحقيق طموحاته المتمثلة بإسقاط نظام الاسد والعبور بسوريا الى دولة تحترم حقوق الانسان.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
قوى 14 آذار
الخميس 5 تموز 2012

مرة جديدة تتعرّض قوى 14 آذار للإستهداف من خلال محاولة إغتيال أحد أركانها وأبرز شخصياتها، النائب الشيخ بطرس حرب، ويتفنّن القتلة في تنويع وسائلهم القبيحة والمجرمة.
فبعد محاولة إغتيال رئيس حزب "القوات اللبنانية" الدكتور سمير جعجع في معراب بالقنص من مسافة بعيدة، وباستخدام وسائل مراقبة وتصويب متطورة، لجأ المجرمون إلى محاولة زرع عبوة في المصعد المؤدّي إلى مكتب النائب حرب في بدارو.
وتأتي هذه المحاولة في أعقاب تراكم معلومات عن لائحة إغتيالات لقادة قوى 14 آذار بأساليب متعددة. لعلّ أبرزها المعلومات عن مخططات لإستهداف الرئيس سعد الحريري والرئيس فؤاد السنيورة وسواهما. وقد أكّدها أكثر من مرة وزير الداخلية والبلديات مروان شربل معتبراً أن وزارته تقوم بما عليها، وداعياً الآخرين إلى القيام بواجباتهم.
إنّ هذه الجرائم مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحال التسيُّب الأمني الناتج إلى حدٍ كبير من تطوّر الأحداث في سوريا، حيث يسعى نظام بشّار الأسد إلى نقل أزمته إلى الأراضي اللبنانية.
كذلك ترتبط هذه الأعمال المجرمة بتقاعس الحكومة لا بل بتواطئها في بعض المفاصل بدليل عدم سعيها جدّياً حتى اليوم إلى توقيف المتّهمين لدى المحكمة الدولية باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب. فضلاً عن استهتارها في معالجة موضوع السلاح غير الشرعي الذي يقوّض أساسات الدولة ويحرم اللبنانيين حقّهم في العيش بسلام في كنف الدولة وبحماية قواها الرسمية، والتي يجب الا ينازعها احد على الحق في حصرية إمتلاكها للسلاح.
حيال هذا الموضوع تحمّل قوى 14 آذار الحكومة تبعة كل ما يقع من جرائم واستهدافات بسبب إصرارها على اتباع سياسة "النأي بالنفس" المرفوضة، خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بحماية اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم.
وتطلب قوى 14 آذار مساءلة وزير الإتصالات نقولا الصحناوي الذي شجعت مواقفه الرافضة لتسليم "داتا الإتصالات" إلى الأجهزة الأمنية المختصة المجرمين على الإمعان في ارتكاب المزيد من محاولات القتل في حق قادة قوى 14 آذار ، وهم الذين يتعرّضون وحدهم – يا للمفارقة لأعمال التصفية ومحاولات القتل منذ العام 2004.

وتطلب قوى 14 آذار إحالة محاولتي إغتيال الدكتور جعجع والنائب حرب على المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، نظراً إلى ترابط جرائم الإغتيال السياسية والمروّعة والتي يبدو أنها تجدّدت في لبنان.
ويحذّر المجتمعون اللبنانيين جميعاً ويدعونهم ولاسيّما منهم شخصيات قوى 14 آذار وقادتهم، إلى إتخاذ تدابير الحيطة والحذر الشديدين.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
قوى 14 آذار
الخميس 5 تموز 2012

مرة جديدة تتعرّض قوى 14 آذار للإستهداف من خلال محاولة إغتيال أحد أركانها وأبرز شخصياتها، النائب الشيخ بطرس حرب، ويتفنّن القتلة في تنويع وسائلهم القبيحة والمجرمة.

فبعد محاولة إغتيال رئيس حزب "القوات اللبنانية" الدكتور سمير جعجع في معراب بالقنص من مسافة بعيدة، وباستخدام وسائل مراقبة وتصويب متطورة، لجأ المجرمون إلى محاولة زرع عبوة في المصعد المؤدّي إلى مكتب النائب حرب في شارع سامي الصلح-الطيونة.

وتأتي هذه المحاولة في أعقاب تراكم معلومات عن لائحة إغتيالات لقادة قوى 14 آذار بأساليب متعددة. لعلّ أبرزها المعلومات عن مخططات لإستهداف الرئيس سعد الحريري والرئيس فؤاد السنيورة وسواهما. وقد أكّدها أكثر من مرة وزير الداخلية والبلديات مروان شربل معتبراً أن وزارته تقوم بما عليها، وداعياً الآخرين إلى القيام بواجباتهم.

كذلك ترتبط هذه الأعمال المجرمة بتواطؤ الحكومة لاسيّما في عدم سعيها جدّياً حتى اليوم إلى تسليم المتّهمين بجريمة إغتيال الرئيس الحريري إلى المحكمة الدولية، وفي تغطية السلاح غير الشرعي الذي يقوّض أساسات الدولة ويحرم اللبنانيين حقّهم في العيش بسلام في كنف الدولة وبحماية قواها الشرعية، والتي يجب الا ينازعها احد على الحق في حصرية إمتلاكها للسلاح.

حيال هذا الموضوع :

أولاً: تحمّل قوى 14 آذار الحكومة مسؤولية محاولات الإغتيال التي تستهدف قيادات 14 آذار وتدعوها إلى الإستقالة الفورية.

ثانياً: ترفض قوى 14 آذار نظرية إستحالة تشكيل حكومة بديلة لما تتضمنه من إبتزاز وتهديد لكل اللبنانيين.

ثالثاً: إحالة جريمتي محاولتي إغتيال الدكتور جعجع والشيخ بطرس حرب إلى المحكمة الدولية باعتبارهما متلازمتين مع جرائم الإغتيال ومحاولات الإغتيال التي إستهدفت قادة 14 آذار منذ 2004.

رابعاً: مطالبة الحكومة بالتسليم الفوري لداتا الإغتيالات إلى الأجهزة الأمنية والقضائية وتحميل الحكومة عموماً والتيار الوطني الحرّ وحزب الله تحديداً مسؤولية حجب هذه الداتا باعتبارهما واضعي اليدّ.

خامساً: إعتبار إجتماعات قوى 14 آذار مفتوحة لإتخاذ القرارات السياسية اللازمة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 11-7-2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

أولاً- لا تخفي الحكومة القائمة عجزها الدائم عن تقديم الحلول للمواطنين اللبنانيين الذين ينتقلون من إعتصام إلى آخر من أجل الحصول على أبسط حقوقهم.
كما لا تخفي هذه الحكومة تواطؤها وشراكتها في تأمين الغطاء السياسي والمعنوي للقتلة المتجولين من معراب الى بدارو مستهدفين قادة 14 آذار ورموزها من خلال إخفاء داتا الإغتيالات عن الأجهزة الأمنية والإكتفاء بتسليم ما يسمح به حزب الله.
إنّ هذه الحالة الخطيرة من الإنكشاف على كل المستويات، تدفع الرأي العام الى تجديد التساؤل عن جدوى استمرار هذه الحكومة المتواطئة والعاجزة وتأخير رحيلها، كما تدفعه الى التساؤل عن جدوى استمرار جلسات الحوار.
وتعلن الأمانة العامة انها تقوم بالاتصالات السياسية الداخلية اللازمة من أجل الانتقال من حالة الاستنكار الى حالة اعتماد خطوات عملية إن لجهة مشاركة أطرافها في الحوار أم لجهة وضع تصوّر يقضي الى تحميل الوزراء المعنيين بموضوع الداتا المسؤولية القانونية المباشرة.
ان مقولة عدم قدرة اللبنانيين على تشكيل حكومة جديدة هو أمرٌ مخجل يسيء الى اعرافنا الديموقراطية في زمن الانتصار للديموقراطية في العالم العربي، ويعكس ايمان البعض بسلطة السلاح على الديموقراطية.

ثانياً- يفصلنا عن انتخابات الكورة الفرعية أربعة أيام وتدعو قوى 14 آذار كل مناصريها الى المشاركة بكثافة واعتبار هذا الاستحقاق وطنياً بامتياز، وتؤكد ان المرشّح الدكتور فادي كرم هو مرشّح 14 آذار وثورة الارز ويمثّل الحركة الاستقلالية والسيادية.
كما تثني الامانة العامة على جهود كل اطراف 14 آذار في عملها لإنجاح هذا الاستحقاق.

ثالثاً- تطالب قوى 14 آذار بإنتشار الجيش اللبناني على كل شبرٍ من الاراضي اللبنانية لا سيما على الحدود الشمالية والشرقية من لبنان، حيث يتعرّض أهلنا الى اعتداءات متكررة بالقصف والخطف من قبل جيش الأسد الذي يسعى الى تهجير القرى في وادي خالد لجعلها أرضاً لبنانية محروقة.

رابعاً- تؤكد قوى 14 آذار دعمها اهلنا في عكار في مطالبتهم باحالة موضوع اغتيال الشيخين على القضاء مجدّداً والتوسّع في التحقيق واحالة الملف الى المجلس العدلي حفاظاً على هيبة القانون وصدقية القضاء، وتثني على الجهود التي قام بها نواب عكار وقوى 14 آذار من اجل تأكيد دعم اهل عكار مبدأ العيش المشترك الاسلامي المسيحي من جهة ودعم مسيرة الدولة والجيش من جهة اخرى.

خامساً- ان كشف "حزب الله" شبكة عملاء جديدة من قيادييه تضعنا امام السؤال: ماذا فعلت الدولة بكل اجهزتها امام هذه الحالات، وهل يخضع الجواسيس هؤلاء الى التحقيق لدى اجهزتها وهل سخضعون للمحاكمة امام قضائها المختص؟
ان الدولة التي لم تتأخر يوماً في مكافحة عملاء اسرائيل في لبنان مطالبة بوضع يدها على هذه القضية ، وما سبقها، والتصرّف كدولة واحدة تمتلك الحق الحصري في الدفاع عن لبنان، وصون أمنه.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
20 تموز 2012

تستنكر الأمانة العامة لقوى 14 آذار الإعتداء الذي تعرّض له فريق الـ MTV من قبل عناصر تابعة للتيار العوني وتعتبره تراجعاً للقيم التي قام عليها لبنان ومنها الحرية الاعلامية.

وإذ تضع امكانياتها بتصرّف المحطة التي لطالما كانت وتبقى المدافع الأول عن الحريات العامة في لبنان في زمن الصعوبات، تدعو الى وقفة تضامنية سياسية – اعلامية مع الاعلام اللبناني الذي يتعرّض لمحاولات مكشوفة هادفة الى إسكاته في سياق خطة قديمة-جديدة غايتها ضرب الحرية في لبنان.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
25 تموز 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

أولاً- توقفت قوى 14 آذار عند مطالبة رئيس الجمهورية وزارة الخارجية إبلاغ سفير سوريا في لبنان احتجاجاً حول الإعتداءات المتكررة من قبل نظام الأسد على الأراضي اللبنانية وكان آخرها حادثة احتلال منزل في منطقة مشاريع القاع الأحد الماضي.
إن هذا الموقف يساهم في حماية لبنان من محاولات النظام السوري تصدير ازمته وتحويل لبنان مجدّداً ساحة صراع لاستخدامه في المواجهة القائمة بين النظام السوري والمجتمعين العربي والدولي. ونحن نواجه اليوم خطراً اضافياً، جراء محاولات اسرائيل تحميل "حزب الله" وايران مسؤولية الاعتداء الذي وقع في بلغاريا واتهامه بامكانية استقبال الاسلحة الكيميائية التي يحاول النظام السوري تهريبها الى لبنان، لتبرير عدوان جديد على لبنان وذلك على خلفية التهديدات المتبادلة بين ايران واسرائيل.
ان هذا الخطر المستجد يحتاج الى تحرك سريع اولاً باتجاه المجتمع الدولي لمطالبته بحماية لبنان من أي اعتداء اسرائيلي قد يستهدفه، وثانياً باتجاه الداخل لحسم مسألة السلاح ونزع الذريعة التي قد تستخدمها اسرائيل لتبرير عدوانها.

ثانياً- بايزاء استمرار نزوح العائلات السورية الى لبنان هرباً من القتل الذي يمارسه نظام الأسد ضد شعبه. ان حكومة لبنان مطالبة بتأمين الحاجات الإنسانية والضرورات المعيشية والأمنية لكل النازحين السوريين انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار أولاً وانساجاماً مع المواثيق الدولية.
ان قوى 14 آذار التي أدانت اختطاف اللبنانيين داخل سوريا منذ شهرين وطالبت بالإفراج عنهم تدين بنفس القوة اختطاف عمال أو رعايا سوريين داخل لبنان بحجة المعاملة بالمثل.
ان الإفلاس السياسي الذي وصلت اليه القوى السياسية في 8 آذار والذي أدّى الى إبقاء المخطوفين اللبنانيين في قبضة الخاطفين لا يبرّر اللجوء الى أسلوبٍ همجي يذكرنا بأحلك ايام الحرب اللبنانية واحتجاز الأبرياء من أجل الضغط على الخاطفين.
ان حكومة لبنان مطالبة بوضع حدّ لهذا الفلتان الأمني وايقاف كل من يشارك في اختطاف المدنيين السوريين اللاجئين الى لبنان طلباً للأمن والحماية.

ثالثاً- ان مستلزمات عودة قوى 14 آذار عن قرار تعليق مشاركتها في الحوار الوطني تقتضي تسليم داتا الاتصالات كاملة الى الأجهزة الأمنية من جهة كما يتطلب ايضاً التعاطي بجدية في تنفيذ ما اتفق عليه من مقررات وايضاً في مقاربة ومعالجة مسألة السلاح وهو الموضوع الوحيد المعلّق.
وفي هذا المجال تستهجن الأمانة العامة الكلام الصادر عن العماد عون حول رفضه تسليم داتا الاتصالات الى الاجهزة وهذا يعني بشكل واضحٍ وصريح رغبة العماد عون في استمرار الاغتيالات في لبنان.

رابعاً- تراقب الأمانة العامة الوضع مع ارتفاع صرخة المزارعين المتضررين من استحالة تصدير منتجاتهم الزراعية عبر الحدود اللبنانية- السورية، وذلك بسبب توقف حركة الترانزيت عبر الحدود بسبب الأحداث على الحدود الاردنية- السورية.
وتطالب الحكومة أخذ التدابير اللازمة من اجل تأمين مستلزمات الشحن البحري المطلوب لتأمين نقل الصادرات الزراعية اللبنانية.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
22 آب 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

اولاً- يشهد المواطن اللبناني منذ مدة أعراض سقوط الدولة في لبنان، بسبب عجزها عن تأمين الحدّ الأدنى من الاستقرار، واستنكافها معظم الأحيان عن القيام بواجبها كسلطة وحيدة لضبط الأمن على جميع أراضيها والمقيمين. وهو ما أعاد الى الأذهان صورة حال الدولة إبّان الحرب الأهلية سواءً فيما يحصل من قطعٍ للطرقات ومصادرة للمجال العام، فضلاً عن عصابات التفجير والخطف وسائر الموبقات الأمنية ، لا سيما عندما نسمعُ بعض كبار المسؤولين يستعيد شعار "الأمن بالتراضي".
فمنذ نيسان 2012 شهدت الساحة اللبنانية، بالتزامن مع تداعي النظام السوري أمام ثورة الشعب الباسلة، سلسلة أحداث شديدة الخطر، بدءاً بمحاولة اغتيال الدكتور سمير جعجع، مروراً بأحداث طرابلس وعكار والانتهاكات السورية على طول الحدود، ومحاولة اغتيال الوزير بطرس حرب، ثم محاولة تفجير لبنان طائفياً ومذهبياً كما ظهر من خلال التحقيقات الأولية مع ميشال سماحة والاتهام الرسمي الموجه اليه والى مرجعيته الأمنية السورية، وصولاً الى خطف المواطنين اللبنانيين والسوريين والأتراك وتهديد الرعايا العرب في لبنان.
ثانياً- تؤكّد الأمانة العامة لقوى 14 آذار ان هذه الأحداث إنما تندرج ضمن مخطّط واضح لتفجير لبنان بالتزامن مع انهيار النظام السوري؛ وذلك بقرارٍ سوري – ايراني، يستخدم أدواتٍ لبنانيةً كانت ولا تزال تابعةً لهذا المحور ورهنَ تعليماته الأمنية. غير أن ذلك كله لم ينجح في اعادة إنتاج الحرب الأهلية في لبنان، بفضل وعي اللبنانيين ورفضهم أن يكونوا مرة اخرى حطباً لنيران القوى الإقليمية. وليس من قبيل الادعاء الزائف إذا قلنا بأن وعي فريق 14 آذار شكل حجر الزاوية في هذا الرفض اللبناني لسيناريو الخراب. فقد وفّرت قيادات 14 آذار الغطاء السياسي في الشمال لإحباط مخطط الفتنة بعد حادثة الكويخات وأحداث باب التبانة وجبل محسن، كما ساهمت في عدم الانزلاق نحو المزايدات المذهبية في عاصمة الجنوب.
وفي هذا الصدد يتساءل اللبنانيون مع رئيس مجلس النواب نبيه بري في ندائه البارحة: " خطفٌ وقنصٌ وقطعٌ للطرقات ومجالس عسكرية للعشائر والمذاهب؟! من يُغطّي ما يجري؟ من الذي يريد للبنان كل هذا الشرّ؟".

ثالثاً- أمام هذا الواقع المتردّي، والذي ينذر باوخم العواقب، تطالب قوى 14 آذار الحكومة اللبنانية:
1- بإصدار الأوامر الصريحة للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بالتدخل الحاسم للافراج عن جميع المخطوفين، وملاحقة الفاعلين بجرمهم، بصرف النظر عن الجهات التي توفّر لهم التغطية المعنوية أو الدعم المادي، علماً ان الإخفاء القسري يشكّل جريمة ضدّ الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي.
2- التقدم بشكوى أمام الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي ضد الحكومة السورية بسبب انتهاكها سيادة لبنان وزعزعة استقراره.
3- طرد السفير السوري من لبنان، بعدما تحوّلت السفارة السورية إلى مركز لإدارة عمليات الخطف والتفجير وزرع الفتن الطائفية.
وتدعو قوى 14 آذار جميع اللبنانيين في لبنان وبلاد الانتشار إلى التحرّك السلمي من أجل تنفيذ هذه المطالب.

رابعاً- وإذ تُثني قوى 14 آذار على المواقف الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية حيال الأحداث الجارية، فإنها تطالب بتطوير هذه المواقف في الاتجاه الصحيح نفسه. كما وتذكّر جميع المسؤولين في الدولة أن واجب السلطة لا يقتصر على اتخاذ المواقف وإنما يتمثّل في اتخاذ التدابير والإجراءات المُلزمة للجميع.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

03/09/2012

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال سليمان المحترم
تحية واحتراماً؛
وبعد؛
نظراً إلى الأخطار الكبيرة التي تتهدد لبنان في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه،
وكونكم المرجعيةَ الوطنيةَ الكبرى، ورَمزَ الدولة ووحدتها، والساهرَ على الدستور وسلامة الوطن والأرض،
فإننا نتشرف بأن نرفع إلى مقام رئاستكم وبصورة استثنائية هذه المذكرة بوصفنا نواباً عن الأمة معنيين بالمصلحة الوطنية اللبنانية العليا، تدفعنا إلى توجيهها أزماتٌ متلاحقةٌ ومتنقلةٌ أمْست، باجتماعها وتصاعدها، محنةً وطنيةً مصيريةً كبرى، تعصِفُ بلبنان بمجمله.
فخامة الرئيس،
إن حدود لبنان وأرضه وسلمه الأهلي ووحدة مجتمعه، يُعْتدى عليها؛ ليس من العدو الإسرائيلي فقط؛ بل ويا للأسف من النظام الحاكم في سوريا البلد العربي الشقيق الأقرب.
إنّ ما كشفته المؤامرةُ الأخيرةُ للإطاحة بلبنان وزرع الفتنة فيه خلال الإعداد والتخطيط لتفجيراتٍ واغتيالات لشخصيات واستهداف لتجمعات شعبية، خصوصاً في منطقة عكار، دليلٌ صارخٌ على إصرار النظام السوري على الاستمرار بالعبث بأمن لبنان واللبنانيين، وسيلةً يائسةً للبقاء، دون أي اعتبارٍ لشعارات الأخوة والمصلحة المشتركة أو حتى لاتفاقات التنسيق والتعاون التي جعل منها مطيةً للانقضاض على وحدة الشعب اللبناني وسلمه الأهلي.
إن الطبيعة الاستثنائية لهذا الاعتداء الخطير على لبنان المدعَّمَةِ بالوقائع والمعطيات التي لا لَبْس فيها والتي دفعتكم من موقع مسؤوليتكم الوطنية على وحدة لبنان وسلامته إلى التأكيد على المضي في التحقيق إلى نهاياته، دون تردد أو خوف، وانطلاقاً من أن المسار القضائي للمتهمين في هذه القضية- أي الوزير السابق ميشال سماحة- ومسؤول الأمن القومي في سوريا اللواء علي مملوك وأي متهم آخر يظهره التحقيق في هذه القضية- هو موضوع منفصل عن الخطوات السياسية والسيادية التي على الدولة اللبنانية اتخاذها، من منطلق مسؤوليتها أمام اللبنانيين عن أمنهم وسلامة بلدهم في تحديد علاقاتها الخارجية، بما فيها مع النظام السوري تحديداً.
كذلك فإن ما شهده لبنان في الأيام والأسابيع الماضية، من اشتباكاتٍ مُسلّحةٍ متنقّلة، وظهورٍ مسلّحٍ علني، مترافقٍ مع عمليات تهديدٍ وخطفٍ لمواطنين لبنانيين ورعايا أجانب، بالتزامن مع الكشف عن المُخطط الإرهابي لتفجير الأوضاع في لبنان من خلال مخطط المجرمين (سماحة والمملوك)، وتزايد حدّة الإنتهاكات للحدود اللبنانية من قبل الجانب السوري واثارة وافتعال الاشتباكات المسلحة في طرابلس، لم يُرجِع اللبنانيين الى ما قبل "تسوية الدوحة"، ومناخات من أحداث 7 ايار فحسب، وإنما الى مشاهد وصفحات مأساوية في سنوات من عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان اللبنانيون قد تمنّوا أُفولها الى غير رجعة.
فخامة الرئيس،
لقد سبق اعتداءات النظام السوري المشار اليها على لبنان محاولات عديدة من قبله لتضليل الرأي العام في لبنان والمنطقة والعالم بخصوص ما يجري على الحدود اللبنانية السورية.
ولعله مما لا يغيب عن بالكم الرسالتان السوريتان المتطابقتان المؤرختان في 17 أيار 2012 الموجهتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن؛ من المندوب الدائم لبعثة الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري؛ واللتان تضمنتا اتهامات وافتراءات ضد الجمهورية اللبنانية؛ وهي مردودة ـ جملة وتفصيلاً ـ كونها لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة، وهذا ما أكدتموه فخامتكم في أكثر من مناسبة.
وعلى الرغم مما تقدم؛ فقد رأينا تقاعساً حكومياً مستنكراً شأنه ومعيباً تواكله؛ يُغْمض العين عن الاعتداءات المتكررة للجيش النظامي السوري على لبنان ـ أرضاً وشعباً؛ وأمر هذه الاعتداءات موثق في آخر تقرير نصف سنوي (التقرير الخامس عشر) للأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار الرقم 2004/1559 المؤرخ في 2012/4/20 (الفقرة 9 منه؛ خاصة). كما رأينا تقاعساً في الرد على الاعتداءات المتكررة للقوات العسكرية للنظام السوري و"شبيحته" التي طاولت الحدود الشمالية والشرقية للبنان؛ والتي اعتدت على أرضه، حتى لكأنها أرض سائبة؛ وقتلت أهلنا هناك، حتى لكأنهم متروكون لرحمة النظام

السوري القاتل لهم ولشعبه؛ ومع ذلك، لم تكلف الحكومة اللبنانية نفسها عناء اتخاذ أية تدابير أو إجراءات جدّية كفيلة بردعها أو وقفها.

إنّ هذا التقاعس الحكومي والتواكل الرسمي ناجم عن عدة أسباب؛ من بين أهمها الوصاية التي تجهد بعض الأطراف السياسية المحلية (وفي طليعتها حزب الله)؛ كي تفرضها على الأداء الحكومي؛ وتهيمن من خلالها ـ بصورة خاصة ـ على أداء وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الدفاع الوطني؛ بما يسمح بوقوع الاعتداءات السورية المتكررة، ويغذي افتراءات النظام الحاكم في سوريا، ويتستر عليها؛ وبما يسمح أيضاً بالاستفادة من عدم ترسيم الحدود اللبنانية السورية؛ ناهيكم بفشل هذا الفريق السياسي المهيمن اليوم على الحياة الحكومية الرسمية في إنفاذ مقررات الحوار الوطني التي دعت في أحد بنودها إلى تحديد الحدود مع سوريا؛ مع التذكير بأن هذا الفريق السياسي، ما كان له أن يكون في سدّة الحكم، لولا الترهيب الذي مارسته ذات يوم جماعات "القمصان السود"، والترويع السياسي الذي أدخله إلى قلوب العامة من اللبنانيين، والخاصة منهم، في آن معاً.

ولئن كان النواب الموقعون يذكرون لمقام رئاستكم مواقف وطنية صريحة تجدّد حرصكم على السيادة الوطنية، استنكرت اعتداءات النظام السوري ودانتها في أكثر من مناسبة؛ إلا أنهم يذكّرون ـ بالمقابل ـ أن مضمون هذه المواقف، لم يترجم بموقف رسمي صريح أو عملي من الحكومة، التي ما تزال تمارس سياسة النأي بالنفس بطريقة انتقائية بعيدة عن موجبات الحكم وواجبات اتخاذ الموقف الوطني الصريح والمسؤول. كما أن النواب الموقعين؛ وهم العارفون حقاً بما تعانونه في سبيل حفظ ما تبقى من هيبة الدولة ومؤسساتها؛ يشعرون بقوة أنّ جهدكم ما يزال ينوء تحت ثقل وجود "دويلة"، قد نمت في رحم الدولة؛ وراحت تقضم مؤسساتها الرسمية كافة، وتطوّعها لحسابها.

ولعله يجدر التذكير اليوم، بما كان المشاركون في "طاولة الحوار" قد توافقوا عليه، وبالإجماع، في العام 2006؛ بصدد ترسيم الحدود السورية ـ اللبنانية من بين جملة أمور، تستحق في نظر الموقعين التذكير بها؛ كونها توضح بعض "خطايا" هذه الحكومة الحالية. إذ تجدر الإشارة إلى ما صدر من قرارات عن مجلس الأمن، دعت إلى ترسيم الحدود الدولية للبنان؛ لا سيما في مناطق الحدود غير المؤكدة؛

ويستوجبنا هنا التذكير بالامتناع المستمر الذي أبداه النظام الحاكم في سوريا عن القبول بمبدأ ترسيم الحدود بما في ذلك منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، ومخالفته المستمرة لقرار منع إدخال السلاح إلى لبنان (وهو واجب عليه بمقتضى أحكام القانون الدولي)؛ ناهيكم باحتفاظه بقواعد عسكرية فلسطينية على الحدود المشتركة، وداخل الأراضي اللبنانية (بما في ذلك منطقة الناعمة الساحلية)؛ تسيطر عليها المنظمات التي تتخذ من سوريا مقراً لقيادتها؛ وتتبع تعليماتها ـ حرفياً ـ في كل شاردة وواردة. هذا؛ مع لفت الانتباه إلى أن المشاركين في الحوار الوطني؛ كانوا قد توافقوا على حل مسألة هذه القواعد وأسلحتها منذ بدء حوارهم؛ وإن كانت الأطراف السياسية المحلية المهيمنة على سياسة الحكومة اليوم (وفي طليعتها حزب الله) قد حالت دون تنفيذ هذا القرار.

إنّ كلّ ما تقدم ذكره من مساعٍ وجهود ومبادرات، لم ينجح في تبديل الواقع القائم قيد أنملة. إذ إن النظام الحاكم في سوريا، دأب على إجهاض أي مسعى في هذا السبيل؛ ولم يتجاوب مع الجهود المتعددة التي بذلها لبنان في هذا الإطار. فقد أنشأت السلطات اللبنانية القوة الأمنية المشتركة (التي تضم وحدات من الجيش، وقوى الأمن الداخلي، وأمن الدولة، والأمن العام) والتي مهمتها ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية ـ السورية. وقد تم تزويدها بمعدات متطورة للمراقبة (إلى ما هنالك من تجهيزات تقنية وفنية ولوجستية) بإشراف بعض الخبراء لتمكينها من القيام بالمهام الموكولة إليها. لكن هذه القوة، باتت اليوم بلا عمل جدّي تنجزه، بسبب من امتناع النظام الحاكم في سوريا عن القيام بدوره المتعاون في هذا السبيل.

وهذا الواقع الآنف ذكره، يُلْزِمنا أن نلفت مقام رئاستكم إلى التقصير المتمادي، الذي برزت ـ وتبرز ـ ملامحه في أداء الحكومة الحالية، التي لم تجرؤ على أن تنبس ببنت شفة بوجه كل ما كان يحدث؛ بل إنها لم تجرؤ على الوقوف بوجه ظواهر الخطف، والتعرض للمواطنين، وقطع الطرق، وإحراق الأبنية، وانتقال الاشتباكات المسلحة من منطقة إلى أخرى، وما يرافق ذلك من مظاهر التسلح الآخذة في الازدياد، والتعبير عن المطالب وغيرها من المسائل بالخروج على القوانين والأنظمة المرعية الإجراء والكسر المتعمد لهيبة الدولة. بل إنّ الأمور تجاوزت ذلك إلى ما هو أفظع وأعظم وهو السكوت عن محاولات اغتيال القادة السياسيين؛ وعطلت محاولات كشف المجرمين والمسهمين معهم في الجريمة السياسية المنظمة.

وما كان لجميع هذه المظاهر، أن تطل برأسها؛ لولا وجود السلاح غير الشرعي؛ وفي مقدمته سلاح "حزب الله"، الذي أمسى سلاحاً ميليشياوياً بامتياز (بعد استعماله في السابع من أيار عام 2008؛ فيما اصطلح على تسميته "غزوة بيروت" من قبل "حزب الله" وسرايا الدفاع عن "مقاومته" وعشرات المرات اللاحقة). وما كان للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أن يتدهور إلى الدرك الذي آل إليه؛ لولا مشكلة السلاح غير الشرعي، الذي يستولد أسلحة غير شرعية، ويفرّخ تنظيمات وأجنحة

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

مسلحة غير شرعية في اكثر من منطقة في لبنان. وما كان للحياة الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تنتظم يوماً؛ إلا بحل مشكلة السلاح الخارج عن إرادة السلطة الرسمية الشرعية وقرارها الوطني المستقل. ولا يكون ذلك إلاّ بإعادة السلاح غير الشرعي إلى كنف الدولة وتحت إمرتها؛ عوضاً عن أن يكون سلاحاً ميليشياوياً في كنف "الدويلة" التي أنشأها "حزب الله."

ولقد بيّنت الأيام، بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن الحكومة الحالية، لا تؤتمن على إدارة الشأن العام بعد هذا السجل الحافل من الإخفاقات. وهي قد أثبتت ـ بتفوق ـ أنها حكومة الظلام ضد النور، والعجز المتمادي بسبب الفوضى وسوء الادارة المالية، وتراجع الخدمات العامة وانعدامها أحياناً، وانقطاع الاتصالات أو تقطعها في أحيان أخرى. كما أظهرت أنها حكومة الاضطراب، والتوتر الأمني، وتهديد السلم الأهلي، والعجز عن معالجة قضايا المواطنين الحياتية والمعيشية، كما انها حكومة التقصير والقصور والسياسات الارضائية على حساب المال العام. وهي حكومة اللامبادرة، واللارؤية التي فاقمتها بأدائها السيء واحدثت بسببها تراجعاً في الحركة الاقتصادية ومعدلات النمو وهدّدت الثقة بالاقتصاد الوطني وبالمستقبل.

إنّ أكبر ما يريب في موقف هذه الحكومة هو أن يصل بها أمر السكوت عن الجريمة السياسية المنظمة والاغتيال السياسي الممنهج، حد التواطؤ المفضوح مع المجرمين، والذي يظهر، أكثر ما يظهر، في سكوت أرباب هذه الحكومة وأركانها عن محاولات الاغتيال المتكررة للقادة السياسيين في فريق الرابع عشر من آذار. ونحن لا نحتاج إلى التذكير بمحاولتي اغتيال رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع والنائب المستقل الشيخ بطرس حرب. كما لا نحتاج إلى التذكير بالتهديدات باغتيال عدد من القيادات الأخرى، الذين لا نرغب في تعدادهم وذكر أسمائهم تكراراً؛ كي لا نعرضهم للمزيد من وجوه الشك والقلق.

وعلى الرغم من ذلك كله؛ ثابر مسؤولون في هذه الحكومة على سياسة رفض تسليم حركة الاتصالات وأجزائها وتفاصيلها كاملة غير منقوصة (بحيث تتمكن القوى الأمنية المولجة بمتابعة حركة المجرمين او المتهمين، وتقفي أثرهم، وتقصي أفعالهم وردعهم، من القيام بمهامها) وذلك حتى وقت ليس ببعيد بعرقلتهم لعملية تسليم حركة الاتصالات؛ حتى ليبدو ـ فعلاً ـ أن بعض أرباب هذه الحكومة والمسؤولين فيها، ضالعون في التغطية على المجرمين القتلة والمسهمين معهم في أفعالهم، ولا بد أن نقدر هنا إصرار فخامتكم على تسليم حركة الاتصالات ومتابعتكم الحثيثة لذلك.

فخامة الرئيس،

إن مجمل ما تقدم؛ ليفضي إلى نتيجة وحيدة: أن هذه الحكومة أضعف من أن تتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها؛ ولا سيما منها، لمُّ الشمل الوطني، واستعادة هيبة الدولة، واتخاذ الموقف الوطني الحازم والقرار السيادي المستقل والمناسب، إزاء كل ما يتهدد استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه وسلامتها؛ وبما يمنع تهاويه إلى مصاف "الدول الفاشلة."

وإذ يأخذ النواب الموقعون أدناه دور وصلاحيات رئاسة الجمهورية بنظر الاعتبار والاحترام، يناشدون مقام رئاستكم ويقترحون عليكم على سبيل المثال لا الحصر؛ بضعة إجراءات يمكن القيام بها:

أولاً: احالة مخطط المُجرميْن (سماحة والمملوك) الى المجلس العدلي لانها جريمة تمس امن الدولة اللبنانية.

ثانياً: تعليق العمل بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين وتجميد العمل بالمجلس الأعلى اللبناني السوري تمهيداً للنظر بكافة الاتفاقات القضائية والأمنية المعقودة بين البلدين.وتحذير جميع اللبنانيين من دخول سوريا والطلب من الموجودين فيها المغادرة في هذه الظروف بالذات.

ثالثاً: طرح موضوع اعتداءات النظام السوري المتكررة على لبنان على مجلس الوزراء واتخاذ القرار برفع شكوى إلى جامعة الدول العربية تتضمن موقف لبنان من الخروق والاعتداءات الحدودية والمخططات الهادفة إلى زعزعة الأمن الوطني اللبناني، بغية اتخاذ منظمة جامعة الدول العربية (والدول الأعضاء فيها) الموقف السياسي العربي والدولي المناسب في هذا الصدد، والداعم لتوجه لبنان في هذه الشؤون.

رابعاً: المبادرة إلى إخطار مجلس الأمن الدولي بالمعطيات المتوافرة لدى الدولة اللبنانية عن جريمة الاعتداء على أمن الدولة اللبنانية من قبل مسؤولين في النظام السوري وقيامكم وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، بطلب المساعدة من "قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL "وذلك استناداً إلى القرار 1701 الذي أجاز لهذه القوة القيام بمهمة مساعدة لبنان في ضبط الحدود اللبنانية ـ السورية.

خامساً: اعتبار السفير السوري في لبنان شخصاً غير مرغوب فيه لأنه يلعب أدواراً أمنية استخباراتية أكثر من مهماته الدبلوماسية ويشرف على عمليات خطف واعتداءات وتصفيات وهو ما حصل في اختطاف شبلي العيسمي والأخوة الجاسم.

سادساً: إجتماع الحكومة اللبنانية، وإتخاذها قراراً فورياً صريحاً يقضي بتجريد منطقتي بعل محسن وباب التبّانة، بالتوازي،

من كل سلاحٍ غير شرعي. كما ويقضي بوضع تصوّرٍ لخطّةٍ إنمائية خدماتية شاملة، لهاتين المنطقتين وفي محافظتي الشمال وعكار يُعمل على تنفيذها بالسرعة المطلوبة.

سابعاً: إن موجة التهديدات والخطف التي سادت مؤخراً وبعضها بحضور نواب تابعين للنظام السوري، تفرض على الحكومة اللبنانية إتخاذ قرارٍ واضح بتكليف الجيش اللبناني إتخاذ الخطوات الإجرائية الضرورية لتحرير المخطوفين في لبنان وتوقيف الخاطفين وكل من يثبت ضلوعه في هذه الجرائم الموصوفة، مشاركاً كان او مُحرضّاً او مُتستّراً، وإحالتهم فوراً الى القضاء المُختّص

ثامناً: تفاوضكم مع منظمة الأمم المتحدة، سنداً إلى البند الأول من المادة الأولى من الوثيقة المرفقة بالقرار الرقم 2007/1757 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته الرقم 5685 المعقودة في 30 أيار/مايو 2007 (متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) والمتعلقة بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان؛ والتي أجازت للبنان والأمم المتحدة اعتبار أية هجمات وقعت بعد تاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2005 هي هجمات متلازمة مع جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وفقاً لمبادئ العدالة الجنائية؛ وأن طبيعتها وخطورتها مماثلتان لطبيعة وخطورة الهجوم الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005؛ بحيث يكون للمحكمة الخاصة بلبنان اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن تلك الهجمات.

ولا شك أن محاولات الاغتيال، التي طاولت كلاً من رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع والنائب المستقل الشيخ بطرس حرب والتي دبرت في عتمة الغرف السوداء المغلقة للنيل منهما، وهي تخطط للنيل من غيرهم من الشخصيات القيادية السياسية والتي يبينها المخطط الإرهابي للمجرمين (سماحة ومملوك)،؛ إنما هي هجمات ذات طبيعة وخطورة، تستوجب الإسراع في تحويلها إلى المجلس العدلي.

إن هذه الإجراءات المطلوب اتخاذها من الحكومة اللبنانية دون أي تأخير أو مماطلة، والتي لا علاقة لها بالمسار القضائي أو بالأحكام التي يمكن أن تصدر على المتهمين في هذه القضية، هي إجراءات ضرورية تتماشى مع خطورة المؤامرة التي حيكت وماتزال تحاك على لبنان واللبنانيين من قبل النظام السوري.

تاسعاً: التشاور بشأن الأزمة المصيرية التي أصبحت محيقة بلبنان؛ في ظل عجز هذه الحكومة عن القيام بواجباتها؛ وفي وقت باتت أخطار جدّية تهدد الوحدة الوطنية، وتصدّع أمن الوطن والمواطن، باعتداءات النظام السوري من جهة، وانفلات الشارع في عمليات الخطف العلني المسلّح بذريعةٍ وبدون ذريعة، وإقفال طريق المطار والطرق الأخرى. كلُّ ذلك يبعثُ على استنهاض المسؤولية الوطنية والخوف على المصير؛ بما يُلْزِم بتأليف حكومة "إنقاذ وطني"؛ تتبع نهج الحياد بين الفرقاء السياسيين المتنازعين، وتُحِلُّ حكم القانون، وتعيد شيئاً من الأمان إلى المواطن والإيمان بوطنه الواحد الموحّد لبنان.

فخامة الرئيس،

إننا مع اتخاذ كل ما ترونه لازماً في سبيل تحقيق جميع ما تقدم ذكره؛ وفقاً لمقتضيات الحاجة الملحة إليه، والبارزة ضرورتها بما لا يحتاج إلى مزيدٍ من الشرح. إنه لا بديل عن حكومةٍ جديدةٍ من نوعيةٍ مختلفة تماماً تعمل من اجل وقف الانهيار واستنهاض همم اللبنانيين المتطلعين نحو المستقبل بخوف وامل. فلنطمئنهم باعطائهم هذا الامل.

هذا وان النواب الموقعين أدناه؛ إذ يتشرفون برفع هذه الرسالة؛ يضعون أنفسهم بتصرف مقام رئاستكم في أية خطوة تتخذونها في هذا السبيل؛ ويناشدونكم ألا تدّخروا جهداً، أو توفروا عناء، في هذا الصدد؛ لأن خلاص لبنان من الخطر المصيري المحدق به، والذي يتكشف وينتشر بالداخل يوماً بعد يوم؛ أمسى عبءٌ أساسيٌّ منه مُلقىً على عاتقكم، وعاتق كل مخلص.

فالمبادرةَ المبادرةَ يا فخامة الرئيس قبل فوات الأوان.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

الأمانة العامة لقوى 14 آذار

اللقاء التشاوري الأول

معراب - 5 ايلول 2012

بدعوة من الأمانة العامة لقوى 14 آذار، عُقدَ في معراب بعد ظهر اليوم لقاء سياسي جرى خلاله إستعراض مختلف المخاطر المُحدِقة بلبنان وبشعبه في هذه المرحلة وتوافق المجتمعون على النقاط التالية:

أولاً: أكّد المجتمعون إنشاء إطار تشاوري دائم ومفتوح لقوى الرابع عشر من آذار يضم كل القوى التنظيمية والمستقلة الداعمة للعناوين السيادية لثورة الأرز.

ثانياً: توافق المجتمعون على أن هناك أربعة أخطار رئيسية تستدعي التعبئة السياسية والشعبية والبرلمانية قبل فوات الآوان وهي :

أ. إصرار النظام السوري على تفجير الوضع الأمني في لبنان وفي شماله خصوصاً، إستهدافاً للسلم الأهلي من خلال إستعادة لائحة الإغتيالات وتعميم مشاريع التفجير، وإعادة ظاهرة الخطف تحت عنوان رئيسي يهدف إلى إسترهانه لصالح النظام السوري المأزوم وبالتالي عزل لبنان عن محيطه العربي ودوره التاريخي..

ب. إصرار حلفاء إيران في لبنان على رفض منطق الدولة وسيادتها والإمعان في خطف قرار الحرب والسلم وتعريض البلاد إلى أن تكون مجدداً ساحة للنزاعات الإقليمية والدولية، فلا تُبقي فيها حجراً على حجر. وما يزيد في قلق اللبنانيين على مصيرهم، إسقاط حزب الله مبدأ حماية لبنان وتحييده كما أُعلنَ في بيان بعبدا وادعاؤه المسؤولية الحصرية والتفرُّد بمصير البلاد والعباد.

ج. خطر الإفلاس الذي يدهم الإقتصاد اللبناني في مختلف قطاعاته الإنتاجية والمالية نتيجة سياسات متعمّدة لإفقاد لبنان آخر مقومات صموده ومناعته. إنّ هذه المخاطر إضافة إلى تصرُّف بعض مكوّنات الحكومة يسرّع في إنهيار الدولة ومؤسساتها وإداراتها.

إن اللقاء التشاوري لقوى 14 آذار الذي يعتبر نفسه في حالة إنعقاد دائم يدقّ ناقوس الخطر ويُناشد فخامة رئيس الجمهورية وكل اللبنانيين المخلصين الأحرار مواجهة هذه الأخطار.

إن اللقاء التشاوري يؤكّد للبنانيين أنّه لن يألوا جهداً وطنياً وعربياً ودولياً لإحباط المؤامرة التي تستهدف لبنان.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
8 أيلول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعاً إستثنائياً نهار السبت 8 أيلول في مقرّها الدائم، بحضور:
النواب: عمار حوري، هادي حبيش، خالد الضاهر، خضر حبيب، نهاد المشنوق،
النائب السابق: فارس سعيد،
العميد وهبي قاطيشا ممثلاً عن حزب القوات اللبنانية،
وعن ذوي الشهيدين حضر الشيخ علاء عبد الواحد والسيد خالد عبود مرعب،
رئيس اتحاد بلديات الدريب: محمود عبد المجيد،
رؤساء بلديات السادة: وليد قاسم، على مالك حمد، عبد الغني محي الدين ومحمود شهير حسن محمد،
وعدد من فعاليات المنطقة منهم السادة عبد اللطيف مرعب ومحمد عياش والدكتور علي كي،
كما حضر منسق عام تيار المستقبل في الدريب المحامي خالد طه،
وأعضاء الأمانة العامة السادة: يوسف الدويهي، آدي ابي اللمع، راشد فايد، نوفل ضو، نادي غصن،
والسادة: رامز الضاهر، محمد حرفوش، ايلي محفوض،
وأصدرت البيان الآتي:

قبل اسبوع من زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر التاريخية الى لبنان، والتي سيخاطب من خلالها مسيحيّي الشرق وكلّ أبناء المنطقة، في اللحظات الحاسمة الراهنة من التحوّل الكبير الذي يجري في سوريا، الأمر الذي يتوسّم فيه اللبنانيون خيراً كثيراً يعود على وطنهم وصيغة عيشهم،

وفي ظل الاعتداءات التي يرتكبها النظام السوري يومياً ضد سيادة لبنان وشعبه،

في هذا الوقت بالذات أصدرت المحكمة العسكرية قراراً بإخلاء سبيل الضباط الثلاثة المتّهمين باغتيال الشهيدين المغدورين، الأمر الذي استثار غضباً عارماً في منطقة عكار عموماً وبلدة البيرة خصوصاً، كما استثار استهجاناً لدى جميع الحريصين على تهدئة الخواطر وعدالة القضاء.

إن المجتمعين في مقر الأمانة العامة لقوى 14 آذار، يرون في هذه الوقائع ارتباطاً موضوعياً مدبّراً في التوقيت والمضمون والغاية، بحيث يرمي القرار إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في لبنان، ومزيد من محاولات تصدير الفتنة إليه، استجابةً لرغبات النظام السوري وأهدافه الشيطانية بادوات لبنانية، قدّمت لنا أحداث طرابلس الأخيرة وفضيحة ميشال سماحة المجلجلة، فضلاً عن جريمة اغتيال الشيخين، نموذجاً صارخاً عنها، عدا نماذج أخرى لا تُعَدُّ ولا تُحصى،

إن قوى 14 آذار،مجتمعة ومن موقع المسؤولية والحرص على المصلحة الوطنية العامة، لا سيما في هذا الوقت بالذات، بذلت كل وسعها لتطويق تداعيات قرار إخلاء السبيل المشبوه، وستواصل العمل في هذا الإتجاه من دون أي تهاون في قضية الشيخين المغدورين.

وقد قرر المجتمعون تأجيل الإعلان عن الخطوات الاجرائية السياسية والشعبية المناسبة إلى ما بعد زيارة قداسة البابا المرتقبة وعقد اجتماع استثنائي آخر يوم الخميس المقبل 20 الجاري.

كذلك اعتبر المجتمعون أنفسهم لجنة متابعة مهمتها إبقاء قضية الشهيدين حية والوصول إلى اظهار الحقيقة، وتحميل الجهات المعنية السياسية والعسكرية والقضائية المسؤولية الكاملة .

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
12 أيلول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان التالي :

تداول المجتمعون في الأجواء العامة المحيطة بزيارة قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر الى لبنان بعد يومين، ويهمّهم التشديد بهذا الصدد على النقاط التالية:

أولاً – تعبّر قوى الرابع عشر من آذار، أسوةً بجميع اللبنانيين، عن غبطتها بهذه الزيارة التاريخية التي تمثّل دعماً استثنائياً للبنان لا سيما في هذه الأوقات الصعبة والتحولات الحاسمة. ولا لزوم للتذكير بان هذه البادرة الكريمة إنما تندرج في سياق عطف الكرسي الرسولي المتواصل على لبنان، لما يمثّله هذا البلد بكل فئاته من قيمة كبرى على صعيد حوار الثقافات والأديان والعيش المشترك. وحسبنا أن نتذكر في هذا االمجال، ومن التاريخ القريب، السينودس من أجل لبنان عام 1995، والإرشاد الرسولي الذي اطلقه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني عام 1997 من بيروت.

ثانياً – إن رسالة السلام التي تحملها هذه الزيارة الى منطقة الشرق الأوسط، بكل شعوبه ودوله، تؤكد مجدّداً أن الحرية والعدالة وكرامة الانسان وحقوقه الأساسية هي المضمون الفعلي للسلام المنشود، ولا سلام حقيقياً من دون هذه المعاني والقيم. وعليه فاننا نرى في وقائع الربيع العربي، تحت هذه العناوين، البيئة الأنسب لاستقبال الرسالة البابوية.

ثالثاً – إن قوى الرابع عشر من آذار تحضّ جميع اللبنانيين على المشاركة في استقبال قداسته، وليكُن استقبالهم عُرساً وطنياً جامعاً وتعبيراً عن إيمانهم بغد أفضل.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيـــان
13 أيلول 2012

في ظل ربيع عربي يبعث فينا روح الأمل في مستقبل أفضل لهذه المنطقة المعذّبة منذ عقود، تجيء قضية الفيلم المشبوه والمسيء إلى الإسلام وإلى المسيحية والمسيحيين أيضاً بالنظر إلى تاريخ طويل من الإحترام المتبادل بينهما على قاعدة احترام معتقدات الآخر الدينية والعيش المشترك في المنطقة.
وقد أدّى الفيلم المشبوه إلى إعتداءات على البعثات الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة في العالم العربي، وكان أخطرها ما حدث في ليبيا وأسفر عن قتل السفير الأميركي وبعض الموظفين التابعين للسفارة.
إزاء ذلك يهمّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار توضيح النقاط التالية :

أولاً : تُدين الأمانة العامة الإساءة إلى الإسلام والمسلمين من خلال الفيلم المشبوه توقيتاً وترويجاً وتُطالب السلطات الأميركية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل محاسبة كل من كان وراء هذا الفيلم في التمويل، والترويج والتسويق على شبكات التواصل الإجتماعي.

إنّ الحريّة تفرض احترام حريّة المعتقد والدين ونطالب بعدم المس بها تحت شعار حريّة التعبير أو حرية السلوك.

ثانياً : تستنكر الأمانة العامة ردّ الفعل في ليبيا والذي أدّى إلى قتل سفير الولايات المتحدة ومعاونيه، وتعتبره مشبوهاً ومدبّراً من قبل جهّات تريد الإساءة مجدّداً إلى الإسلام والمسلمين وتحاول إبراز صورة تتناقض مع تطلعات الغالبية الساحقة لشعوب المنطقة، والتي دفعت ولا تزال ثمناً باهظاً من أجل حريّتها.

تُطالب الأمانة العامة حكومات ليبيا ومصر واليمن بوضع اليد على الذين لجأوا إلى العنف مرّةً جديدة للتعبير عن اعتراضٍ ما، كما تُطالب بإنزال العقوبات المناسبة بالمخلين بالأمن.

إنّ الربيع العربي الذي هو البيئة الأنسب لاستقبال رجل السلام البابا بنديكتوس السادس عشر لا يتناسب مع هذه المشاهِد التي تريد وضع المنطقة في خصومةٍ مع الغرب من طبيعة إخلاقية وإنسانية.

بيـــان
17 أيلول 2012

في اطار جولة على المرجعيات والاحزاب والمواقع السياسية، زار اليوم وفدٌ من رابطة موظفّي الإدارة العامة مركز الأمانة العامة لقوى 14 آذار ضمّ السادة: وليد الشعّار، فاطمة خليفة، يوسف المعلوف ونابوليون ماركيز.
حضر من جانب الأمانة العامة الدكتور فارس سعيد والمحامي الاستاذ جان حرب.
وعرض وفد الرابطة للغبن الذي لحق بالموظفين الاداريين من خلال إقرار سلسلة الرتب والرواتب الاخيرة، وتمّ الاتفاق على متابعة الموضوع بكل الوسائل السياسية والاعلامية.

كذلك إستقبل المنسّق العام لقوى 14 آذار الدكتور فارس سعيد بحضور المحامي رامز الضاهر وفداً من النشطاء الشماليين للمطالبة بفتح مطار الشهيد رينيه معوّض للرحلات المدنية. ضمّ الوفد منسّق القوات اللبنانية في عكار الدكتور نبيل سركيس ورئيس بلدية القليعات أحمد ابراهيم أحمد والسيدة رضا مراد والسادة علي حسين عدرا، جمال خضر، عصام كلاسينا، هاني المرعبي ونهاد الزيلع.
وفيما شدّد سعيد على إدراج موضوع فتح المطار كأولوية وطنية وضرورة إنمائية وإقتصادية للشمال وللبنان، أشار رئيس بلدية القليعات إلى أنّ فتح المطار يشكّل خطوة استراتيجية إقتصادية تساهم في إنماء الشمال مشيراً إلى أن أهالي المنطقة بصدد القيام بعدد من الخطوات بالضغط على الحكومة لفتح المطار.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
8 آب 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي :

في 14 شباط 2005 اجتمعت المعارضة الاستقلالية اللبنانية بمناسبة حدث تأسيسي تمثّل في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وطالبت بخروج الجيش السوري من لبنان، رافعةً شعارات الحرية والسيادة والاستقلال والعدالة والوحدة الوطنية.
وسرعان ما تجسّدت هذه الشعارات في انتفاضة شعبية سلمية عارمة، لا سابقة لها في تاريخ لبنان وربما في تاريخ المنطقة الحديث. وذلك في 14 آذار 2005 ما أرغم الجيش السوري على الانسحاب في 26 نيسان من العام نفسه.
وقد بيّنت الوقائع والأحداث اللاحقة أن النظام السوري تمكّن من الانقلاب على الانجاز الوطني اللبناني. وذلك عبر سلسلة من الحروب والمواجهات الأمنية والسياسية: من حملة الاغتيالات المنهجية التي استهدفت قيادات الحركة الاستقلالية، الى حرب تموز 2006، الى احتلال وسط العاصمة لمدة 18 شهراً، الى حرب مخيم نهر البارد 2007، الى اجتياح العاصمة بالسلاح الميليشياوي ايار 2008، وصولاً الى إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري بالقوة عام 2011 وهي التي أتت عبر صناديق الاقتراع، فضلاً عن ابتكار مشروع قانون للانتخابات ينسف ركائز الوحدة الوطنية.
المفارقة أن نجاح الانقلاب السوري الايراني في لبنان عام 2011 تزامن مع اندلاع ثورة الشعب السوري ضد النظام الأمني الأسدي، الذي يعيش اليوم لحظات سقوطه الوشيك. وهو حدثٌ تأسيسيٌّ آخر في لبنان والمنطقة بأسرها، يشكل فرصة تاريخية أمام اللبنانيين للانطلاق نحو سلامهم الدائم، بعد زوال العقبة الرئيسية أمام هذا السلام، كما بيّنت الوقائع منذ العام 1990 حتى اليوم .
إن قوى الرابع عشر من آذار تدعو الجميع الى مراجعة في العمق والتخلّي عن كثير من الاوهام، ليس على اساس الوقائع العتيدة فحسب، وإنما على أساس الحقائق اللبنانية الثابتة. والسلام الدائم الذي ندعو اليه هو:

- اولاً، سلامٌ دائم بين اللبنانيين، على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني في الطائف التي لم تُتَحْ لها حتى الآن اية فرصة حقيقية للتطبيق.
- ثانياً- سلامٌ دائم في العلاقات اللبنانية – السورية، على قاعدة الأخوّة والندّية، تلك القاعدة التي عبّرت عنها بيانات 14 آذار في غير مناسبة، كما عبّرت عنها رسالة المجلس الوطني السوري الى اللبنانيين بتاريخ 25 كانون الثاني 2012.
- ثالثاً- سلامٌ دائم في المنطقة، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومشروع السلام العربي.

ان هذه المبادىء بحاجة الى اتصالات مع كل القوى والشخصيات لبلورة مبادرة وطنية جامعة.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
19 أيلول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي، وبنتيجة مناقشاتها أصدرت البيان التالي:

أولاً - تقدر الأمانة العامة لقوى 14 آذار عالياً ما تضمنته زيارة الحبر الأعظم قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر الى لبنان، والتي اكدت على ضرورة التواصل المسيحي - الاسلامي في ظلّ شرق أوسط يشهد على ولادة جديدة من خلال الربيع العربي الذي كان محطّ احترام قداسته وتقديره.
وتعتبر الأمانة العامة ان الزيارة أعطت اللبنانيين عموماً، والمسيحيين خصوصاً، فسحةً اكيدة من الأمل بغدٍ افضل نظراً لتجربتهم الطويلة في العيش المشترك.

ثانياً - يتصدّر الاهتمام العربي والاسلامي حادثة فيلم "براءة المسلمين"، وما تبعها من احتجاجات وتظاهرات اظهرت الغضب ضد الإساءة للإسلام وللمسلمين.
وسبق للأمانة العامة أن نددت بهذه الإساءة، وشككت بتوقيت بَثّ الفيلم وترويجه وتسويقه على شبكات التواصل الاجتماعي.
ان من دبّر هذه الإساءة المرفوضة وانتجها، أراد ايضاً الاساءة الى المسلمين ووضعهم في مواجهة عنفية مع الغرب، الأمر الذي يضرب مصالحهم ومصالح شعوب المنطقة.
ان المواجهة الفعلية ليست مع الشعوب الغربية أو مع الحكومات، وانما مع حفنة من المندَسّين الذين يريدون ضرب صورة الربيع العربي والمستقبل الواعد لأهل المنطقة.
وما الدعوة الاستلحاقية لـ"حزب الله" بغية تنظيم تظاهرات منددة بالإساءة، إلا محاولة مكشوفة لحرف الأنظار عن جرائم النظام السوري.
فلا يمكن للمرء أن يدافع عن كرامة الانسان تجاه اساءة موصوفة، وفي الوقت نفسه ان يدعم نظام بشار الأسد الذي ينتهك كلّ لحظة كرامة الانسان في سوريا.

ثالثاً - توقفت الأمانة العامة أمام تصريح قائد الحرس الثوري الايراني عن تواجد عناصر من فيلق القدس في لبنان وسوريا، واعتبرته انتهاكاً صارخاً لسيادة لبنان، ونوّهت بموقف رئيس الجمهورية الإستيضاحي، كما انها ما زالت تطالب الحكومة اللبنانية بالتصدّي لهذا الكلام والتوجّه الى المحافل الدولية لصَون استقلال لبنان وسيادته.
تكفي التعديات المتكررة للنظام السوري ضد أهالي المناطق الحدودية واراضيها، وكان آخرها ما حصل في عرسال، وتكفي صورة الحكومة العاجزة، والتي تضمّ وزراء يخضعون لرغبات "حزب الله"، كما أكّد سلوك وزير الخارجية عدنان منصور، لتبرهن حتمية إسقاط هذه الحكومة اليوم قبل الغد.
لقد دفعنا غالياً من أجل رفع يدِ تسلُّط السلاح الخارجي على القرار اللبناني. واليوم تعلن الدولة الايرانية انتهاك سيادة لبنان واستقلال قراره.
لقد ناضل اللبنانيون من أجل إخراج اسرائيل من لبنان، كما ناضلوا طويلاً من أجل رفع الوصاية السورية وسحب قواتها منه، واليوم كُتبَ علينا النضال مجدداً من أجل إخراج سلاح ايران.
ان مسؤولية الدفاع عن لبنان تعود حصراً الى الدولة اللبنانية التي هي وحدها صاحبة القرار، ولا مكان لتقاسم السيادة الوطنية مع اية مجموعة داخلية كانت او إقليمية وذلك وفقاً للدستور اللبناني.

رابعاً – تلحظ الأمانة العامة اهتمام الجميع ان الاجتماع الذي كان مقرراً يوم غد لمتابعة حادثة الكويخات والاجراءات التي يجب اتخاذها، قد تأجل بسبب غياب شقيق الشيخ احمد عبد الواحد، الشيخ علاء عبد الواحد بداعي السفر.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيـــان
24 أيلول 2012

تتقدّم الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار بأحرّ التعازي الى قيادة الجيش وعائلة الرائد عباس جمعة، بعد استشهاده متأثراً بجراحه خلال تأدية واجبه في الضاحية الجنوبية لبيروت.
وتؤكّد الأمانة مجدّداً أن بسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبناني كان ولا يزال أحد المبادىء الأساسية التي تناضل من أجلها قوى 14 آذار.
أسكنه الله فسيح جنّاته وقدّم العزاء والبلسم لقلوب محبّيه.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
10 تشرين الأول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، ناقشت فيه الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الأزمة الإقتصادية والإجتماعية المتفاقمة، وانعكاسات الأزمة السورية على لبنان. وفي نهاية الإجتماع أصدرت البيان التالي:

أولاً - في الأزمة الإقتصادية والإجتماعية.

توقّف المجتمعون امام التردّي المتزايد على هذا الصعيد في ظل السياسات الحكومية المعتمدة، أو بالأحرى غياب السياسات الجادة والمسؤولة، الأمر الذي أخذ منذ مدة ينعكس على الإستقرار العام وينتج ممارسات وسلوكات على الأرض هي في كثير من الأحيان اقرب الى الفوضى العشوائية منها الى الحركة المطلبية، والذي يتمثّل أحياناً بحرق الدواليب وقطع الطرقات وخطف المواطنين.
وإذا كانت مطالب القطاعات والفئات الإجتماعية المختلفة محقّة – وهي كذلك بالتأكيد – فإن تخبّط الحكومة في المقاربة والمعالجة لم تزد الأمور إلا تعقيداً، بل وجعلت من بعض الحلول المقترحة (كما في شأن سلسلة الرتب والرواتب التي أقرّت ولم تُقرّ ولا تتوفّر لها شروط التنفيذ) مشكلة بحدّ ذاتها. وهذا يعود الى سياسة تأجيل المشكلات وترحيلها والتحايل عليها، بعيداً عن الحدّ الأدنى من الإحساس بالمسؤولية. لكأنّ شعار "النأي بالنفس" أصبح فلسفة تحكم كلّ القضايا. إن المبادرة الإيجابية الوحيدة التي يمكن لهذه الحكومة أن تُقدِم عليها، وتعود بالنفع على البلاد، هي الرحيل، ولا شيء غير الرحيل.

ثانياً – في انعكاسات الأزمة السورية على لبنان.

1- إن تطوّر الأحداث في سوريا ظهّر مشكلة في غاية الخطورة على الكيان اللبناني بِبُعدَيه الدستوري – الدولتي والميثاقي – الوطني. لقد بلغ تورّط "حزب الله" في هذه الأحداث حدّ مجاهرته، قولاً وعملاً، فضلاً عن الوقائع الثابتة، بأنه شريك للنظام السوري في قمع شعبه، وأنه (أي الحزب) فصائل عسكرية مسلّحة تنتدب نفسها للقتال في أي مكان توجد فيه مشكلة تتعلّق بالشيعة – من وجهة نظره بطبيعة الحال. وهذا ما يُخرج سلاح "حزب الله" – قولاً وعملاً وباعترافه – عن وظيفته الأصلية المعلنة وعن مبرّر وجوده. لقد حان الوقت لمعالجة هذه المسألة الخطيرة في العمق وبالجدّية والحسم اللازمين. وإذ تلاحظ قوى 14 آذار التطور الإيجابي في مقاربات رئيس الجمهورية الأخيرة لهذه المسألة، فإنها تدعو الى تغيير جوهري في نهج المعالجة السابق لمسألة سلاح المقاومة والإستراتيجية الوطنية للدفاع.
2- وفي موضوع انعكاسات الأزمة السورية على لبنان، لاحظ المجتمعون الثغرات الكبيرة والأخطاء الفادحة في موقف الدولة اللبنانية العملي حيال أوضاع النازحين السوريين الى لبنان جراء ارتكابات النظام السوري ضدّ شعبه. إن قوى 14 آذار تُهيب بالدولة اللبنانية الإرتفاع الى مستوى المسؤولية القانونية والإنسانية في التعامل مع هذه القضية، لا سيما على صعيد توفير الحماية الأمنية والإغاثية لهؤلاء، بما في ذلك استدراج مساهمة المؤسسات الدولية المعنية.

ثالثاً – في قضية الشهيد جبران تويني.

مع قناعتنا بأن هذه القضية ومثيلاتها لا ينبغي أن توضع في مهبّ "الويكيليكسات" المتباينة من هنا وهناك، فإن المعطى الأخير المتعلّق بهذه القضية، واستدعى المؤتمر الصحافي الذي عقدته عائلة الشهيد ومحاميها، يؤكد مجدداً ضرورة اللجوء الى القضاء وأحكامه النهائية، أكان وطنياً أو دولياً. وفي هذا الصدد تؤيد قوى 14 آذار مقاربة محامي الإدعاء الشخصي، النائب بطرس حرب، وتهيب بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان أن تضع يدها على هذا الملف والتثبُّت من صحّة ما ورد في الوثائق المشار اليها من أجل أخذ التدابير المناسبة لكشف الحقيقة وإحقاق العدالة.

رابعاً – في الوضع الأمني.

تدين الأمانة العامة لقوى 14 آذار مجدّداً الأحداث الأمنية المتفرّقة والمتكرّرة على مساحة لبنان، وكان آخرها إنفجار المبنى في بلدة النبي شيت. وتطالب الجيش اللبناني والقوى الأمنية، الذين منعهم "حزب الله" من الإقتراب من مكان الحادث أن يصدروا بياناً يوضح أمام اللبنانيين ملابسات الانفجار، كما تطالب "حزب الله" أن يخضع لموجبات القانون والدستور اللبناني أسوةً بجميع المواطنين اللبنانيين.

خامساً –

دعت الأمانة العامة الدكتورة مي شدياق لحضور الإجتماع، وذلك للتعبير عن التضامن الشامل معها ازاء الحملة اللاأخلاقية والعنف المعنوي التي تتعرّض له مي من ناشطين عونيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد عبّرت الأمانة العامة عن سخطها وسخط كل لبناني شريف من هذه الطرق المسيئة لكرامة الانسان والتي لم تتوقّف منذ سنوات، وأدّت بالتخاطب السياسي الى الحضيض.

وقد قررت الأمانة العامة لقوى 14 آذار الدعوة الى لقاء استثنائي يعقد الإثنين المقبل الساعة الثالثة من أجل اطلاق شرعة لآداب التخاطب السياسي في لبنان وذلك ردّاً على الخطاب المشين الذي يعتمده البعض وسيضم اللقاء فعاليلت سياسية واجتماعية واعلامية.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
15 تشرين الأول 2012

إستقبلت الأمانة العامة لقوى 14 آذار في مقرّها لقاءً تضامنياً جامعاً مع الدكتورة مي شدياق ضمَّ النواب السادة:

نبيل دو فريج ممثلاً الرئيس سعد الحريري، جان أوغاسبيان، مروان حماده، أحمد فتفت، نهاد المشنوق والوزير السابق حسن منيمنة وجمعاً من شخصيات المجتمع المدني وقادة الرأي.

تكلّم خلال اللقاء كلٌّ من : النائب مروان حماده، الدكتور وائل خير، الدكتور شوقي عازوري، السيد هادي الأمين، الدكتور سامي نادر، النقيب ميشال ليان والدكتور أنطوان قربان.

إفتتح اللقاء الأستاذ شارل جبّور وأدارهُ الأستاذ ميشال حجي جورجيو والاستاذ علي حماده. في نهاية اللقاء إتفق المجتمعون على التحضير لورشة عمل تناقش الانتهاكات الفاضحة التي يمارسها بعض الخطاب السياسي والاعلامي ضد حقوق الانسان وكرامة الشخص البشري. كما اتفقوا على ضرورة التوصّل – من قبل المعنيين - الى صياغة والتزام منظومة من الآداب في مجالي العمل السياسي والاعلامي، على قاعدة حماية "نظام القيم" في المجتمع اللبناني.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
17 تشرين الأول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، ناقشت فيه الأوضاع العامة في البلاد، وفي نهاية الإجتماع أصدرت البيان التالي:

أولاً – توقفت الأمانة العامة أمام القلق المتعاظم الذي عاشه اللبنانيون بعد ما أقدم "حزب الله" على تبنّي الطائرة الايرانية التي حلّقت فوق فلسطين المحتلة.
ان هذا الأمر يكرّس اقتناع اللبنانيين بانهم يوضعون في موقع كبش المحرقة في الصراع الاقليمي الدولي الراهن في المنطقة، ويحولون الى درع واقٍ لإيران تحديداً.

ثانياً – أن اعتراف الحزب أيضاً بمساندة النظام البعثي في سوريا ضد شعبه يضع الشعب اللبناني بأكمله امام احتمالات لا تحمد عقباها اليوم وفي المستقبل. و"حزب الله" الذي يتّهم الآخرين بالتدخل في الشأن السوري يؤكد بالصوت والصورة انه الى جانب نظام الأسد بدليل وجود مقاتليه داخل القرى والمدن السورية. وكان آخرها مشاركته في القتال في منطقة القصَيْر، كما أكّدت التقارير الأمنية الرسمية ووسائل اعلام أجنبية. وتتساءل الأمانة العامة عن الجهة التي أعطت "حزب الله" حق التصرّف بلبنان وبأرواح اللبنانيين وبأرزاقهم.
وفي هذا السياق تجدّد الأمانة العامة مطالبتها بوضع الحدود اللبنانية – السورية تحت مسؤولية مشتركة بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل في إطار القرار 1701 (البند 14).
إن هذا المطلب الذي وردَ في مذكّرة قوى 14 آذار التي رُفِعَت إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية (3-9-2012) أصبح اليوم اكثر الحاحاً من أجل ضبط الحدود مع سوريا.

ثالثاً – ان اعتراف "حزب الله" المزدوج بتورطه في سوريا اولاً واستدراج عدوان اسرائيلي ثانياً، يثبت التأثير الإيراني على قراره بشكلٍ واضح، وينسف جهود رئيس الجمهورية لإرساء استراتيجية دفاعية للبنان، كما ينسف ايضاً عنوان الحكومة "المفضّل" – أي النأي بالنفس.
وتطالب الأمانة العامة الفريق الذي يشارك في طاولة الحوار بالإصرار على إقامة حوار بين الجمهورية الإسلامية الايرانية من جهة والجمهورية اللبنانية من جهةٍ اخرى، من أجل المطالبة برفع وصاية ايران عن القرار اللبناني، لأنّ حادثة الطائرة تؤكّد أن من يجلس حول طاولة الحوار ليس "حزب الله" بوصفه حزباً لبنانياً إنما فصيلٌ تابع للحرس الثوري الإيراني، وهو أمرٌ لم يترك قادة الدولة الايرانية فرصة من دون تأكيده.

رابعاً – يدين اللبنانيون محاولة وزير خارجية لبنان تأمين الغطاء الشرعي لعملية الطائرة الايرانية متبنّياً منطق العملية ومعتبراً انها أتت للردّ على انتهاك اسرائيل للأجواء اللبنانية.
ترفض الأمانة العامة لقوى 14 آذار منطق وزير الخارجية رفضاً باتاً، خصوصاً انه ينتمي الى حكومة تدّعي احتكار القرار الوطني. فالحكومة اللبنانية مؤتمنة على إدارة شؤون لبنان وعلى تنفيذ القرار 1701، وهي التي تتولّى الردّ على خروق اسرائيل بالوسائل المتاحة، واي تنازل من قبلها عن القرار الوطني لمصلحة اي فريق هو بمثابة خيانة وطنية عظمى وينبغي رحيلها اليوم قبل الغد.

بيان قوى 14 آذار
بيت الوسط – بيروت – 20-10-2012

أيها اللبنانيون،
إن اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن لا يستهدف شخصا بل يستهدف شعبا يناضل من أجل حريته وكرامته. إن هذا الإغتيال يمهد الطريق لإغتيال كل الأحرار في لبنان، بل لإغتيال الوطن بكامله. إن اللبنانيين أمام لحظة مصيرية إما السقوط وإما تحمل المسؤولية.
لبنان أمانة في أعناقنا جميعا، فحتى لو ارتضت الدولة لنفسها أن تسقط، فإن الشعب لن يسقط بل سيواجه ويصمد ويعود إلى ساحة الحرية حتى يغير هذا الوضع ويعيد الدولة لمؤسساتها وإدارتها وأمنها.
غدا، يشيع وسام الحسن إلى مثواه الأخير إلى جانب رفيق الحريري ورفاقهما، شهيدا جديدا من أجل لبنان حر، مستقل، سيد، عربي، ديمقراطي.

أيها اللبنانيون،
أنتم الذين أعطيتمونا وأعطيتم العالم منذ 14 شباط 2005 دروسا في الدفاع السلمي الديمقراطي عن وطننا وحريتنا، مدعوون جميعا للمشاركة، فليكن غدا يوما للتعبير في ساحة الحرية عن الغضب الوطني العارم في وجه القتلة وحماتهم، يوما لتجديد إرادة الدفاع عن لبنان وسيادته وكرامته الوطنية بكل الوسائل السلمية الديمقراطية.
يوما للغضب في وجه السفاح بشار الأسد والنظام الأسود الذي يحكم سوريا بقوة النار والدمار ويريد تصدير الدم والخراب إلى وطننا لبنان.

أيها اللبنانيون،
لن تنأوا بأنفسكم عن حماية الوطن، وسيكون غدا في ساحة الحرية يوما للحشد الشعبي في وجه النظام السوري وأدواته وكل الذين يتضامنون لإنقاذه من الغضبة المتعاظمة للشعب السوري.
لن تنأوا بأنفسكم عن حماية كرامة لبنان، وسيكون غدا في ساحة الحرية يوما لرفض الحكومة مجتمعة وكل السياسات التي تسعى للتغطية على المجرمين وتوفير البيئة السياسية لهم ولعمليات الإغتيال.

أيها اللبنانيون،
إنقاذ لبنان أمانة في أعناقنا جميعا، وهو ما يتطلب:
أولا: استقالة الرئيس نجيب ميقاتي والحكومة التي لا وظيفة لها سوى تنفيذ سياسات النظام السوري القاتل وحلفائه الإقليميين والمحليين.
ثانيا: قيام حزب الله بتسليم المتهمين باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري للمحاكمة.
ثالثا: الطلب إلى أمين عام الجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة إتخاذ كل الخطوات اللازمة لتوفير الأمان للبنان والحماية لشعبه عبر إتخاذ إجراءات عملية أولها قيام القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة بمؤازرة الجيش اللبناني في ضبط الحدود اللبنانية - السورية وحمايتها كما يتيح ذلك قرار مجلس الأمن الدولي 1701.

أيها اللبنانيون،
إن غدا ليس يوما لوسام الحسن وحده، فهو يوم للبنان. يوم لكمال جنبلاط وبشير الجميل وحسن خالد وناظم القادري ورينيه معوض ورفيق الحريري وباسل فليحان وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني ووليد عيدو وبيار أمين الجميل وأنطوان غانم ووسام عيد وفرنسوا الحاج وكل الأبرياء الذين سقطوا على يد آلة القتل نفسها.
ولأن حضوركم في ساحة الشهداء غدا هو بداية التحرك الشعبي السلمي الديمقراطي لتنفيذ هذه المطالب، فإن قوى 14 آذار تدعو جميع اللبنانيين إلى المشاركة الشعبية الكثيفة في تشييع اللواء الشهيد وسام الحسن إلى مثواه الأخير إلى جانب الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقهما في ساحة الشهداء في بيروت يوم غد الأحد، وذلك اعتبارا من الساعة الواحدة من بعد الظهر.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
24 تشرين الأول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، ناقشت فيه الأوضاع العامة في البلاد، وفي نهاية الإجتماع أصدرت البيان التالي:

عطفاً على الموقف الذي أعلنته قوى الرابع عشر من آذار على اثر جريمة اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن، لا سيما عبر البيان الصادر عن الاجتماع الموسع لقيادة 14 آذار مساء الجريمة، والمواقف والمعاني التي شدّدت عليها قيادات 14 آذار بالمناسبة، تؤكّد الأمانة العامة على النقاط التالية:

أولاً: إن اغتيال اللواء الحسن، بتفجير حيّ سكني في منطقة الأشرفية، لهو دليلٌ أكثر من واضح – وباعتراف رئيس الحكومة الحالية – على قرار النظام السوري باستباحة لبنان، تنفيذاً لتهديده العلني بتعميم الخراب. وإذا كانت هذه الجريمة قد استهدفت ركناً أساسياً من أركان الأمن السيادي اللبناني، فإنها لن تزيدنا إلاّ إصراراً على مواصلة النضال من أجل لبنان السيد الحرّ المستقل العربي والدولة القائمة بموجبات تكليفها الدستوري.

ثانياً: إن قوى 14 آذار تحمّل الحكومة الحالية – برئيسها والقوى السياسية الحاضنة له – مسؤولية أساسية عن تسهيل خطة النظام الأسدي المجرم، وتعتبر رحيلها الآن وهنا شرطاً ضرورياً لأية جهود استيعابية لدرء المخاطر وتوفير الاستقرار.

ثالثا: إن قوى 14 آذار، المتمسّكة بأهدافها، تجدّد التزامها مواصلة النضال بكل الأساليب السياسية الديموقراطية والشعبية السلمية، بعيداً عن أي شذوذ تستدرجنا إليه قوى الفتنة والفوضى، كما تشهد على ذلك الأحداث المتنقلة وآخر هذه المحاولات ما تعرّض له الشاب إيهاب العزّي. ونحن على يقين بأن الشعب اللبناني الذي اجترح معجزة الرابع عشر من آذار 2005 وأخرج قوات الوصاية السورية قادرٌ على حماية مشروع الدولة. من هنا يشكّل الاعتصام السلمي في ساحة رياض الصلح بدعوة من المنظمات الشبابية في قوى 14 آذار التعبير السلمي الديموقراطي الحديث من أجل رحيل الحكومة.
وفي هذه المناسبة تعتبر قوى 14 آذار أن الوجوه المدنية والطلابية وقادة الرأي شكلوا في الماضي ويشكلون اليوم ضمير الحركة السيادية، ومن أبرز هذه الوجوه نديم قطيش الذي يتعرّض اليوم لحملة ظالمة لأنه بادر عفويّاً الى دعوة القوى المدنية للاعتصام امام السراي، والذي سيأخذ بالتوسّع ولن نترك الساحة حتى يمرّ الليل.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

30 تشرين الاول 2012

14"آذار" طلبت تحويل الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ 2004 وحتى جريمة الحسن إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

عقدت قيادات قوى الرابع عشر من آذار مساء اليوم اجتماعا في "بيت الوسط" في حضور رئيس حزب الكتائب اللبنانية الرئيس أمين الجميل، رئيس كتلة "المستقبل" النيابية الرئيس فؤاد السنيورة، رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، وعدد من النواب الحاليين والوزراء السابقين وشخصيات سياسية وحزبية.

بيان الاجتماع

وخلال الاجتماع، وقف الجميع دقيقة صمت حدادا عن أرواح شهداء ثورة الأرز ورفاقهم وآخرهم اللواء الشهيد وسام الحسن والمؤهل الأول أحمد صهيوني، ثم تلا الرئيس السنيورة البيان الختامي للاجتماع، وفيما يلي نصه :

أيها اللبنانيــون،

لن يكون الوضع بعد اغتيال اللواء وسام الحسن وكأن شيئاً لم يكن.
لن نقبل أن يُغتال من كان على رأس الجهاز الأمني الذي كشف وقائع تتعلق بعملية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأكثر من ثلاثين شبكة تجسس إسرائيلية وتجرأ وفضح مؤامرة النظام السوري لتفجير لبنان ونسكت.
لن نقبل أن تستمر محاولات الاغتيال، من محاولة اغتيال الدكتور سمير جعجع إلى محاولة اغتيال الشيخ بطرس حرب إلى مخططات كانت تستهدف الشيخ سامي الجميل وآخرين والتي كشفها اللواء الشهيد وسام الحسن، وها نحن ننتظر من ستكون الضحية التالية لآلة القتل والإجرام من المستهدفين والأبرياء من المواطنين الملتحقين بالقافلة الكبيرة من الشهداء الأبرياء.
لن نقبل بعد الكشف عن جريمة المملوك- سماحة بالجرم المشهود وإحباط المؤامرة أن تستمر العلاقات مع النظام السوري دون اتخاذ تدابيرَ سيادية لرد اعتبار الدولة اللبنانية وكأن شيئاً لم يكن.

لن نقبل أن يتورط حزب الله ويعلن أنه يشارك في قتال "جهادي" إلى جانب النظام السوري وان يرسل طائرة استطلاع إيرانية من دون طيار لأهداف ومصالح إيرانية لم يقررها اللبنانيون وتسكت عن ذلك السلطات اللبنانية.
لن نسكت عن اختراق بعض الأجهزة في الدولة اللبنانية والحيلولة بالتالي دون قيامها بواجبها في كشف المؤامرات والاغتيالات منذ العام 2004 وحتى تاريخه. لأن سكوتنا جريمة بحق الوطن، ولأن سكوتنا تشجيع لاستمرار آلة القتل والدمار والخطف، ولأن اغتيال رئيس هذا الجهاز الفاعل هو إجهاض لعملية استعادة أجهزة الدولة لدورها وهيبتها.
لن نقبل أن يُصوَّرَ رفضُنا للأمرَ الواقعَ والخطير وكأنه معركةٌ من أجل العودة إلى الحكومة أو إلى رئاستها.
فلبنان في خطر، ودولة لبنان في خطر، وشعب لبنان في خطر، لذلـــك، لن نسكت، لن نخاف، لن نخضع للأمر المفروض وسنرفع الصوت عالياً مدوياً حتى يتغير واقع الأحوال.

أيها اللبنانيــون،

أخطار أربعة تُحْدِقُ بالوطن :
الخطر الأول: يتجسد بعودة الاغتيالات وسيلةً لتعطيل الحياة السياسية والديمقراطية في لبنان، وإخضاع الجميع وترهيب الأحرار وقتل الحرية. هذه الاغتيالات التي كانت قد توقفت نتيجةً لاتفاق الدوحة بما يشير إلى من كان يقف وراءها أصلا وعودتها الآن مجدداً.
الخطر الثاني: يتجسد بإصرار النظام السوري على استعمال لبنان ساحةً وصندوق بريد في حربه ضد شعبه، والعمل على تفجير الأوضاع لتوسيع رقعة حربه الإجرامية إلى خارج حدوده.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

الخطر الثالث: هو خطر استدراج حرب إسرائيلية على لبنان. حرب لا يقررها اللبنانيون وليست لمصالح لبنانية، وذلك باستئثار حزب الله بقرار الحرب والسلم وبارتباطه وربط لبنان بالإستراتيجية الإيرانية وتوريطه في ادوار تتجاوز إرادة اللبنانيين.
الخطر الرابع: هو خطر الإطباق على الدولة وتغيير طبيعتها وإفقادها لهيبتها، ومنع تطبيق الدستور والقوانين في ظل سلاح حزب الله والترهيب به، إضافة إلى خطر نسف الشراكة الوطنية من أساساتها.

أيها اللبنانيـــون،
إن قوى 14 آذار ترى، أن معالجة هذه الأخطار تتم وفقاً للاتي:

أولا: إن التعاطي مع عودة الاغتيالات يفرض إنجاز الآتي:
أ- تسليم المتهمين الأربعة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى المحكمة الخاصة بلبنان واعتبار أي غطاء أو حماية لهم تغطية على الجريمة.
ب- طلب تحويل جميع الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ العام 2004 وحتى جريمة اغتيال اللواء الحسن إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.
ج- تسليم المطلوب في محاولة اغتيال الشيخ بطرس حرب إلى القضاء اللبناني.
د- تعزيز كافة الأجهزة الأمنية وتحصينها بوجه كل أنواع المداخلات السياسية والحزبية لتمكينها من القيام بدورها الوطني في حماية الشعب والمؤسسات وكشف الاغتيالات والمؤامرات المحدّقة بالوطن.
هـ- الالتزام بحصول الأجهزة الأمنية على قاعدة المعلومات وحركة الاتصالات بما يلبّي الحاجات ويتلاءم مع الظروف الأمنية وذلك بشكل مستمر وغير منقطع ودون أي تأخير.

ثانياً: إن معالجة الخطر الناجم عن اعتداءات النظام السوري يتم وفقاً للاتي:
أ- قرار صارم بنشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع سوريا مع أوامر واضحة وصريحة بضبط الحدود بالاتجاهين والرد الفوري على التعديات والطلب من مجلس الأمن أن تقوم قوات الطوارئ الدولية بمؤازرة الجيش اللبناني في مهمته عملاً بمندرجات القرار 1701.
ب- تقديم شكوى عاجلة للجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي بحق النظام السوري فيما يتعلق بمؤامرة مملوك – سماحة وكذلك فيما يتعلق بالتعديات اليومية على الحدود اللبنانية والمواطنين اللبنانيين، والطلب من القضاء اللبناني التصرف بجدية ومسؤولية وتبعا للقوانين من دون تأخير ولا مواربة بما يتعلق بمؤامرة مملوك- سماحة.
ج- تعليق الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع النظام السوري، وإعلان السفير السوري شخصاً غير مرغوب فيه.

ثالثاً: إن التعاطي مع خطر الحرب على لبنان لمصالح غير لبنانية يفرض الآتي:
أ- تحييد لبنان عن المحاور الإقليمية والدولية كما جاء في إعلان بعبدا.
ب- التزام حزب الله العلني والفعلي بهذا الإعلان قولاً وعملاً.
ج- حصر قرار الحرب والسلم في يد الدولة اللبنانية، لان أي فعل أو موقف خارج ذلك هو خروج عن الدستور والقانون وإرادة اللبنانيين.

رابعاً: إن التصدي لوجود السلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية يتم التعاطي معه على الشكل التالي:
أ- قيام الدولة اللبنانية بإنهاء ظاهرة وجود السلاح الفلسطيني خارج وداخل المخيمات .
ب- وضع روزنامة زمنية لاستيعاب سلاح حزب الله في الدولة اللبنانية .
ج- إعطاء الأوامر الواضحة والصريحة للقوى العسكرية والأمنية بمعالجة وقمع أية مظاهر مسلحة على كامل الأراضي اللبنانية.

د- إنهاء كل مفاعيل التلطي وراء كلمة المقاومة بدءًا من التهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها أو غض النظر عن التهريب والتزوير في أكثر من مجال وصولاً إلى منع عمليات القفز فوق القوانين في كل المجالات.

أيها اللبنانيـــون،

إن مطالبتنا برحيل الحكومة تستند إلى أنها هي من يغطي أو يقف وراء استفحال هذه الأخطار.
فهذه الحكومة جاءت بانقلاب يستند إلى وهج السلاح وهي مستمرة بتخويف الناس به. فلا يحاولن احد تصوير الأمر على نحوٍ خادع أو إيهام اللبنانيين، وكأن الأمر خاضع لأصول اللعبة الديمقراطية وأن ممارسات الحكومة تخضع للرقابة المؤسساتية والدستورية للتذرع بكل ذلك لإبقاء الوضع على حاله.
إن هذه الحكومة منعت المحاكمة عن خاطفي العيسمي والإخوة جاسم وسلمت اللاجئين السوريين في لبنان إلى النظام السوري القاتل.
إن هذه الحكومة امتنعت عن إعطاء الأوامر الواضحة والصريحة للجيش لحماية الحدود بالاتجاهين والتصدي للاعتداءَات والاختراقات.
إن هذه الحكومة امتنعت عن تقديم شكوى للجامعة العربية ولمجلس الأمن بوجه النظام السوري بعد كشف مؤامرة المملوك – سماحة.
إن هذه الحكومة لم تجلب المتهمين المطلوبين من المحكمة الدولية وتسلمهم إليها، وسكتت عن حمايتهم من قِبَل من أتى بها .
إن هذه الحكومة سكتت وغطت إرسال حزب الله "مسلّحيه تحت اسم الجهاد" لخوض حرب مع النظام السوري ضد شعبه.
إن هذه الحكومة سكتت وغطت إرسال حزب الله طائرة إيرانية من دون طيار خارج إرادة اللبنانيين وهي تغطي استئثاره بقرار الحرب والسلم.
وقد أكد كل ذلك عجزها عن حماية الوطن والمواطنين وعدم إرادتها وقدرتها للتصدي للأخطار التي تتهدده وتتهددهم بل بالنأي عن كل ذلك متلطيةً تحت سقف مقولة الاستقرار التي سقطت نهائياً باغتيال اللواء وسام الحسن.
أضف إلى كل ذلك: فقد تبين فشلها في معالجة جميع الملفات والمسائل الاقتصادية والمالية والمعيشية والاجتماعية والحياتية والتنموية مراراً وتكراراً دون أي استثناء لا بل فإنها تقدم على تعريض الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في البلاد للخطر.
وبالتالي أصبح رحيلها حتمياً وضرورة وطنية لكي يصار إلى التصدي للأخطار المحدقة بالوطن ومنع تفاقمها ومن ثم معالجتها.

أيها اللبنانيـــون،
المعركة اليوم ليست لإسقاط الحكومة فقط، وليست معركةً لاستبدال حكومة حزب الله بحكومة 14 آذار.
المعركة هي لمواجهة الأخطار التي تُحدِق بلبنان. والتي لا يمكن أن تواجهها حكومة فقدت ثقة غالبية اللبنانيين.
ومن هنا مطالبة قوى 14 آذار بالإتيان بحكومة إنقاذية حيادية يكون بيانها الوزاري إعلان بعبدا، وفي هذا السياق تثمّن قوى 14 آذار مواقف ومحاولات فخامة رئيس الجمهورية الهادفة إلى تثبيت سيادة الدولة وسيادة الدستور والقانون .

أيها اللبنانيـــون،
من اجل كل ذلك، وليكون لنا وطن مستقر، ودولة قادرة، واقتصاد مزدهر ومواطن مطمئن لمستقبله، وللجم المؤامرة المحيطة بالوطن وعلى اللبنانيين وعلى قيادات 14 آذار، تعلن قوى 14 آذار أنها ماضية على ذات المسار الاستقلالي والسيادي الذي انطلق مع ربيع لبنان ومهما كانت التضحيات، وذلك في رفضها للأمر الواقع المفروض.
وتعلن أنها ستواجه المؤامرة وأدواتها وقوى الأمر الواقع من أجل إظهار الحقيقة وحماية لبنان سلمياً ومدنياً بكل الوسائل المتاحة في النظام الديمقراطي وتحت سقف القانون لتغيير الأمر الواقع المفروض.
وتعلن ضرورة رحيل هذه الحكومة فوراً وتشكيل حكومة إنقاذية حيادية تواجه الأخطار المحدّقة بالبلاد، وتحضر وتشرف على الانتخابات النيابية القادمة.

وتعلن أنها، ولتحقيق هذا الهدف بأسرع وقت ممكن، والحؤول دون تفاقم الأخطار واستمرار الوضع الراهن، ولأنها ترفض منطق المواجهة في الشارع، فقد قررت المقاطعة الشاملة لهذه الحكومة، واستخدام كل الوسائل الديمقراطية وأساليب التحرك الشعبي السلمي لتحقيق أهدافها.

أيها اللبنانيـــون،
أنتم أصحاب قضية وهي قضية محقة وعادلة قضية لبنان الشعب والدولة والحرية والسيادة، لبنان هذا في خطر، الوطن في خطر، الدولة في خطر، الحرية في خطر، الإنسان اللبناني في خطر، مستقبلكم ومستقبل أولادكم في خطر ولذلك لا يجوز التهاون بعد اليوم.
هبوا معنا رفضاً للأمر الواقع المفروض عليكم وعلى وطنكم، فرفضكم بداية لانتصار منطق الدولة وقيامة الوطن.
عشتـــم . عاش لبنان.

1- زيارة هولاند الى بيروت

- بوابة العبور الى العالم العربي
- الاهتمام الفرنسي والاوروبي بلبنان الذي تربطه بفرنسا روابط الصداقة التي تعود الى القرون الوسطى
- دعوة هولاند الى تغيير الحكومة والحفاظ على الاستقرار اي اعتباره الحكومة الجديدة بوابة العبور الى الاستقرار فمن له اذنان صاغيتان فليسمع!

2- الثورة السورية - الدعوة الى التوفيق في توحيد المعارضة، خاصة ان الازمة دخلت في مراحلها النهائية مع بداية معركة دمشق

3- لبنان والمرحلة الانتقالية

- 14 آذار تطالب بالاستقرار الأمني والمالي والاقتصادي، ومشروعها يرتكز على نقل اللبنانيين من حالة اليأس والاجرام والحوادث الدموية الى حياة طبيعية
- المواضيع الخلافية: موضوع السلاح ، لا عودة الى تشريعه من خلال حكومات "الشعب والجيش والمقاومة"
- طبيعة الحكومة المطلوبة: حيادية – تضم وزراء غير مرشحين الى الانتخابات – تهتم بحياة اللبنانيين وأمن اللبنانيين وانتخابات اللبنانيين في موعدها الدستوري

4- الاعتصام – حث اللبنانيين على المشاركة كل ليلة في الاعتصامات لان بذلك صمود ومقاومة مدنية

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
7 تشرين الثاني 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، في مقرّها الدائم، وتداولت في الأوضاع العامة الراهنة وما يكتنف المشهد السيادي اللبناني من تعقيدات وتحدّيات، خصوصاً في مرحلة انتقالية بامتياز على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وربما الدولي. وشدّد المجتمعون في مداولاتهم على الأهمية القصوى لتمسك الحركة الاستقلالية بوحدتها، وبحرصها على كل مصادر قوتها، لا سيما قوة الرأي العام المتطلّع إلى دولة تحكُم بالدستور والقانون والمؤسسات على الجميع، ولا تخضع لقوى الأمر الواقع المرتبطة بمشاريع غير لبنانية. وقد توقّف المجتمعون مليّاً عند موجبات تحصين الوضع اللبناني على كافة المستويات في هذه الفترة، فرأوا:

أولاً: ان مطلب الاستقرار الأمني والمالي والاقتصادي والاجتماعي، ولو بالحدّ الأدنى، هو مطلب محقّ وضروري لكل اللبنانيين، ولكن هذا الاستقرارالمطلوب تعترضه عقبة أساسية تتمثّل، الى جانب سلاح "حزب الله"، في أن من يُناط به الاستقرار – أي الحكومة الحالية – لم يفعل سوى ما يفاقم المشكلات على جميع المستويات المذكورة، كما بيّنت الوقائع والأحداث الأخيرة. من هنا فإن رحيل الحكومة الحالية وتكليف حكومة أخرى – بالطرق الدستورية المعلومة – يشكلان المدخل الضروري لتوفير الاستقرار المنشود. ولا ميرّر لفزّاعة "الفراغ". إلى ذلك بيّنت زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الأخيرة الى لبنان، بما أطلقته من إشارات قوية في الشكل والمضمون – بيّنت أن الاستقرار المطلوب والحكومة القائمة خطّان لا يلتقيان.

ثانياً: إذ تحيّي قوى 14 آذار مواقف رئيس الجمهورية السيادية، تؤكد مجدداً أن المطلوب الآن ودائماً هو دفع الجميع إلى الاستجابة لشروط الدولة ومقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وليس إلى حوار بين أجندات متضاربة من شأنه أن يعيد إنتاج حكومة "جيش وشعب ومقاومة"، حكومة تغطّي آلة القتل وتُتيح الإفلات من العقاب، وتخضع لتعليمات المحور السوري – الايراني، وتقضم السيادة الوطنية.

ثالثا: ان الحكومة البديلة ينبغي أن تكون – في هذه الفترة تحديداً – من خارج فريقَي 14 و 8 آذار، تضمّ وزراء غير مرشّحين للانتخابات النيابية المقبلة، وتعمل على تحقيق أمرين أساسيين: المساهمة في نقل البلاد من حالة اليأس والإجرام والحوادث الدموية والأزمات الاجتماعية المتفجّرة إلى حالة مقبولة من الحياة الطبيعية؛ والأمر الثاني هو إنجاز كل ما يلزم لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري. ومما لا شكّ فيه أن قيام الحكومة العتيدة بواجبها على هذا النحو، غير مقيّدة إلا بالدستور والقوانين ومصلحة الدولة، هو سلوك سيادي لا غبار عليه.

رابعاً: ان قوى 14 آذار لا ترى مخرجاً معقولاً من الاستعصاء القائم سوى بهذه الطريقة، وهي مصمّمة على مواصلة الضغط من اجله، لا سيما بالاعتصامات السلمية المدنية في بيروت وطرابلس، فضلاً عن المقاطعة النيابية لما يتّصل بمشاريع الحكومة الحالية.

خامساً: أخيراً توقّفت الأمانة العامة أمام تطورات الوضع السوري الداخلي الذي يشير الى أن الأزمة بلغت مراحلها الأخيرة مع بداية معركة دمشق. وهذا الامر يفرض، سياسياً وأخلاقياً، على المجتمعين العربي والدولي أن يزوّدا المعارضة السورية، بالإمكانات الكفيلة بوضع حدّ للمأساة المتمادية، بما يتيح ولادة "سوريا الديموقراطية" التي تشكّل ضمانة موضوعية كبرى لاستقلال لبنان وسيادته، كما تشكّل في الوقت نفسه دعماً قوياً لمشروع السلام العادل والدائم في المنطقة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

من جهة اخرى إن قوى 14 آذار لا تستطيع إلاّ أن تسجّل المعنى العميق لما انطوت عليه الانتخابات الرئاسية الأميركية، لجهة دور الديموقراطية في صهر المجتمعات، أيّاً يكن تعدّد أعراقها وأديانها، عبر التداول السلميّ للسلطات والخضوع لسيادة القانون واحترام الدستور.
وهي في الوقت نفسه تكرر دعوة الرئيس الاميركي العائد الى البيت الأبيض الى الوفاء بتعهّدات واشنطن بقيام دولة فلسطين المستقلة السيّدة وعاصمتها القدس واقرار السلام في الشرق الاوسط.

- احداث صيدا التي كشفت مدى الاحتقان المذهبي في ظل غياب المعالجات السياسية والامنية من قبل الدولة والحكومة خاصة
فالاحتقان الذي ساد وادّى الى احداث صيدا هو نتيجة غياب الدولة عن حل المشاكل الخلافية وعلى رأسها موضوع السلاح والذي يتمسك به "حزب الله" لأسباب "فوق وطنية".

- خطاب حسن نصرالله التخويني والاستعلائي هو بمثابة اعلان حرب على 14 آذار
تحميل الحزب مسؤولية أي نقطة دم تسقط في لبنان

- تهنئة الائتلاف السوري ودعوة الجامعة العربية للاعتراف الكامل بعضوية الائتلاف في الجامعة العربية تمهيداً للاعتراف به لدى كل دوائر القرار الخارجية

- الدواء الفاسد حلقة من حلقات الفساد التي يفوح منها "حزب الله"

1- عز الدين
2- كابتاغون
3- مخدرات
4- جمارك
5- ادوية

عوارض "نهاية عهد"

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
14 تشرين الثاني 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، في مقرّها الدائم، وأصدرت البيان التالي بعد النقاش والمداولات:

أولاً- أدان المجتمعون أحداث صيدا الأخيرة، والتي ذهب ضحيّتها ثلاثة من المواطنين. وقد رأت الامانة العامة أن هذا الصدام وأمثاله إنما هي نتيجة متوقّعة لانتشار كل أنواع السلاح غير الشرعي، في ظل خطاب وسلوكات التطرف من جهة، وفي ظل تخلُّف أجهزة الدولة المعنية عن القيام بواجباتها الأمنية دون تراخ أو محاباة من جهة ثانية. إن قوى 14 آذار تضمّ صوتها وجهودها إلى أهل صيدا الحريصين على الاستقرار والعيش المشترك، وهي تطالب رئيس الجمهورية، بالتدخل الحاسم على قاعدة الأمن الوطني ومصلحة الدولة العليا والعمل لإنجاز تحقيقٍ قضائي سريع وتوقيف الفاعلين. كما تطالب بإعلان حالة طوارىء استثنائية في المدينة ونشر القوى الأمنية.

ثانياً- إن الفساد المتفاقم في ظل حكومة لم يعد يهمّ أكثر اطرافها سوى اقتناص الغنائم في الساعات الأخيرة – مثل هذا الفساد بات يهدّد الأمن الاجتماعي في الصميم (جريمة الدواء وفضائح الكهرباء واللحوم الفاسدة...)، ولا يقلّ خطراً عن الانحراف السياسي الذي تجسّده الحكومة بواقعها وخياراتها. من هنا تجدّد الامانة العامة مطالبتها برحيل هذه الحكومة، وتشكيل حكومة حيادية انتقالية، وفق الأسس التي تضمّنها البيان الأخير لقيادة 14 آذار في بيت الوسط.

ثالثاً- تستنكر الامانة العامة لقوى 14 آذار وتشجب الكلام الذي أطلقه مؤخراً امين عام "حزب الله" السيد حسن نصرالله، وتعتبره استكباراً فاضحاً على اللبنانيين ناتج عن الإفراط في القوة، ويضع لبنان أكثر فأكثر في خدمة مصالح دولة أجنبية. وتؤكد ان هذا المنطق مرفوض بالمطلق، ويشير بالاصبع من جديد الى لغة الموت وثقافة غريبة عن لبنان الرسالة وعن ابنائه، وتقول لهذا الفريق: من الذي يؤجج الفتنة غير ذلك الذي ينبش القبور ويشتم الشهداء ويمسك بمفاصل الدولة بقوة السلاح والارهاب ويمارس الفساد على انواعه ويتدخل عسكرياً وامنياً في الشأن السوري يدافع عن نظام الاستكبار والقمع الديكتاتوري ضد المستضعفين من أمهات واطفال وشيوخ في واحدة من أعظم ثوراة العصر؟!

رابعاً- توقّفت الامانة العامة أمام الانجاز السياسي النوعي الذي حقّقته قوى المعارضة السورية بداية هذا الاسبوع، والمتمثّل في تلاقيها ضمن ائتلاف واسع يلبّي مطلب الشعب السوري أولاً، كما يحظى بتأييد الجامعة العربية والمجتمع الدولي. إن قوى 14 آذار تتمنّى لهذا الائتلاف مزيداً من التوفيق، على طريق حرية الشعب السوري وكرامته ودولته الديموقراطية المدنية.
نقاط البيان

- بعد ان تقدّمت الامانة العامة بالتهنئة للشعب السوري بالتوصل الى الائتلاف المعارض تدعو الشعب اللبناني لالاعتراف بالائتلاف كممثل شرعي وحيد للشعب السوري
- الطلب من السلطات اللبنانية الاعتراف بالائتلاف (فرنسا + ايطاليا)
- غزة
- تهنئة الطلاب والمحامين والصيادلة (تبقى النقابات مكاناً للدفاع عن مصالح المواطنين)
- في ظل ما يحدث حولنا تدعو الامانة الى ورشة عمل يشارك فيها الجميع، احزاباً وشخصيات ورأي عام، من اجل وضع قوى 14 آذار في جهوزية تامة لمواجهة الاستحقاقات القادمة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
21 تشرين الثاني 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، في مقرّها الدائم، و بعد النقاش والمداولات أصدرت البيان التالي:

أولاً- توقفت الامانة العامة امام احداث غزّة، مؤكدةً تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لهجومٍ مركّز من قبل اسرائيل ويدفع ثمن الوحشية التي تمارس بحقّه، وتطالب الامانة العامة لقوى 14 آذار الجامعة العربية والمجتمع الدولي بحماية غزّة بقرارٍ يحذّر اسرائيل من شنّ حربٍ هي بندٌ في بازارات الانتخابات الداخلية الاسرائيلية وسياسات التجاذب الإقليمية.
وفي هذا السياق تحذر الامانة العامة من اي مغامرة تحاول فتح جبهة الجنوب اللبناني، كما تبيّن يوم الاثنين الماضي مع اكتشاف صواريخ معدة للاطلاق من الجنوب. ان القرار 1701 يمثّل المظلة الدولية لحماية لبنان ومن الضرورة الالتزام بكامل مندرجاته.

ثانياً- ناقشت الامانة العامة تطورات الوضع السوري، لا سيما تمكّن ائتلاف المعارضة من الحصول على اعتراف متزايد، عربياً ودولياً، بصفته ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري. وإذ تؤكّد الامانة العامة موقفها الداعم لهذا الائتلاف، والذي عبّرت عنه في بيانها السابق، فإنها تراهن على ان يشكّل هذا الائتلاف تعبيراً ناجحاً يخدم تطلعات الشعب السوري. وتدعو الدولة اللبنانية إلى أن تتعامل معه بصفته الواقعية، وباعتباره الجهة الصالحة والوحيدة للتباحث في شأن العلاقات اللبنانية – السورية ومستقبلها. وفي هذا المجال ستواصل قوى 14 آذار البحث في العلاقات بين البلدين، على قاعدة السيادة والاستقلال، استناداً الى المذكرات المتبادلة.

ثالثاً- أعلنت المحكمة الخاصة بلبنان قبل يومين أن جهة الادعاء تقدّمت في اطار التحضير لانطلاق المحاكمات في 25 آذار المقبل بلائحة تضمّنت 13170 دليل إثبات، و557 شاهداً... إن هذه المعلومات تُثبت أن الاتهام الموجه الى اربعة من كوادر "حزب الله" لا يستند فقط الى الاتصالات وانما هو اتهام قانوني قضائي علمي جدّي يستند الى معطيات ودلائل واثباتات حسّية ومادية تُسقط ادعاءات الحزب بأن الاتهام الموجه اليه هو اتهام سياسي، وتستدعي منه بالتالي تسليم المتهمين، ومن السلطات اللبنانية اتخاذ كافة الاجراءات الجدية المطلوبة لإلقاء القبض عليهم وتسليمهم للمحاكمة.

رابعاً- تتوقف الامانة العامة باستغراب كبير عند التشويه المتعمد الذي يتعاطى به البعض مع منطق المقاطعة الآذارية، لان مقاطعة الجلسات االنيابية التي تشارك فيها حكومة الارتهان والفساد والفشل، ليست الا في سبيل اسقاط هذه الحكومة والاتيان بغيرها وفق الاصول الدستورية المرعية وليس عبر القمصان الملتبسة الانتماء مرة جديدة.

خامساً- توقّف المجتمعون أمام الانجازات التي حققتها قوى 14 آذار في عدد من الانتخابات النقابية والطالبية الأخيرة، والتي تؤكد تمسّك الرأي العام اللبناني بثوابت السيادة والاستقلال وقواعد الديموقراطية وبناء الدولة المحرّرة من وصايات الأحزاب المسلّحة والتي تستخدم نفوذها من اجل وضع لبنان تحت وصاية اقليمية معروفة.
وفي هذا المجال تؤكد الامانة العامة انها ملتزمة استخدام كل الوسائل من أجل تفعيل دورها ودور قوى 14 آذار بالتعاون مع اصحاب النيات الحسنة بهدف رفع الجهوزية في وجه الاستحقاقات المقبلة وتأمين مزيدٍ من الانتصارات السياسية والانتخابية.

سادساً- يصادف هذا الاسبوع ذكرى استشهاد كبيرين هما الرئيس رينيه معوض، الذي سقط من اجل لبنان الطائف قبل 29 عاماً، والنائب الوزير الشيخ بيار أمين الجميّل عريس شهداء ثورة الأرز الذي أعطى من شبابه دفعاً وطنياً ليحيا لبنان عشية الاستقلال اللبناني.
تتمنى الامانة على الجميع وقفة ضمير وإكبار امام استشهادهما.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
28 تشرين الثاني 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، في مقرّها الدائم، وأصدرت البيان التالي بعد النقاش والمداولات:

أولاً- مع اقتراب موعد الحوار الذي دعا اليه فخامة رئيس الجمهورية، تتمسك قوى 14 آذار أكثر فأكثر بموقفها من الحوار وعقمه بالاخص نتيجة اصرار حزب الله على الاستخفاف باعلان بعبدا من جهة وعلى اثباته يومياً عدم استعداده للبحث في موضوع سلاحه، حزب الله الذي عاد فنسف مؤخراً جهود رئيس الجمهورية، من خلال تجاوزه الأصول الدستورية، عبر اعلان امينه العام عن استعداده استخدام ترسانته الصاروخية بمعزلٍ عن الدولة اللبنانية، كما انّه بدّل ومن جانبٍ واحد وظيفة طاولة الحوار المخصّصة أصلاً للبحث بالسلاح غير الشرعي، وجعل منها مكاناً غير دستوري للبحث بأزمة الحكومة.
ان هذا السلوك من قبل "حزب الله" يؤكد لنا صوابية قرارنا السابق بمقاطعة الحوار، وتتمنّى الأمانة العامة على فخامة الرئيس خلق مناخات مؤاتية للحوار من خلال السعي مع كل المخلصين باتجاه استقالة حكومة "حزب الله" كشرطٍ ضروري لعودة الجميع الى الحوار الوطني.

ثانياً- نوّهت الامانة العامة بالخطوة الشجاعة التي قامت بها قيادات سياسية واعلامية من قوى 14 آذار خلال زيارة قطاع غزة، الذي انتصر، بفضل ارادة شعبه واحتضان دوائر القرار العربي له، على العدوان الاسرائيلي الاخير.
ان هذا التضامن الاخلاقي والسياسي مع فلسطين اتى في سياق طبيعة الامور مع شعبٍ يخوض على أرضه وبدمائه الكريمة حرب تحريرٍ وصمودٍ، رافضاً كل أنواع الوصاية الخارجية عليه، وخاصةً ان هذه الزيارة أتت لتشكّل خطوةً اضافية على طريق تضامن لبنان مع قضايا العرب.
كذلك تدعم الامانة العامة جهود الرئيس محمود عباس لانتزاع حق دولة فلسطين في الامم المتحدة.
كما تعرب من جهة اخرى عن تضامنها مع الشعب السوري الممثل بالائتلاف وتكرّر مطالبتها الدولة اللبنانية بالاعتراف الواضح والصريح بهذا الاطار السياسي اسوةً بالجامعة العربية وسائر الدول.

ثالثاً- بعد مرور أربعين يوماً على استشهاد اللواء وسام الحسن، تثمّن الامانة العامة على فخامة الرئيس ميشال سليمان متابعته ما كان قد اعلنه يوم التشييع بضرورة الاسراع في اصدار القرار الظنّي في قضية سماحة – مملوك.
وفي هذه المناسبة تستنكر التسويف الحاصل بكشف المتابعات القضائية وتأمل ان تكون زيارة رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان الى بيروت مناسبة لإبراز فعالية ونزاهة القضاء اللبناني أمام جرائم القتل التي بدأت في العام 2004 ولم تنتهِ بعد.
ان الشعب اللبناني الذي يطالب بعودة الدولة والاستقرار سيعبّر دوماً وسلمياً عن رفضه هذا المنطق العنفي والمرفوض في مناسباتٍ عديدة، وهو يصرّ على اهمية تسليم المتهمين في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري الى المحكمة الدولية كما المتهم في محاولة اغتيال النائب بطرس حرب، اولاً لان المتهم لا يمكن ان تثبت ادانته او براءته الا في القضاء وعبر احكامه، وثانياً لان في ذلك ما فيه من تسهيل عملي واظهار نوايا جيدة للولوج الى اي حوار.

رابعاً- في العودة الى الموضوع الحكومي، لقد اغرق رئيسها الناس يوم انقلابه بالوعود البراقة حول الاستقرار والامن والاقتصاد ودرء الفتنة. إن الحكومة اليوم تمثل الفشل الكامل في علاج الشؤون المعيشية إلاّ من خلال محاولة التسويف وخداع النقابات، وبنفس الوقت تتغاضى لا بل تساهم من خلال بعض افرادها في الفساد المستشري في قضايا الادوية المزورة والتهرّب من الجمارك وقضايا المخدرات. هذا بالاضافة الى الفشل الذريع في ضبط الامن والتخفيف من امكانية اندلاع الفتنة.
بالمحصّلة ما على هذه الحكومة إلاّ الرحيل وإعطاء الفرصة لحكومة موثوقة يمكنها ان تقود البلاد في هذه المرحلة.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
30 تشرين الثاني 2012

تتقدّم الأمانة العامة لقوى 14 آذار بأحرّ التهاني للشعب الفلسطيني الذي انتزعَ، من خلال شرعيّتِهِ، إنتصاراً ديبلوماسياً تاريخياً وحصل على مقعد فلسطين كدولة مُراقبة داخل الأسرة الدولية.

أتى هذا الإنتصار على طريق الربيع العربي، وأثبت بشكلٍ صادق ان تفاعُلَ الشرعيّة الوطنية الفلسطينية مع الشرعيّة العربية والشرعية الدولية قادرٌ على تحقيق الإنجاز التاريخي المتمثّل بمنطق الدولتين. وتأمل الأمانة العامة استكمال مساعي المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية من أجل تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني المُعذّب منذ حوالي السبعين عاماً.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
5 كانون الاول 2012

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري، في مقرّها الدائم، و بعد النقاش والمداولات أصدرت البيان التالي:

أولاً- طالبت قوى 14 آذار، منذ بداية الثورة في سوريا، بأن تضع الدولة اللبنانية الحدود المشتركة مع سوريا تحت مسؤولية الجيش اللبناني من جهة والقرار 1701 من جهة اخرى. وذلك بهدف وضع حدّ لتدخلات "حزب الله" الموصوفة في سوريا، ما يهدّد امن لبنان ويساهم في انتقال الحرب الدائرة فيها الى الداخل اللبناني، كما يضع حدّاً لانتهاكات جيش النظام الاسدي اليومية للسيادة اللبنانية.
ان قوى 14 آذار الداعمة للثورة السورية بكل قواها تكرّر مطالبتها الدولة اللبنانية والجامعة العربية والمجتمع الدولي باعتبار حدود لبنان مع سوريا مسؤولية مشتركة وقضية وطنية تتجاوز السباقات الاعلامية والترسيمات الداخلية.
وفي هذا الصدد، تحاول 8 آذار من خلال اعلامها ومواقفها تشويه الدور الذي تلعبه 14 آذار في دعم الثورة السورية، وكأنها توازي بين المشاركة مع نظامٍ يقتل شعبه ومشاركة تدعم هذا الشعب الذي يطالب بحرّيته.
ان الشعوب التي تناضل من اجل حريتها تستحقّ كلّ مؤازرة ومساعدة.

ثانياً- ينتظر اللبنانيون، مع حلول فترة اعياد الميلاد ورأس السنة، مخارج ولو جزئية في مجالات حياتهم اليومية، من رواتب وغيرها من المشاكل، ويلمسون الغياب التام عن معالجة أبسط مشاكلهم، بينما الحكومة تتلهّى بصفقات التلزيمات والمحاصصة والفساد.
لقد دفعنا غالياً ثمن حريتنا ونطالب، من خلال حركتنا الأهلية والحزبية والنقابية، الحكومة بان ترتقي الى مستوى المشاكل المطروحة فتبادر الحكومة الى الاستقالة رحمةً بالناس، ليتم استبدالها بأخرى قادرة على ايجاد حلول للمشاكل المطروحة، بدءاً بحماية حياتنا من الاغتيالات والانفجارات، وعدم عرقلة عمل الاجهزة الامنية التي تطالب بأبسط الوسائل في محاولتها وضع حدّ للموت الذي اصبح يرافق حياة المواطنين.

ثالثاً- ان ما تشهده طرابلس من تصميم نظام الاسد المتهاوي على استعادة دورة العنف بين أهل المدينة الواحدة، ووضع أمن الناس في منطقتي باب التبانة وجبل محسن تحت رحمة مخططاته، يستدعي من الدولة بقواها الأمنية والعسكرية حسم الأمور بفعالية أعلى، خصوصاً ان اهل طرابلس لا ينفكّون يطالبون الجيش بحسم الأمر ومصادرة كلّ سلاح، وهم كانوا رفعوا شعار "طرابلس منزوعة السلاح" منذ تشكيل الحكومة الراهنة.
ان سعي نظام الاسد الى إشعال مدينة طرابلس للتعمية على تضييق خناق الثورة عليه، لا بد من ان يواجه بحلٍ جذري تفرضه الدولة بقواها الامنية والعسكرية، المدعومة بتأييد شعبي لم يكن يوما خافياً على أحد، خصوصاً ان الوعي العالي لدى الطرابلسيين لأبعاد المؤامرة الهادفة الى استفزازهم، وتوريط المدينة واهلها في أزمة أعمق، يجب ان يلاقى بخطوات أمنية حاسمة.

رابعاً- لا يسع الأمانة العامة إلاّ ابداء تعازيها لطائفة الروم الاورثودكس الكريمة بوفاة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم بطريرك انطاكيا وسائر المشرق، وتعزية اللبنانيين جميعاً بفقد ما يمثله من دورٍ وقيم شكّلت باستمرار تعزيزاً للشخصية اللبنانية الوطنية بامتياز.

بيان الأمانة العامة
قوى الرابع عشر من آذار
12 كانون الاول 2012

لم تجر العادة أن تردّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار على وسائل الاعلام، انما نظراً لخطورة ما تداوله بعضها لا سيما الـ LBCI في مقدّمة نشرتها البارحة، يهمّ الامانة العامة ان توضح الآتي:

اولاً – ان فريق 14 آذار، المصرّ فعلاً على ان تُسلّم وزارة الاتصالات الداتا كاملة الى الاجهزة الامنية اللبنانية وبناءً على طلبها، بعيدٌ كل البعد عن انتهاك خصوصيات اللبنانيين وهو الذي دفع من اجل حرية الكلمة في لبنان شهداء وفي مقدمتهم النائب الصحافي جبران تويني الذي يصادف اليوم ذكرى اغتياله.

ثانياً – يغيب عن البعض ان شبح الاغتيالات لا يزال يخيّم على شخصيات 14 آذار وجميع اللبنانيين باعتراف وزير الداخلية، الذي صرّح اليوم لجريدة السفير ان 4 شخصيات من 14 آذار مهددة بالاغتيال. علماً ان وزير الداخلية نفسه أكّد شرعية مطلبنا حين اعلن عجزه عن حماية النواب والشخصيات باقتراحه استخدام شركات امنية خاصة لهذه الغاية.

ثالثاً – ان الدور الذي تتمناه الامانة العامة لكل وسائل الاعلام هو نقل الحقيقة والواقع كما هما لأن ترويج وجهات نظر الجهات المشتبه بها بالاغتيال لا يليق ابداً بوسائل اعلامية عريقة، كما لا يليق ان تتحوّل الـ LBCI التي نشأت في الحرية الى جهاز اعلامي حزبي. وفي مرحلة ينمو فيها ربيع الاعلام العربي، تتمنى الامانة العامة ان لا يشهد اللبنانيون خريف وسائل اعلام لبنان.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

الأمانة العامة لقوى 14 آذار

الأربعاء 19 كانون الأول 2012

حضر الإجتماع :
النائب السابق : فارس سعيد .
والسادة : آدي أبي اللمع، نادي غصن، يوسف الدويهي، راشد فايد، نوفل ضو ، هرار هوفيفيان ، الياس أبو عاصي و وليد فخر الدين.

وبعد الإجتماع تحدّث سعيد لافتاً إلى أن وفداً من الأمانة العامة لقوى 14 آذار قام قبل ظهر اليوم بزيارة سفارة فلسطين للتضامن مع الشعب الفلسطيني بعد أن انتزع إنتصاراً تاريخياً في حصوله على مقعد في الأمم المتحدة، ونُهنّئُـهُ بهذا الإنجاز الذي يصبّ في مصلحة كل شعوب المنطقة وعلى رأسهم اللبنانيين في أن يكون للفلسطينيين دولة مُعترف بها من قبل الأسرة الدوليّة وأن يكون هناك جواز سفر للفلسطينيين المنتشرين والمقيمين.

وأعلن أن الإجتماع تناول بعد الزيارة جولة أفق حول الأمور الأساسية وقال الكل يُدرك الأحوال الداخلية اللبنانية وهناك من يريد الإطاحة بموعد الإنتخابات في موعدها الدستوري والكلام الذي صدرَ البارحة عن العماد عون كان واضحاً لجهة الإطاحة بالإنتخابات.

وأكّد أنّ 14 آذار تُصرّ اولاً على إحترام المهل الدستورية ومبدأ تداول السلطة والأعراف الديمقراطية التي تمتّع بها الشعب اللبناني منذ زمن بعيد وأضاف أنّ 14 اذار تُصرّ أيضاً على صياغة قانون إنتخابي جديد بالتوافق مع الجميع وهي اليون في صدد درس بين الكتلة النيابية التي تمثل 14 آذار والرئيس بري كيفية التوصل إلى صيغة في الشكل وفي المضمون للتوصل إلى قانون إنتخابي جديد.

وقال سعيد إن الكلام الذي صدر البارحة عن فريق 8 آذار وبالتحديد من قبل العماد عون يؤكّد أن الفريق الآخر يخاف موعد الإنتخابات وأن يخسرها عبر صناديق الإقتراع. ويُدرك تماماً أن الرياح بدأت تعصف في وجههِ وليس بإتجاههِ. وبالتالي يبتكر أشكال للعرقلة من أجل الوصول إلى عدم إجراء الإنتخابات.

وقال إن لبنان واللبنانيين الذين أعطوا دروساً لكل أبناء المنطقة في الأعراف الديموقراطية مُشدّداً على عدم التخلي عن إستحقاق الإنتخابات في موعدها وأنها ستجري.

وأضاف سعيد أنه تمّ التداول بالوضع السوري وانعكاسات السقوط الحتمي للنظام على الداخل اللبناني و الإصرار على مطالبة الدولة اللبنانية الإعتراف بالإئتلاف السوري وقال سوريا الجديدة ستكون محكومة ليس بنظام بشار الأسد بل بالإئتلاف ومن الطبيعي أنه بعد أن إعترفت 130 دولة بهذا الإئتلاف أن تبادر الدولة اللبنانية إلى الإعتراف به وذلك لإحترام تعهداتها بأنها تنأى عن الأحداث في سوريا وقال هناك اليوم سلطة في سوريا متمثلة بنظام الأسد ولديه سفير في لبنان، لماذا لا يكون أيضاً سفير للإئتلاف السوري في لبنان وهكذا تكون الدولة اللبنانية إحترمت نفسها بالنأي عن الوضع السوري.

وقال نحن لا نعترف إلا بسفير الإئتلاف السوري في لبنان ونطالب الدولة اللبنانية بأن تعترف بشكل كامل بهذا الإئتلاف كممثل شرعي وحيد للشعب السوري.

سُئل سعيد : ما هو ردُّكم على كلام النائب عون بعدم إجراء الإنتخابات في موعدها : قال سعيد إن من يراجع تاريخ العماد عون أطاح الإنتخابات الرئاسية في العام 1988 وحاول تعليق الدستور اللبناني وعدم المضي بأي تسوية إقليمية أو دولية. وأضاف نحن مع عون قاطعنا الإنتخابات العام 1992 ورأينا نتيجة هذه المقاطعة مع أنه كان موقفاً محقاً واعتبر أن عون لا

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

يملك تجربة سياسية بمعنى إحترام الأصول الدستورية ويعتبر أن السياسة هي موازين قوى وإنقلابات وتحالفات مع فريق يملك السلاح يستطيع أن يفرض على الدستور اللبناني والإستحقاقات الإنتخابية وجهة نظرهم ولا نعتبر موقف عون يندرج في سياق العرف الديموقراطي بإجراء الإنتخابات كوسيلة وحيدة لتحقيق أماني الشعب اللبناني.

سُئل وهل هناك وقت لقانون إنتخابي خصوصاً أن وزير الداخلية والبلديات تحدّث عن مهلة آخر العام 2012 لصدور القانون ، أجاب سعيد أن نواب 14 آذار الذين اجتمعوا في دارة النائب بطرس حرب ستؤكّد استعدادها الكامل للبحث في صيغة جديدة لقانون الإنتخاب. ولكن يطرح هذا الموضوع وكأنه الأساس في لبنان ورأى أن الموضوع الأساس كيفية حماية لبنان والمحافظة على السلم الأهلي مع تداعيات السقوط الحتمي للنظام السوري. والعملية الإنتخابية تندرج في هذا السياق.

وقال نُصرّ على إجراء الإنتخابات لأننا كشعب لدينا عرف وتجربة ديموقراطية طويلة و لا نريد أن يطيح أحد بموعد الإنتخابات لأنه يشعر أنه ينهار شعبياً على مستوى كل لبنان والعماد عون يعرف هذا الأمر وبالتالي يريد الإطاحة بموعد الإنتخابات لأنها لا تؤمّن له الفوز وهذا الأمر ليس موجهاً فقط إلى العماد عون بل إلى حزب أللّه الذي يكلهبنقل وجهة نظره.

سُئل هل الأمانة العامة لقوى 14 بذار هي مع مقولة إجراء الإنتخابات في ظل اي قانون حتى لو كان قانون الستين.

أجاب سعيد أن الأمانة العامة لقوى 14 آذار مع إجراء الإنتخابات في موعدها. وهي مع إيجاد صيغة لقانون إنتخابي جديد وإذا تعذّر إيجاد قانون جديد، فستجرى الإنتخابات على أساس قانون الستين.

لافتاً إلى أنه ليس مطلب 14 آذار أن تُجرى الإنتخابات على هذا الأساس.

وشدّد على أن مطلب 14 آذار هو إجراء الإنتخابات والسعي مع كافة الكتل النيابية من أجل إيجاد صيغة جديدة لقانون الإنتخاب وقال لم نستطيع التوصل للقانون لأسباب أمنية أو مُبيّتة لفريق 8 آذار الذي يهدّدنا بـ 7 أيار جديد إذا لم نوافق على وجهة نظره.